

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالي في المؤسسة الاقتصادية
دراسة ميدانية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء -وكالة ميله-

المشرف	اعداد الطلبة	
أ.د. حريز هشام	بوكلاب هديل	1
	فول لينة	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	طويل حدة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	حريز هشام
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	زيد جابر

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

سورة يونس الآية 10

شكر وعرفان

الحمد لله حتى يرضى والحمد لله إذا رضى نحمده على استجابته لدعائنا

وبعد:

نتقدم بفائق تشكراتنا وتقديرنا إلى أساتذتنا الكرام :

حريز هشام، زيد جابر، حمزة الوافي

كما نشكر كل من ساهم في بناء قاعدتنا العلمية إلى أن تخرجنا

إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية وكل أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-

مع تمنياتنا لكل الدفعات بالتوفيق إن شاء الله



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ »

الحمد لله الذي بفضلله تتحقق الغايات من بعد الإستعانة به و إنهاء الدرب بتوفيقه و تحقيق الحلم بفضلله ،لم تكن الرحلة قصيرة و لا طريق مخفوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها ،فالحمد لله الذي يسير لنا البدايات و بلغنا النهايات بفضلله و كرمه

أهدي هذا النجاح لنفسي أولاً "إلى نفسي..لأنك كنت أقوى من كل الظروف، وأصبر من كل التحديات، هذا الإنجاز هو بداية جديدة، وليس نهاية الطريق."

"إلى ذاتي التي لم تيأس، والتي آمنت بي عندما شكك الآخرون أكتب اسمي هنا بكل فخر لأقول: لقد نجحت رغم كل شيء."

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي إلى من كانت **حُسن الدفء** إلى أمي الحبيبة **التي غادرت جسدياً لكنها لم تفارق قلبي**، إليك يا من علمتني أن العزم لا ينكسر، وأن التعب مؤقت والعلم باقٍ. رحمك الله وغفر لك وأسكنك فسيح جناته.

وإلى **أختي الغالية**، يا سندي ورفيقة دربي، لك كل الشكر على كل دقيقة وقفت فيها بجواري، على كل كلمة تشجيع هدأت من روحي، وعلى حبك الذي كان نوراً يضيء طريقي، و إلى زوج أختي سمير وأبنائها ابراهيم و رقية وفاطمة الذين كانوا مصدر طاقتي الإيجابية دمتم لي سنداً و عوناً

إلى أبي وإخوتي بوبكر، ضياء الدين و قصي، سراج تقى الدين، يا من كانوا لي سنداً و عوناً

لن أنسى كل لحظة وقفتم فيها بجواري، وتُضيئون الطريقي

كما أتوجه بالشكر لكل من ساندني في رحلتي الأكاديمية، خاصة استاذ زيد جابر الذي كان خير مُرشدٍ ومعين، فبفضل توجيهاته الحكيمة وتشجيعه المستمر، لم يبخل عليّ بوقته ونصائحه القيّمة، فكانت ملاحظاته عوناً لي في تجاوز التحديات

فلكم مني جزيل الشكر و الإمتنان



إهداء

الحمد لله سبحانه وتعالى، أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، على ما منّ به عليّ من توفيق وتيسير طيلة سنوات الدراسة.

إلى نفسي...

بعد خمسة أعوام من الكدّ والسهر والمثابرة في رحاب جامعة عبد الحفيظ بوصوف، أهدي هذا العمل المتواضع إلى ذاتي التي صبرت وثابرت، ولم تنحن أمام الصعاب. إلى روعي التي آمنت بأن لكل مجتهد نصيب، وإلى كل لحظة تعب تحوّلت اليوم إلى فخر ورضا.

وإلى أهلي الأعزاء، الذين كانوا دومًا سندي ودعمي، بشجاعتهم، وصبرهم، ودعواتهم التي رافقتني في كل خطوة.

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر والعرفان أستاذي الفاضل حريز هشام، الذي كان نورًا يرشد خطاي، وركنًا أستند إليه بعلمه وصبره وتوجيهاته النبيلة.

شكرًا لله، شكرًا لأهلي، شكرًا لي، وشكرًا لك يا أستاذ هشام.



ملخص

التحول الرقمي يلعب دور محوريا في تعزيز الكفاءة المالية في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الاجراء حيث تم استخدام طريقة statistical package for the social sciences لتحليل البيانات الكمية الخاصة بالصندوق الوطني لضمان الاجتماعي على عينة من الموظفين، تهدف هذه الدراسة الى معرفه مدى تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية في المؤسسة الضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكالة ميلة. وستتم على اربع ابعاد رئيسيه : دقه التقارير الماليه،سرعه الخدمات المالية، نسبة اتمته العمليات المالية الرقمييه،نسبه استخدام الادوات المالية الرقمية. وهذا لأجل معرفه مدى تأثير كل من هذه الابعاد على الصندوق، أظهرت النتائج ان باستخدام التقارير المالية الرقمية ادى الى استخدام برامج محاسبية وتحليلات مالية ذكية زادت من ارتفاع نسبة الكفاءه،كذلك من ناحيه سرعه الخدمات المالية اختصرت مده كبيره لمعالجه الفواتير والتحويلات ، بالإضافة الى نسبة اتمته العمليات المالية ساهمت الى تقليل الاخطاء والتكرارات وكذلك استخدام الادوات المالية الرقمية شملت التحويلات الإلكترونية،الفتورة الرقمية ،وتقارير الاداء المالية التفاعلية. ادى الى استجابة ايجابية من طرف الزبائن والموظفين .

Summary

Digital transformation plays a pivotal role in enhancing financial efficiency within the National Social Security Fund for Non-Salaried Workers. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) method was used to analyze quantitative data related to the Fund, based on a sample of employees. This study aims to determine the extent of the impact of digital transformation on financial efficiency in the Social Security Institution for Non-Salaried Workers, Mila Agency. The analysis focuses on four main dimensions: accuracy of financial reports, speed of financial services, the rate of automation of financial processes, and the extent of use of digital financial tools. The objective is to assess the impact of each of these dimensions on the Fund. The results revealed that the use of digital financial reports led to the implementation of accounting software and smart financial analytics, which contributed to a significant improvement in financial efficiency. In terms of service speed, the processing time for invoices and transfers was considerably reduced. Additionally, the automation of financial processes helped minimize errors and redundancies. The use of digital financial tools—including electronic transfers, digital invoices, and interactive financial performance reports—resulted in a positive response from both clients and employees.

فهرس المحتويات

IV.....	شكر وعرفان
V.....	إهداء
VII.....	ملخص
IX.....	فهرس المحتويات
أ.....	المقدمة العامة
11	الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية
12	تمهيد:
13	المبحث الاول : ماهية الكفاءة المالية
13	المطلب الاول: مفهوم الكفاءة المالية:
17	المطلب الثاني : أهمية الكفاءة المالية
19	المطلب الثالث: انواع الكفاءة المالية
23	المبحث الثاني: آفاق الكفاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية
23	المطلب الاول: نظريات الكفاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية
32	المطلب الثاني: مستويات الكفاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية
34	خلاصة الفصل:
35	الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية
36	تمهيد:
37	المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي
37	المطلب الأول: أساسيات حول اقتصاد الرقمي

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: خطوات و فوائد التحول الرقمي	42
المطلب الثالث: العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي.....	46
المبحث الثاني: مؤشرات التحول الرقمي	49
المطلب الأول: دقة التقارير المالية الرقمية	49
المطلب ثاني: قمؤشر المعاملات الإلكترونية الرقمية.....	51
المطلب الثالث: المؤشر نسبة الأتمتة في العمليات المالية الرقمية	53
المطلب الرابع: المؤشر نسبة الاستخدام الرقمي للأدوات المالية الرقمية	55
المبحث الثالث: تحليل المتطلبات و نماذج التحول الرقمي	57
المطلب الأول: متطلبات التحول الرقمي	57
المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي.....	60
المطلب الثالث: مبررات و مزايا التحول	61
خلاصة الفصل:	63
الفصل الثالث: دراسة ميدانية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء -وكالة ميلة-	64
تمهيد:	65
المبحث الأول: تقديم عام لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء وكالة ميلة	66
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن صندوق الوطني للعمال غير الأجراء	66
المطلب الثاني: تعريف صندوق الشمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء وكالة ميلة	67
المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي والاداري لوكالة ميلة.....	68
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وأدوات تحليل البيانات	76
المطلب الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:	76

فهرس المحتويات

76	المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة.....
77	المطلب الثالث: اختبار صلاحية الدراسة.....
80	المبحث الثالث: تفسير وتحليل مجالات ومحاور الدراسة
80	المطلب الأول: خصائص أفراد عينة الدراسة.....
83	المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور القيادة الاستراتيجية
94	المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور الكفاءة المالية
96	المطلب الرابع: اختبار الفرضيات.....
103	خلاصة الفصل:
104	الخاتمة.....
107	قائمة المصادر والمراجع.....
112	ملاحق

فهرس المحتويات

فهرس الجداول:

جدول رقم 01: نتائج اختبار الصدق والثبات الاستبيان	78
جدول رقم 02: معاملات ارتباط بين كل محور ومجاله الكلي	79
جدول رقم 03: توزيع خصائص أفراد	80
جدول رقم 04: مقياس ليكارث الخماسي	84
جدول رقم 05: درجات مقياس ليكارت الخماسي	84
جدول رقم 06: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد دقة التقارير المالية	85
جدول رقم 07: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية	87
جدول رقم 08: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية	89
جدول رقم 09: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية	91
جدول رقم 10: ملخص نتائج المحور الأول الخاصة بالقيادة الاستراتيجية للمؤسسة	93
جدول رقم 11: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات الكفاءة المالية	94
جدول رقم 12: إختبار K-S لتوزيع البيانات	96
جدول رقم 13: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط بين البعد الأول دقة التقارير المالية والكفاءة المالية	98
جدول رقم 14: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية والكفاءة المالية	99
جدول رقم 15: ملخص نتئج تحليل الانحدار البسيط بين بعد المحافظة على ثقافة تنظيمية فعالة وأداء المالي	100

فهرس المحتويات

جدول رقم 16: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية.....	100
جدول رقم 17: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية.....	101

فهرس الأشكال:

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.....	75
شكل رقم 02: توزيع متغير الجنس	81
شكل رقم 03: توزيع متغير العمر	81
شكل رقم 04: توزيع المستوى التعليمي.....	82
شكل رقم 05: توزيع الخبرة الوظيفية.....	83

المقدمة العامة

الاقتصاد الحالي يعيش مرحلة تحول جذري بفعل التطورات التكنولوجية المتسارعة، ومع تزايد التحديات العالمية مثل التغير المناخي، الازمات الجيوسياسية، والركود الاقتصادي في بعض المناطق أصبحت التكنولوجيا الحديثة ليست فقط اداه دعم ، بل حجر الاساس لبناء اقتصاد قوي ومستدام ، حيث ان التكنولوجيا التي تلعب دورا حاسما في دفع عجله النمو وتساهم في الابتكارات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية لتحسين كفاءتها المالية وتحقيق ميزة تنافسية في السوق.

تشير الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية على قدرتها على استخدام مواردها بشكل فعال لتحقيق اقصى مردوديه باقل تكاليف مع الحفاظ على استقرارها المالي حيث يعمل التحول الرقمي على تعزيز الكفاءة المالية داخل المؤسسة سواء من تحسين اساليب اداره الموارد المالية او تقليل النفقات او زياده المردودية.

1- اشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق وقصد معالجه هذا الموضوع نطرح الشكالية بحثنا المتمثلة في السؤال التالي :

✓ مامدى تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكالة ميلة؟

وللإجابة عن الإشكالية يمكننا تحليل جوانب الموضوع من خلال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التحول الرقمي ؟ وماهي الكفاءة المالية في المؤسسات ؟
- ماذا يقصد متطلبات التحول الرقمي في المؤسسة ؟
- ماهي انعكاسات الكفاءة المالية على المؤسسة الاقتصادية ؟
- هل يوجد تأثير لدقة التقارير المالية الرقمية على الكفاءة المالية في المؤسسة؟
- هل يوجد تأثير لسرعة الخدمات الرقمية على الكفاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟
- هل يوجد تأثير لنسبة استخدام ادوات المالية الرقمية على الكفاءة المالية في المؤسسة؟

- هل يوجد تأثير لنسبه اتمته العمليات المالية الرقمية على الكفاءة المالية في المؤسسة؟

2- فرضيات الدراسة

إن صياغة الفرضيات الآتية متبعتها استفسارات اثارها مشكله البحث وتمثلت في الفرضية الرئيسية :

✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

والهدف من عرضها ان تطرح للمناقشة ، ويمكن تلخيصها الى فرضيات فرعية فيما يلي:

فرضيات نظرية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحويل رقمي في المؤسسة الاقتصادية؛
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمتطلبات التحويل الرقمي في المؤسسة؛
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لانعكاسات الكفاءة المالية على المؤسسة

فرضيات تطبيقية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدقه التقارير المالية على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسرعه الخدمات الرقمية على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبه استخدام الادوات المالية الرقمية على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبه اتمته العمليات المالية الرقمية على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية؛

3- أهمية الدراسة:

- تحسين فعالية التحصيل المالي من خلال تتبع الاشتراكات وتسهيل الدفع عن بعد مما يرفع نسبه الامتثال وزياده الايرادات؛
- تحسين معالجه الملفات مما يقلل من زمن الخدمة ويرفع من رضا المؤمنين ويدعم استقرار الاشتراكات؛

- تعزيز الشفافية والمراقبة المالية بفضل توفر تقارير فوريه ومراقبه مستمرة للأداء المالي؛
- تحسين دقة البيانات المالية من خلال استخدام انظمه رقميه دقيقه تحد من الازطاء البشريه في الحسابات والمعاملات؛

4- أهداف الدراسة

- التعرف على التحول الرقمي كونها من الظواهر الحديثه التي انتشرت بسرعه في العالم بأسره؛
- تحليل مدى مساهمه التحول الرقمي في تحسين فعاليه التحصيل المالي للصندوق؛
- دراسة اهم مؤشرات التحول الرقمي المستخدمه في تقييم الكفاءه الماليه للمؤسسه؛
- اقتراح اليات لتعزيز التحول الرقمي بما يدعم الاستدامه الماليه للصندوق؛

5- أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:

- الميول و الرغبة الشخصية لاختيار هذا الموضوع؛
- ابراز التأثير الذي يلعبه التحول الرقمي في الكفاءه الماليه في المؤسسات الاقتصاديه؛
- يعتبر الموضوع من أهم ودعائم وركائز كل مؤسسه اقتصاديه في عصرنا الحالي.

6- حدود الدراسة

من أجل معالجه اشكاليه البحث، اقتصرت حدود البحث فيما يلي:

- الجانب المكاني: اقتصرت الدراسة على عينه من صندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء و كاله ميله.

- الجانب الزمني: يمتد المجال الزمني لهذا البحث خلال السداسي الثاني من السنه الجامعيه 2025/2023.

7- المنهج المتبع في الدراسة

إن نوعيه البحث أوجبت الاعتماد على المنهج المتنوع حتى نتمكن من جعله متوافقا مع محاضر البحث المختلفة، ولهذا اعتمدنا على المنهجين التاليين:

- **المنهج الوصفي:** والذي استعمل في الجزء النظري من البحث، وذلك بتقديم التعاريف وضبط المصطلحات والمفاهيم وباقي الاطار النظري للبحث .
- **المنهج التحليلي:** والذي من خلاله تم جمع البيانات الأولية للبحث، من خلال توزيع استبيان على افراد العينة المدروسة والتي شملت موظفي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووكالة ميله والبالغ عددهم 40.

8- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة موبيليس (ورقلة).

الجهة: عبيدي سعد سندس ،فاطمة الزهراء قوادي ، علوم اقتصادية و تسيير و علوم تجارية ،علوم مالية و محاسبة ،جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، السنة: 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق التحول الرقمي على الأداء والكفاءة المالية داخل مؤسسة موبيليس فرع ورقلة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على البيانات المالية للفترة 2015-2019، إلى جانب المقابلات الميدانية مع موظفي قسم المالية وتكنولوجيا المعلومات.

خلصت الدراسة إلى أن إدخال الأنظمة الرقمية مثل تخطيط موارد المؤسسة (ERP)، ونظام إدارة العملاء (CRM)، ساهم في تخفيض التكاليف التشغيلية، وتحسين سرعة معالجة البيانات المالية، كما عزز من فعالية اتخاذ القرار.

وأشارت النتائج إلى تحسن ملموس في مؤشرات الأداء المالي، منها: ارتفاع صافي الربح بنسبة تجاوزت 10%، وتحسن معدل دوران الأصول. كما لاحظ الباحث أن مقاومة التغيير في بداية المشروع كانت من أبرز العوائق التي تم تجاوزها بالتدريب والتحسيس.

توصي الدراسة بتوسيع تطبيق الرقمنة ليشمل جميع الفروع والوظائف داخل المؤسسة لضمان تكامل البيانات وتوحيد الرؤية المالية.

الدراسة الثانية: اثر التحول الرقمي على استراتيجيات تمويل المؤسسات المالية _دراسة حالة بنك الفاتحة و التنمية الريفية(BADR)_ (ميلة).

الجهة: هدى مخالفة، نوال معروزي ، علوم اقتصادية و تسيير و علوم تجارية ، علوم مالية ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف _ميلة ،السنة 2024.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز الاثر الذي يحدثه التحول الرقمي بشقيه التنظيمي والتقني على طريقه التعامل بنك BADR مع تمويل الزبائن، سواء الافراد او المؤسسات وجدت الدراسة ان التحول الرقمي ساهم في تحسين سرعه وكفاءه تقديم القروض ، وتسهيل عمليات التقييم المالي، وخفض التكاليف المرتبطة بالإجراءات الورقية. أظهرت هذه الدراسة ان الأنظمة الرقمية مثل قواعد البيانات المتقدمة، وتحليل البيانات والتطبيقات البنكية الحديثة، ساعدت البنك في اتخاذ قرارات التمويل دقيقة وأكثر امانا .

ساعدت هذه الادوات الرقمية في تقليص مده دراسة ملفات التمويل ،وتقليل نسبه المخاطر الناتجة عن عدم التوفير المعلومات الكافية عن الزبائن ، كذلك مكنت التحول الرقمي بنك BADR من تصميم منتجات تمويلية مرنة تتناسب مع حاجيات الفلاحين واصحاب المشاريع الريفية مما عزز من دوره التنموي.

أوصت الدراسة بأهمية الاستثمار المستمر في الكفاءات البشرية وتدريب الموظفين على استخدام الادوات الرقمية، الى جانب ضرورة تبني ثقافته رقميه شامله داخل المؤسسة لضمان استفادته هذه الاستراتيجية في المجلد اوضحت الدراسة ان التحول الرقمي لم يعد خيارا سنويا بل هو ركيزة اساسيه في تطوير استراتيجيات التمويل وتحقيق الكفاءة التشغيلية والشفافية داخل مؤسسات المالية الحديثة.

الدراسة الثالثة: the impact of Digital Transformation on Firm's Financial Performance: Evidence from China.

الجهة: Izhang Y&Chen Y,Industrial Management &Data Systems, المجلد 124،العدد 5 ،السنة 2024.

تستخدم هذه الدراسة تقنيه التتقيب عن النصوص لإنشاء مؤشر في التحول الرقمي وتجد ان التحول الرقمي يعزز الاداء المالي للشركات مع تحسينات في الربحية وتقليل التكاليف التشغيلية والمخاطر المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي العام للشركات، مع التركيز بشكل خاص على الشركات المدرجة في الصين من عام 2010 إلى عام 2021. وتسعى إلى فهم التأثيرات على مختلف المؤشرات المحاسبية والمالية في الاقتصادات الناشئة مثل الصين.

تستخدم هذه الدراسة نهج استخراج النصوص لبناء مؤشر للتحول الرقمي تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي يعزز بشكل كبير الأداء المالي والصحة بشكل عام، كما يتضح من زيادة الربحية، وانخفاض تكاليف التشغيل، وانخفاض المخاطر المالية. تكشف الدراسة عن تأثير متأخر زمنيًا، حيث تصبح فوائد التحول الرقمي أكثر وضوحًا بعد حوالي عام واحد. يُظهر المزيد من التحليل أن قيمة التحول أكثر وضوحًا في بنود أصول الشركة. وهذا يزيد من إمكانية التعرف على المنتج الثانوي .

The effect of Digital Transformation on Firm Performance: Evidence From Swedish Listed Companies .

الجهة: ‘Donald Journal of risk finance’، Ben hamad,S &Jardak,M.K المجلد 23، العدد 4، السنة 2022 .

هدفت هذه الدراسة الى تحليل التأثيرات المالية للتحول الرقمي في الشركات المدرجة في البورصة السويدية خلال الفترة من 2015 الى 2018. تم استخدام بيانات من 23 شركة (92 ملاحظة)، وتحليلها باستخدام نماذج بانل ديناميكية (GMM) لتقييم العلاقة بين نضج التحول الرقمي (Digital Maturity)، ومؤشرات الاداء المالي مثل العائد على الاصول، ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، النسبة Q .

اظهرت النتائج ان التحول الرقمي له تأثير سلبي قصير الاجل على مؤشريه العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية، مما يشير الى ان الاستثمارات الرقمية قد تؤدي الى انخفاض في الكفاءة المالية على المدى القصير بسبب التكاليف الأولية المرتفعة وعدم تحقيق العوائد الفورية. ومن جانب اخر لها تأثير ايجابي طويل

الاجل اظهرت النسبة Tobin's Q كثيرا ايجابيا مما يدل على ان السوق يتوقع فوائد المستقبلية من التحول الرقمي مما يعكس زياده في القيمة السوقية للشركات على المدى الطويل.

اوصت الدراسة الى ان المؤسسات التي تنفذ استراتيجية التحول الرقمي يجب ان تكون مستعدة لتحمل تأثيرات مالية سلبية مؤقتة، مع التركيز على الفوائد الاستراتيجية طويلة الاجل مثل تحسين كفاءه التشغيلية وزياده القيمة.

9- الفرق ما بين الدراسات السابقة ودراسة تأثير التحول الرقمي على الكفاءة

المالية في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكاله ميلة

التحول الرقمي يلعب دور محوريا في تعزيز الكفاءة المالية في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الاجراء حيث تم استخدام طريقة statistical package for the social sciences لتحليل البيانات الكمية الخاصة بالصندوق الوطني لضمان الاجتماعي على عينة من الموظفين.

تهدف هذه الدراسة الى معرفه مدى تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية في المؤسسة الضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكاله ميلة. وستتم على اربع ابعاد رئيسيه : دقة التقارير المالية،سرعه الخدمات المالية، نسبه اتمته العمليات المالية الرقمي،نسبه استخدام الادوات المالية الرقمية. وهذا لأجل معرفه مدى تأثير كل من هذه الابعاد على الصندوق.

أظهرت النتائج ان باستخدام التقارير المالية الرقمية ادى الى استخدام برامج محاسبية وتحليلات مالية ذكية زادت من ارتفاع نسبه الكفاءه،كذلك من ناحيه سرعه الخدمات المالية اختصرت مده كبيره لمعالجه الفواتير والتحويلات ، بالإضافة الى نسبه اتمته العمليات المالية ساهمت الى تقليل الاخطاء والتكرارات وكذلك استخدام الادوات المالية الرقمية شملت التحويلات الإلكترونية ،الفتورة الرقمية ،وتقارير الاداء المالية التفاعلية. ادى الى استجابة ايجابيه من طرف الزبائن والموظفين .

10- صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة التي قمنا بها ما يلي:

- عدم تلقينا المعلومات الكافية من طرف صندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكالة ميلة.

11- هيكل الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وثبات الفرضيات او نفيها، تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول اساسيه، مقدمه وخاتمه، وقد احتوت هذه العناصر على ما يلي:

- **المقدمة:** اشتملت على اشكاليه الدراسة، وكذا الفرضيات الخاصة بالدراسة ، وحدودها، اهميتها والاهداف التي تسعى الى تحقيقها ، بالإضافة الى اسباب اختيار الموضوع المنهج المتبع في البحث الى جانب الدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهتنا في البحث.
- **الفصل الأول:** تناولنا في الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية الكفاءة الماليه، المبحث الثاني آفاق الكفاءة المالية في المؤسسات الإقتصادية، المبحث الثالث انعكاسات الكفاءة المالية على المؤسسة الاقتصادية.
- **الفصل الثاني:** تناولنا فيها التحول الرقمي في المؤسسة الاقتصادية حيث تضمنت ثلاثة مباحث، المبحث الاول عموميات حول التحول الرقمي ، المبحث الثاني مؤشرات التحول الرقمي في المؤسسة الاقتصادية، المبحث الثالث تحليل متطلبات التحول الرقمي في المؤسسة الاقتصادية.
- **الفصل الثالث:** تضمن هذا الفصل الاطار الميداني للدراسة ، تحت عنوان دراسة ميدانيه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكاله ميلة ، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ، حيث خصصنا المبحث الاول للتعرف على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكاله ميلة ، والمبحث الثاني فخصصناه للتعرف على مجتمع واداء الدراسة ، اما مبحث الثالث فخصص لتحليل النتائج واختبار الفرضيات.
- **الخاتمة:** اتمنى فيها اهم النتائج المتوصل لها في البحث ، ثم قدمنا توصيات مع اقتراح افاق للبحث التي يمكن ان تدفع الباحثين الى مواصلة اجراء المزيد من البحوث العلمية.

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

يحتل موضوع رفع الكفاءة في العمل المالي موقعا هاما، خاصة فيما بعد التحرير المالي و عولمة الأسواق المالية، حيث أصبحت المصارف تزاوّل نشاطها من خلال سوق تتسم بالمنافسة الشديدة، سواء من طرف المؤسسات المالية أو غير المالية، وفي ظل التطورات الإقليمية و الدولية على صعيد العمليات والتقنيات و الأدوات وجدت هذه المصارف نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على كفاءة أدائها في مختلف المستويات، كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها و قدر التنافسية.

كما أن الإهتمام الكبير من طرف الإقتصاديين بموضوع الكفاءة في المصارف يعود لسببين على الأقل:

أولهما هو أن مقاييس الكفاءة اعتبرت مؤشرات لنجاح و إستمرار البنك أو إفلاسه و فشله، و يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك منفردة أو تقييم الصناعة المصرفية ككل، (في دراسة لهما، إلى أن البنوك ذات التكاليف العالية في الولايات المتحدة الأمريكية عانت من معدلات عجز و إفلاس أكبر بكثير من البنوك الكفوءة.

ثانيا كما وجد إن انخفاض الكفاءة التقنية في البنك يرفع من إحتمال فشله. السبب الثاني للإهتمام بالكفاءة المصرفية هو تأثير السياسات الحكومية والتغيرات القانونية و التشريعية في العمل المالي على كفاءة البنوك، حيث يمكن قياس تأثير هذا التغير على كفاءة المؤسسات المالية، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الكفاءة المالية مهمة لتفعيل تنفيذ السياسة النقدية، فضلا عن التخصيص الفعال للموارد من طرف البنوك من خلال إدارة الموجودات و المطلوبات بكفاءة، و ترشيد النفقات وما له من مضامين إيجابية على النمو الإقتصادي.

من خلال هذا الفصل نتطرق للإطار المعرفي و المفاهيمي للكفاءة المالية على المؤسسات الاقتصادية

إلى عدة عناصر أساسية ليه تقدم نظرة عامة .

أولا : ماهية الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

ثانيا : الكفاءة المالية على المؤسسة الاقتصادية.

ثالثا : تأثيرات المحيطة بالكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول : ماهية الكفاءة المالية

تلعب الكفاءة المالية دور مميز في القطاع المالي بشكل عام، حيث تتسابق القطاعات المالية فيما بينها لتحقيقها باعتبارها معيارا وقياسا ماليا يدل على عدة أوجه لأداء وعمل المؤسسات المالية.

وسوف نتناول في هذه المبحث كما هائلا من المعلومات النظرية المحيطة بالكفاءة المالية تحتوي ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المالية:

أولاً: النشأة

يعتبر المصطلح الاقتصادي الخاص بالكفاءة المالية متواجد منذ القدم وهذا راجع الى بداية البشر باستخدام المعاملات المختلفة لتسيير حاجياتهم اليومية ومع توالي الأزمنة وتقدم طريقة المعاملات ابصر النور لهذا المصطلح واصبح معيارا يعتمد في الدراسات الاقتصادية.

العصور القديمة (3000 قبل الميلاد - 500 بعد الميلاد)	العصور الوسطى (500 - 1500 بعد الميلاد)	العصور الحديثة (1500 - 2000 بعد الميلاد)	العصر الحديث (2000 بعد الميلاد - الحاضر)
1. الاستخدام الأولي للنقود: بدأت المؤسسات الاقتصادية في استخدام النقود كوسيلة للتبادل.	1. تطور الحسابات: تطور نظام الحسابات المزدوجة، الذي سمح للمؤسسات بتحليل أدائها المالي.	1. تطور الأسواق المالية: تطور الأسواق المالية، مما سمح للمؤسسات بالوصول إلى التمويل والاستثمار.	1. الاستخدام المتزايد للتقنيات المالية: ازداد استخدام التقنيات المالية، مثل التداول الإلكتروني والمدفوعات الرقمية.
2. التسجيلات المالية: بدأت المؤسسات في تسجيل المعاملات المالية باستخدام الطين أو الورق البردي.	2. الاستخدام المتزايد للنقود: ازداد استخدام النقود في المعاملات الاقتصادية.	2. الاستخدام المتزايد للتقنيات: بدأت المؤسسات في استخدام التقنيات، مثل الحواسيب، لتحسين كفاءتها المالية.	2. تطور نظم الإدارة المالية المتقدمة: تطور نظم الإدارة المالية المتقدمة، مثل نظم المعلومات المالية المتقدمة، لتحسين كفاءة المؤسسات.
	3. تأسيس البنوك: تأسست البنوك الأولى في إيطاليا، مما سمح للمؤسسات بالوصول إلى التمويل.	3. التركيز على الاستدامة المالية: ازداد التركيز على الاستدامة المالية، مما دفع المؤسسات إلى تبني ممارسات مالية أكثر استدامة.	3. التركيز على الاستدامة المالية: ازداد التركيز على الاستدامة المالية، مما دفع المؤسسات إلى تبني ممارسات مالية أكثر استدامة.

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

3. الاستثمار في التجارة: بدأت المؤسسات في الاستثمار في التجارة البحرية والبرية.	3. تطور نظم الإدارة المالية: تطور نظم الإدارة المالية، مثل نظم المعلومات المالية، لتحسين كفاءة المؤسسات.	
---	---	--

المصدر: من اعداد من طرف الطالبتين.

ثانيا: تعريف الكفاءة المالية

إن مفهوم الكفاءة في المؤسسات المالية لا يختلف عن في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى المتمثل أساساً في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المالية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة. حيث يفترض أن هناك بعض المصارف أفضل من غيرها ، ويرجع ذلك في الأساس إلى نوعية تنظيمها، مما يمكننا من تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية مما يخول تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات اعتماداً على مستوى معين من الموارد، إلى جانب هذه الكفاءة التقنية المتمثلة في الكيفية المتمثلة في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية فإنه يمكن إضافة جانب إضافي يشير إلى معرفة أسعار الموارد. من هذا المنطلق فإنه يمكن تعريف الكفاءة المالية في أنيا تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية. وعموماً فإن تمكن المصارف ذات الكفاءة المالية أو التخصصية بما يساعد على من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغير الأسعار واشتداد المنافسة (عبد موله، 2011، ص3) .

الكفاءة المالية معنى ذات نطاق واسع ولا يمكن تحديده في نطاق محدد، وهذا يدفعنا إلى تعرف إطار الكفاءة المصرفية (حده اريس، 2009، ص61).

ويقول (العارف فائزة، ، 2015 ، ص 88_87) المميز في أعمال المصرف بالتغير والتجديد بشكل مستمر سواء كان على مستوى الخدمات المالية أو صيغة التمويل أو استخدام التكنولوجيا الحديثة ، أو على مستوى البيئة والمحيط كاستقطاب العملاء وزبائن جدد أو ظهور أسواق جديدة. وإن أبعاد الكفاءة المصرفية

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

مرتبطة بالأداء الاقتصادي ومدى تطوره وتنظيم في أي مجتمع أو منظمة، حيث يشكل الركائز الأساسية لها ويحدد درجة رفاهية وتحضرا من خلال التراكمات المادية لها.

وهذه الحقيقة أثبتت تجارب المنظمات في الدول المتقدمة في هذا المجال. (أل أدام، 2005، ص99) ويمكن تحقيق الكفاءة المصرفية من خلال العمل عمى ثلاث محاور: (ساعد، 2009، ص44)

- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل؛
- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، هو ما يسمى بكفاءة التكاليف؛
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف بكفاءة النطاق.

ويرى الباحث أن للكفاءة المالية مكان عالي في المراحل الراهنة وذلك لما ليا سبب رئيسي حول الدور الذي تعبر بالانفتاحات الاقتصادية واصلاح هيكل رأس المال وذلك لقوتيا الشديدة بالمنافسة. وهي تعتبر الأداء الحقيقي للميدان المصرفي.

لا يمكننا وضع تعريف محدد لمفهوم الكفاءة المالية، إلا أننا سنضع هذا التعريف في إطار محدد، فتعريفها من حيث المعنى المتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد على أ ا "علاقة بين مدخلات البنك ومخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات، أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل، أو تم تقديم المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة" ، حيث أن هذا التعريف هو نفسه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، أما تعريف الكفاءة المالية بطريقة أشمل هو: تكون المؤسسة المالية كفؤة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقا ا المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى

ثالثا: خصائص الكفاءة المالية

تمتلك الكفاءة المالية جملة من الخصائص المتنوعة في المؤسسة الاقتصادية التي بدورها هذه الاخيرة تمتلك عدة هياكل داخلية مما يسمح بتنوع الخصائص (جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، 2021، ص22):

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

الخصائص العامة:

- الاستخدام الفعال للأموال: الكفاءة المالية تعني استخدام الاموال بشكل فعال لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة؛
- التحكم في التكاليف: الكفاءة المالية تتطلب التحكم في التكاليف المالية وتحسين كفاءة العمليات؛
- تحسين جودة الخدمات: الكفاءة المالية تعني تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للمؤسسة؛
- تقليل المخاطر: الكفاءة المالية تتطلب تقليل المخاطر المالية وتحسين إدارة المخاطر (عبد مولا، 2011، ص10).

الخصائص المالية:

- تحسين الإيرادات: الكفاءة المالية تعني تحسين الإيرادات المالية للمؤسسة؛
- تحسين كفاءة التكلفة: الكفاءة المالية تتطلب تحسين كفاءة التكلفة وتقليل التكاليف غير الضرورية؛
- تحسين إدارة النقد: الكفاءة المالية تعني تحسين إدارة النقد وتحسين كفاءة التدفقات النقدية؛
- تحسين إدارة الدين: الكفاءة المالية تتطلب تحسين إدارة الدين وتقليل التكاليف المالية (الزبيدي ستمر، 2018، ص33).

الخصائص التشغيلية:

- تحسين كفاءة العمليات: الكفاءة المالية تعني تحسين كفاءة العمليات المالية وتقليل التكاليف غير الضرورية؛
- تحسين جودة الخدمات: الكفاءة المالية تعني تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للمؤسسة؛
- تحسين إدارة المخاطر: الكفاءة المالية تتطلب تحسين إدارة المخاطر المالية وتقليل التكاليف المالية؛
- تحسين إدارة التغيير: الكفاءة المالية تعني تحسين إدارة التغيير وتحسين كفاءة العمليات.

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

الخصائص التقنية:

- استخدام التكنولوجيا المالية: الكفاءة المالية تعني استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين كفاءة العمليات المالية؛
- تحسين إدارة البيانات: الكفاءة المالية تتطلب تحسين إدارة البيانات المالية وتحسين كفاءة العمليات؛
- تحسين إدارة الأمان: الكفاءة المالية تعني تحسين إدارة الأمان المالي وتحسين كفاءة العمليات؛
- تحسين إدارة التكامل: الكفاءة المالية تعني تحسين إدارة التكامل بين الأنظمة المالية وتحسين كفاءة العمليات.

المطلب الثاني : أهمية الكفاءة المالية

سيتم الإشارة في عدة نقاط الى اهمية الكفاءة المالية (عبد النور، ليلي، 2020، ص40):

- تخلق الكفاءة المالية سوق للمنافسة مما يدفع المصارف الأخرى في حاجة إلى الوصول لمعلومات من شأنها السماح بتقييم كفاءة المصارف الأخرى وبالتالي فان الكفاءة المالية تساعد في تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية، مما يعطيها أولوية في السيطرة على الجوانب التقنية للوساطة المالية مما يخولها تقديم الحد الأقصى من تقديم الخدمات المالية؛
- المقاييس المالية التي تستخدم لتقويم الأنشطة الداخلية وكيفية استغلال الموارد المتاحة تتجلى الأهمية بأنها المفتاح لتحقيق الميزة التنافسية في السوق وميدان الأعمال؛
- المؤسسة المالية التي تكون ذات كفاءة مالية أي في المؤسسة التي استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الخسائر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها لحجم الأمثل وعرضا تشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى فضلا عن القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية، وتجدر الإشارة الى الاختلاف بين مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفعالية، إذ أن الفعالية تركز على نقطة النيابة الواجب الوصول إليها بينما الكفاءة تقيم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة (الياشمي والجبوري، 2017، ص275).

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

كما يمكن تلخيصها بشكل واضح ومدقق الى ان تكمن اهمية الكفاءة المصرفية الى:

- يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك، وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية؛
- إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول، ومنه على الربحية؛
- يؤدي إرتفاع معدلات الكفاءة إلى و جود إدارة كفوءة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك؛
- إن جمع العناصر السابقة الذكر بمنظومة بنكية واحدة، يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداما المثلى، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة، وهذا ما يجعل البنك أكثر كفاءة؛
- البحث عن فرص استثمار جديدة لإستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنويع في الإستثمار، وذلك لتوزيع مخاطر الإستثمار والتقليل من حد تأثيرها على البنك؛
- السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزز المركز المالي للبنك(قريشي، 2006، ص 70).

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثالث: انواع الكفاءة المالية

هناك عدة أنواع للكفاءة المصرفية أهمها : الكفاءة الإنتاجية ، كفاءة الحجم، كفاءة النطاق، الكفاءة -X

1- الكفاءة الإنتاجية:

يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة المالية بالكفاءة الكلية للتكاليف، كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية ،حيث ترفع الكفاءة الإنتاجية كلما إرتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد.

بما أن المصرف مؤسسة إنتاجية لابد أن تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، لإنتاج خدمات مالية متنوعة، وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية.

وأوضح كل من Farrell 1957 و Coelli et al 2005 أن الكفاءة الإنتاجية تتألف من عنصرين هما الكفاءة التقنية و الكفاءة التخصيصية ،باعتبارها قدرة الشركة لإستخدام المزيغ الأمثل من المدخلات، وهذان العنصران يشكلان ما يسمى بالكفاءة الإقتصادية (قريشي، 2006، ص 84).

بما أن القطاع المالي مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج والمتمثلة في العمل ورأس المال لإنتاج الخدمات المالية المتنوعة والقروض، فإن الكفاءة الإنتاجية لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية (قريشي، 2006، ص 84).

ويقول(نوي، 2010، ص17) أنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية من جانب، وبين الناتج من تمكن العملية من جانب آخر، وبذلك كما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد ترتفع الكفاءة

2- كفاءة وفو ارت النطاق:

الأسواق المالية توجهت البنوك بالدخول لهذه الأسواق دف الاقتراض، وفي ظل اشتداد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية لجذب ودائع العملاء، توجهت أغلب البنوك إلى التوسع في منتجاتها بتنوع حافظا

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

المالية وتقديم خدمات جديدة غير تقليدية، وبفضل هذا التنوع استطاعت تحقيق ما يسمى بـ "وفورات النطاق" أي الادخار في التكاليف، من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات، فيمكن أن يستفيد البنك من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته الحالية، وبما أنه يملك عملياً الأدوات والخبرات، والتي تمثل مدخلات محورية في خط دائرة العمل الجديدة، وبكلفة أقل من أن يبدأ نشاطه الجديد من الصفر، ينتج من مثل هذا التشعب في دائرة العمل الكثير من الابتكار ويمكن أن يكون مصدراً مهماً للربح. فمثلاً البنك المتخصص في منح قروض تجارية وصناعية، يجد أنه من الممكن استخدام التكنولوجيا والمهارات الإدارية المتوفرة لديه لتسيير قروض استهلاكية أيضاً، وهنا يمكن للبنك أن ينتج نوعين أو ثلاثة من القروض بتكلفة أقل من التكلفة الإجمالية لبنكين أو ثلاثة متخصص في إنتاج قرض واحد.

- حيث ان كل من Braunstein Pulley بر ونستين، (1991) Humphrey و همفري Berger فقد وجد كل من برجر (1992) أن البنوك متعددة الإنتاج (والتي تعرف بإنتاج مخرجات متنوعة)، تملك أفضلية تخفيض تكاليفها بنسبة تتراوح بين 10% و 40% من البنوك المنتجة لمنتج واحد، بإمكان البنك التوسع في مجال أعماله المالية، وعليه خفض تكاليفه المتوسطة بتحويله إلى بنك كبير يرفع حجمه، وهذا من دون فتح فروع أو تركيب أجهزة صراف آلي، وإنما بتوسيع النطاق في منطقته الجغرافية.
- تعبر كفاءة وفورات النطاق في القطاع المالي عن مدى إمكانياتها على تنويع منتوجاتها، حيث تقاس هذه الكفاءة من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج أكثر من منتجين بوقت واحد، (2008، p331 David, (Moris

3- كفاءة وفورات الحجم:

تبين كفاءة الحجم في المصرف إلى توفير في التكاليف عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بالمزيج من المدخلات الثابتة تغييرياً إلى مستويات مختلفة من الإنتاج وعن طريق دورات الإنتاج وغيرها من العوامل الأخرى (البيبل، 2013، ص 26).

يكون المصرف كفاء من الناحية التقنية والتخصصية كذلك، إلا أنه لا يعني كفاء من حيث حجم العمليات، فأن تحديد متغيرات عوائد الحجم، المصرف يمكن أن يقوم بزيادة عوائد الحجم إذا كان حجم إنتاجها كبير جداً (Coelli، 1998، 59-58p).

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

وفي نيابة الأمر فان الكفاءة الحجمية في البنك تشير إلى مدى قدرته على توفير تكاليف عند الزيادة في الحجم مع الاحتفاظ بمزيج ثابت من المدخرات. (Jason Allen & Ying Liu, 2005, p5).

4- الكفاءة المالية التشغيلية:

هي القدرة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين العمليات التشغيلية.

5- الكفاءة المالية الاستراتيجية:

هي القدرة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين الاستراتيجيات المالية.

6- الكفاءة المالية التكتيكية:

هي القدرة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين التكتيكات المالية.

7- الكفاءة المالية الإدارية:

هي القدرة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين الإدارة المالية.

8- الكفاءة المالية الفنية:

هي القدرة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين التقنيات المالية.

9- الكفاءة المالية الاقتصادية :

هي القدرة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين الاقتصاد المالي.

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

10- الكفاءة المالية الاجتماعية:

هي القدرة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين الاجتماع المالي.

11- الكفاءة المالية البيئية:

هي القدرة على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تحسين البيئة المالية (Jason Allen & Ying Liu, 2005, p 6).

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: آفاق الكفاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية

المطلب الاول: نظريات الكفاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية

1- نظرية كفاءة السوق (Efficient Market Hypothesis – EMH):

هي نظرية مالية تشير إلى أن أسعار الأصول في السوق تعكس جميع المعلومات المتاحة، وبالتالي فإنه من المستحيل تحقيق عوائد أعلى من المتوسط بشكل مستمر دون تحمل مخاطر إضافية. تنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أشكال رئيسية:

- كفاءة السوق الضعيفة (Weak Form Efficiency):

• المميزات:

- تعكس أسعار الأصول جميع المعلومات التاريخية المتعلقة بالأسعار وحجم التداول؛

- لا يمكن تحقيق عوائد أعلى من المتوسط باستخدام التحليل الفني؛

• الانتقادات:

- هناك أدلة على أن بعض الاستراتيجيات القائمة على التحليل الفني يمكن أن تحقق عوائد أعلى في بعض الأحيان.

- كفاءة السوق شبه القوية (Semi-Strong Form Efficiency):

• المميزات:

- تعكس أسعار الأصول جميع المعلومات العامة المتاحة، بما في ذلك المعلومات التاريخية والمعلومات الحالية؛

- لا يمكن تحقيق عوائد أعلى من المتوسط باستخدام التحليل الأساسي (نايف مبارك القحطاني، 2023، ص5).

الفصل الأول: الإطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

• الانتقادات:

- هناك حالات حيث يمكن للمعلومات الداخلية أن تؤدي إلى عوائد أعلى، مما يشير إلى أن السوق ليس كفؤًا تمامًا.

- كفاءة السوق القوية (Strong Form Efficiency):

• المميزات:

- تعكس أسعار الأصول جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات الداخلية؛
- حتى المطلعين على المعلومات الداخلية لا يمكنهم تحقيق عوائد أعلى من المتوسط.

• الانتقادات:

- هناك أدلة على أن المطلعين على المعلومات الداخلية يمكنهم تحقيق عوائد أعلى، مما يدل على أن السوق ليس كفؤًا تمامًا (نايف مبارك القحطاني، 2023، ص5).

• مميزات نظرية كفاءة السوق بشكل عام:

- تسعير عادل: تعكس الأسعار جميع المعلومات المتاحة، مما يعني أن الأسعار عادلة؛
- صعوبة التغلب على السوق: يصعب على المستثمرين تحقيق عوائد أعلى من المتوسط بشكل مستمر؛
- تشجيع الاستثمار السلبي: تشجع النظرية على الاستثمار في صناديق المؤشرات بدلاً من محاولة التغلب على السوق.

• انتقادات نظرية كفاءة السوق بشكل عام:

- سلوك المستثمرين: يمكن أن تؤثر العواطف والتحديات السلوكية على قرارات المستثمرين، مما يؤدي إلى تقلبات غير عقلانية في الأسعار؛
- الأزمات المالية: الأحداث مثل فقاعات الأصول والأزمات المالية تشير إلى أن الأسعار قد لا تعكس دائمًا القيمة الحقيقية للأصول؛
- المعلومات الداخلية: يمكن للمطلعين على المعلومات الداخلية تحقيق عوائد أعلى، مما يتعارض مع فكرة كفاءة السوق القوية؛

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

- الاستراتيجيات الناجحة: هناك مستثمرون مثل وارن بافيت الذين حققوا عوائد أعلى من المتوسط على مدى فترات طويلة، مما يشكك في كفاءة السوق (نايف مبارك القحطاني، 2023، ص6).

2- نظرية ماركويتز

نظرية ماركويتز، أو نظرية المحفظة الحديثة (Modern Portfolio Theory – MPT)، هي نظرية في الاستثمار وإدارة المخاطر طورها الاقتصادي هاري ماركويتز عام 1952. تهدف النظرية إلى تعظيم العوائد مقابل مستوى معين من المخاطرة عن طريق تنويع الاستثمارات داخل المحفظة.

تعتمد النظرية على مبدأ التنويع الفعال، حيث تفترض أن المستثمرين يمكنهم تقليل المخاطر غير المنتظمة (الخاصة بأصل معين) عبر توزيع أموالهم على مجموعة من الأصول غير المرتبطة تمامًا ببعضها. كما تعتمد النظرية على العلاقة بين العائد المتوقع والمخاطرة، حيث تحدد المحفظة المثلى بناءً على الحد الكفاء (Efficient Frontier)، الذي يمثل أفضل المحافظ التي تحقق أعلى عائد ممكن عند مستوى معين من المخاطر.

فيما يلي أبرز مميزات هذه النظرية:

• التنويع (Diversification):

- الميزة الرئيسية: تشجع النظرية على تنويع الاستثمارات عبر فئات أصول مختلفة لتقليل المخاطر؛
- التأثير: يساعد التنويع في تقليل المخاطر غير النظامية (المخاطر الخاصة بشركة أو قطاع معين) دون التضحية بالعوائد المحتملة.

• العلاقة بين المخاطرة والعائد (Risk-Return Tradeoff):

- الميزة: توضح النظرية أن هناك علاقة طردية بين مستوى المخاطرة والعائد المتوقع؛
- التأثير: تساعد المستثمرين على فهم أن تحقيق عوائد أعلى يتطلب تحمل مخاطر أكبر، والعكس صحيح.

• تحسين المحفظة (Portfolio Optimization):

- الميزة: توفر النظرية إطارًا رياضيًا لبناء محفظة استثمارية مثالية تعظم العائد المتوقع لمستوى معين من المخاطرة؛
- التأثير: يتم اختيار الأصول بناءً على العوائد المتوقعة، والتقلبات (الانحراف المعياري)، والارتباطات بينها.

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

• الحد الفعال (Efficient Frontier):

- الميزة: توضح النظرية مفهوم "الحد الفعال" وهو مجموعة المحافظ التي توفر أعلى عائد متوقع لمستوى معين من المخاطرة؛

- التأثير: يساعد المستثمرين في تحديد المحافظ الأكثر كفاءة التي تقع على هذا الحد.

• تقليل المخاطر دون التضحية بالعوائد:

- الميزة: تسمح النظرية بتحقيق نفس العوائد مع تقليل المخاطر من خلال التنوع الأمثل؛

- التأثير: يمكن للمستثمرين تحقيق استقرار أكبر في محافظهم الاستثمارية.

• أساس علمي لإدارة المحافظ:

- الميزة: قدمت النظرية إطاراً علمياً ورياضياً لتحليل وبناء المحافظ الاستثمارية؛

- التأثير: أصبحت النظرية أساساً للعديد من النماذج المالية الحديثة، مثل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM).

• مراعاة الارتباط بين الأصول (Correlation):

- الميزة: تؤكد النظرية على أهمية الارتباط بين عوائد الأصول في تقليل المخاطر؛

- التأثير: عند اختيار أصول ذات ارتباط منخفض أو سلبي، يمكن تقليل التقلبات الكلية للمحفظة.

• تطبيقات واسعة:

- الميزة: يمكن تطبيق النظرية على مختلف أنواع الأصول، مثل الأسهم، السندات، العقارات، والسلع؛

- التأثير: توفر مرونة في بناء محافظ استثمارية متنوعة تناسب أهداف المستثمرين.

• توجيه المستثمرين نحو التفكير طويل الأجل:

- الميزة: تشجع النظرية المستثمرين على النظر إلى المحفظة ككل بدلاً من التركيز على أداء الأفراد؛

- التأثير: يعزز هذا النهج الاستثمار طويل الأجل ويقلل من ردود الفعل العاطفية تجاه تقلبات السوق.

• تأسيس علم إدارة المخاطر:

- الميزة: تعتبر نظرية ماركويتز حجر الأساس في علم إدارة المخاطر المالية؛

- التأثير: أدت إلى تطوير أدوات وأساليب متقدمة لإدارة المخاطر في الأسواق المالية.

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

• انتقادات نظرية ماركويتز

رغم أهميتها في عالم الاستثمار، تعرضت نظرية ماركويتز لعدة انتقادات، منها:

1- الافتراضات غير الواقعية:

- تفترض النظرية أن الأسواق كفؤة تمامًا، أي أن جميع المستثمرين لديهم نفس المعلومات ويتصرفون بعقلانية، وهو أمر غير دقيق في الواقع.
- تفترض أن العوائد تتبع توزيعًا طبيعيًا، بينما في الواقع قد تكون هناك أحداث غير متوقعة تؤدي إلى تحركات حادة في الأسعار.

2- إهمال السلوك البشري

- لا تأخذ النظرية في الاعتبار العوامل النفسية والسلوكية التي تؤثر على قرارات المستثمرين، مثل الخوف والجشع والانجازات الإدراكية.

3- عدم القدرة على التنبؤ بالمخاطر بدقة

- تعتمد النظرية على التباين والانحراف المعياري كمقياس للمخاطر، بينما في الواقع قد تكون هناك مخاطر أخرى لا تنعكس في هذه المقاييس، مثل مخاطر السيولة والأزمات المالية.

4- صعوبة التطبيق العملي

- تطبيق النظرية يتطلب حسابات معقدة وجمع بيانات دقيقة عن العوائد والتقلبات، وهو ما قد يكون صعبًا في الواقع العملي، خاصة للمستثمرين الأفراد.

5- إهمال تأثير الضرائب والتكاليف

- لا تأخذ النظرية في الاعتبار الضرائب وتكاليف التداول، والتي قد تؤثر بشكل كبير على العوائد الفعلية للمحفظة. (رفاع توفيق، 2019، ص147)

3- نظرية موديجلياني وميلرا (Modigliani–Miller Theorem)

نظرية موديجلياني وميلر (MM) هي إحدى النظريات الأساسية في التمويل المؤسسي، وقد طُرحت لأول مرة من قبل الاقتصاديين فرانكو موديجلياني وميرتون ميلر في عام 1958. تنص النظرية على أن هيكل رأس المال للشركة لا يؤثر على قيمتها في سوق مثالي، حيث لا توجد ضرائب، ولا تكاليف إفلاس، ولا مشكلات

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

معلوماتية مثل عدم تناظر المعلومات فرضيات نظرية موديجلياني وميلر تعتمد النظرية على عدة فرضيات، منها:

- عدم وجود ضرائب: تعتبر الأسواق خالية من الضرائب، أي أن الفوائد على الديون ليست معفاة ضريبياً؛
- عدم وجود تكاليف الإفلاس: أي أن زيادة الدين لا تؤدي إلى تكاليف قانونية أو خسائر سمعة؛
- عدم وجود تكاليف المعاملات المالية: يمكن للشركات والمستثمرين تداول الأسهم والسندات بحرية دون أي تكاليف إضافية؛
- كفاءة الأسواق: يتوفر لجميع المستثمرين نفس المعلومات، ولا يوجد عدم تناظر في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين؛
- المستثمرون يمكنهم تكرار قرارات الشركات: أي أن المستثمرين يمكنهم تحقيق نفس النتائج المالية سواء استخدمت الشركة التمويل بالدين أو بالملكية (رفاع توفيق، 2019، ص148).
- فرضيات النظرية (MM) الأساسية النظرية لديها نسختان رئيسيتان:

1- الاقتراح الأول (Irrelevance Proposition):

- في سوق مثالي، لا يؤثر مزيج الديون وحقوق الملكية (هيكل رأس المال) على قيمة الشركة؛
- قيمة الشركة تعتمد فقط على إجمالي أرباحها التشغيلية المستقبلية وليس على الطريقة التي تمول بها أصولها.

2- الاقتراح الثاني (Cost of Capital Proposition):

- تكلفة الأسهم تزداد مع ارتفاع نسبة الديون في هيكل رأس المال، مما يعوض الفوائد المكتسبة من استخدام الديون منخفضة التكلفة؛
- معدل العائد المطلوب على الأسهم يصبح أعلى مع ارتفاع نسبة الرافعة المالية، مما يعني أن الفوائد المكتسبة من التمويل بالديون يتم تعويضها بزيادة المخاطر.

• مميزات نظرية موديجلياني وميلر:

- إرساء أساس نظري للتمويل المؤسسي: كانت النظرية نقطة انطلاق لفهم كيف تؤثر هيكل رأس المال على الشركات؛

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

- بساطة الفرضيات: تقدم إطاراً تحليلياً بسيطاً لفهم العلاقة بين الديون وحقوق الملكية؛
- إمكانية تطبيقها في أسواق معينة: رغم عدم تطابقها التام مع الواقع، إلا أنها تساعد في تحليل قرارات التمويل ضمن بيانات مالية مختلفة؛
- تأثيرها على الفكر المالي الحديث: ساهمت في تطوير أبحاث حول تكلفة رأس المال، الرافعة المالية، وتقييم الشركات.

• انتقادات نظرية مودجلياني وميلر

رغم أهميتها، تعرضت النظرية عدة انتقادات، منها:

- إهمال الضرائب: في الواقع، الفوائد على الديون غالباً ما تكون معفاة ضريبياً، مما يجعل التمويل بالديون أكثر جاذبية من الناحية الضريبية؛
- عدم واقعية فرضيات السوق المثالي: الأسواق الحقيقية ليست مثالية، حيث توجد تكاليف إفلاس، وضرائب، ومشكلات معلوماتية؛
- إغفال تأثير تكاليف الإفلاس: زيادة الديون تؤدي إلى مخاطر إفلاس، مما قد يزيد تكلفة الاقتراض ويؤثر على قيمة الشركة؛
- عدم مراعاة السلوك البشري: تفترض النظرية أن جميع المستثمرين يتصرفون بعقلانية ويملكون نفس المعلومات، وهو أمر غير واقعي؛
- إهمال تأثير السيولة: قد تواجه الشركات صعوبات في الحصول على تمويل إضافي إذا اعتمدت بشكل مفرط على الديون (مالتر ميلر، 1958، ص216/297).

4- نظرية المالية السلوكية (Behavioral Finance)

هي مجال دمج بين علم النفس والاقتصاد لدراسة كيفية تأثير العوامل النفسية والسلوكية على قرارات المستثمرين والأسواق المالية. تختلف

هذه النظرية عن النظرية المالية التقليدية التي تفترض أن الأفراد يتصرفون بعقلانية و يهدفون إلى تعظيم المنفعة. بدلاً من ذلك، تركز المالية السلوكية على أن القرارات المالية تتأثر بالتحيزات المعرفية والعواطف، مما يؤدي إلى سلوكيات غير عقلانية في الأسواق.

الفصل الأول: الإطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

• مفهوم نظرية المالية السلوكية:

نظرية المالية السلوكية (Behavioral Finance) هي مجال دمج بين علم النفس والاقتصاد لدراسة كيفية تأثير العوامل النفسية والسلوكية على قرارات المستثمرين والأسواق المالية. تختلف هذه النظرية عن النظرية المالية التقليدية التي تفترض أن الأفراد

يتصرفون بعقلانية و يهدفون إلى تعظيم المنفعة. بدلاً من ذلك، تركز المالية السلوكية على أن القرارات المالية تتأثر بالتحيزات المعرفية والعواطف، مما يؤدي إلى سلوكيات غير عقلانية في الأسواق (مالتر ميلر، 1958، ص217).

• مميزات نظرية المالية السلوكية

- التركيز على السلوك البشري: تدرس كيف تؤثر العوامل النفسية مثل الخوف والجشع والثقة المفرطة على قرارات الاستثمار؛
- التحيزات المعرفية: تشرح كيف تؤدي التحيزات مثل التحيز التأكيدي (Confirmation Bias) وتأثير الإطار (Framing Effect) إلى قرارات غير مثالية؛
- نظرية الاحتمالات (Prospect Theory): قدمها دانيال كانيمان واموس تفيرسكي، وتوضح كيف يقيم الأفراد المكاسب والخسائر بشكل غير متماثل، مما يؤثر على قراراتهم المالية؛
- تفسير الشذوذات السوقية: تقدم تفسيرات لظواهر مثل فقاعات الأصول و التقلبات المفرطة في الأسواق، والتي يصعب تفسيرها بالنظريات التقليدية؛
- التطبيقات العملية: تساعد في تصميم منتجات مالية أفضل وفهم سلوك المستثمرين، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الأسواق.

• انتقادات نظرية المالية السلوكية

- صعوبة التنبؤ: على الرغم من فهمها للتحيزات، إلا أن التنبؤ بسلوك السوق بدقة يظل تحديًا بسبب تعقيد العوامل النفسية.
- عدم وجود نموذج موحد: تفتقر إلى إطار نظري موحد مقارنة بالنظريات المالية التقليدية، مما يجعلها أقل تماسكًا من الناحية النظرية.

الفصل الأول: الإطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

- التعميم المفرط: قد تعمم النتائج المستمدة من دراسات محدودة على جميع المستثمرين، مما قد لا يعكس الواقع بدقة.

- التأثير المحدود على السياسات: على الرغم من فهمها للسلوكيات، إلا أن تطبيقها في السياسات المالية العملية يظل محدودًا. (richard h. thaler، 2011-2005)

5- نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)

هو نموذج نظري يستخدم لتحديد العلاقة بين العائد المتوقع للأصل والمخاطر النظامية (غير القابلة للتنويع). تم تطويره من قبل جاك ترينور، ويليام شارب، جون ليننتر، ويان موسين في الستينيات. يُستخدم CAPM على نطاق واسع في التمويل لتقييم تكلفة رأس المال وتحديد العائد المتوقع للأصول.

• مفهوم CAPM:

يقوم CAPM على فكرة أن العائد المتوقع لأصل ما يعتمد على ثلاثة عوامل:

- معدل العائد الخالي من المخاطر (Risk-Free Rate): وهو العائد الذي يمكن تحقيقه دون تحمل أي مخاطر، مثل العائد على السندات الحكومية.
- علاوة مخاطر السوق (Market Risk Premium): وهو الفرق بين العائد المتوقع للسوق ككل ومعدل العائد الخالي من المخاطر.
- معامل بيتا (Beta): وهو مقياس لحساسية عائد الأصل لتقلبات السوق. إذا كانت بيتا أكبر من 1، فإن الأصل يعتبر أكثر تقلبًا من السوق، وإذا كانت أقل من 1، فإنه أقل تقلبًا.

الصيغة الرياضية لـ CAPM هي:

$$E(R_i) = R_f + \beta_i (E(R_m) - R_f)$$

حيث:

- $E(R_i)$: العائد المتوقع للأصل.
- R_f : معدل العائد الخالي من المخاطر.
- β_i : معامل بيتا للأصل.

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

– العائد المتوقع للسوق: $(E(R_m))$.

• مميزات CAPM

- البساطة: يوفر CAPM طريقة بسيطة ومباشرة لتقدير العائد المتوقع للأصل بناءً على مخاطره النظامية؛
- التطبيق الواسع: يُستخدم CAPM في تقييم الأسهم، وتحديد تكلفة رأس المال، واتخاذ قرارات الاستثمار؛
- التركيز على المخاطر النظامية: يركز CAPM على المخاطر التي لا يمكن تجنبها من خلال التنوع، مما يجعله مفيداً في تحليل المحافظ الاستثمارية.

• انتقادات CAPM:

- افتراضات غير واقعية: يفترض CAPM وجود سوق كفاء، وعدم وجود تكاليف معاملات، وإمكانية الاقتراض والإقراض بمعدل خالي من المخاطر. هذه الافتراضات قد لا تنطبق في الواقع؛
- اعتماده على بيتا: بيتا تعتمد على البيانات التاريخية وقد لا تكون مؤشراً دقيقاً للمخاطر المستقبلية؛
- إهمال المخاطر غير النظامية: يركز CAPM فقط على المخاطر النظامية ويتجاهل المخاطر الخاصة بالشركة (غير النظامية) التي يمكن أن تؤثر على العوائد؛
- صعوبة تقدير علاوة مخاطر السوق: من الصعب تحديد العائد المتوقع للسوق بدقة، مما يؤثر على دقة النموذج. (قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، 2016، ص75-84).

المطلب الثاني: مستويات الكفاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية

تشمل مستويات الكفاءة المالية إلى عدة مستويات منها:

1- الكفاءة التشغيلية:

تشير إلى قدرة المؤسسة على إدارة عملياتها اليومية بكفاءة، بما في ذلك إدارة التكاليف، وتحسين الإنتاجية، وتقليل الهدر. يتم قياسها من خلال مؤشرات مثل نسبة التكاليف التشغيلية إلى الإيرادات.

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

2- الكفاءة الاستثمارية:

تعكس قدرة المؤسسة على استثمار مواردها المالية بشكل مربح، سواء في الأصول الثابتة أو في المشاريع الجديدة. يتم تقييمها من خلال مؤشرات مثل العائد على الاستثمار (ROI) والعائد على الأصول (ROA).

3- الكفاءة التمويلية:

تتعلق بكيفية إدارة المؤسسة لهيكل رأس المال الخاص بها، بما في ذلك الديون وحقوق الملكية. يتم قياسها من خلال مؤشرات مثل نسبة الدين إلى حقوق الملكية ونسبة تغطية الفائدة.

4- الكفاءة السيولة:

تشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل. يتم تقييمها من خلال مؤشرات مثل نسبة السيولة الحالية ونسبة السيولة السريعة.

5- الكفاءة الربحية:

تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من عملياتها. يتم قياسها من خلال مؤشرات مثل صافي الربح ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE). (قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، 2016، ص84).

الفصل الأول: الاطار النظري للكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

خلاصة الفصل:

يقع مؤشر الكفاءة تحت مسمى تقييم الأداء، والذي يتضمن إضافة إلى مؤشر الكفاءة الفعلية، والهدف من الحديث عن الكفاءة هو تحسين طريقة عمل المؤسسات.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الكفاءة تتمثل في الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، الذي يؤدي إلى تحقيق أفضل المخرجات بأقل التكاليف. أما فيما يتعلق بالكفاءة وبعض المفاهيم الإقتصادية ذات الصلة بها فقد تم التمييز بينها، فالإنتاجية هي القدرة على الإنتاج أما الكفاءة فهي تطابق الإنتاج الفعلي مع المخطط، في حين أن الفعالية هي تحقيق النتائج لكن الكفاءة هي تحقيق النتائج بأقل التكاليف، أما فالكفاية تدل على الكم أكثر من الكيف، أما الكفاءة تدل على مستوى عال من الكيف دون إهمال الكم، وتعتبر الكفاءة أحد مقاييس الأداء. وتتمثل أنواع الكفاءة في الكفاءة الإنتاجية ، كفاءة تخصيص الموارد، الكفاءة النسبية، كفاءة المالية الكفاءة التشغيلية (الكفاءة -X).

انطلاقا من تطور الكفاءة في التسيير، يتضح أن مفهوم الكفاءة يرتبط بواقع المجتمع وظروفه وكذا السياسة السائدة ومن خلال الفصل الموالي سنتطرق الى التحول الرقمي الذي احدث نقلة نوعية في المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

إن اقتصاد العصر الصناعي يتراجع بوتيرة متسارعة لصالح اقتصاد عصر التكنولوجيا والمعلومات الرقمية، وتماثما مثلما أحدث التحول من العهد الزراعي إلى العصر الصناعي تغيرات جوهرية في أساليب تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي، فإن التحول إلى الاقتصاد الرقمي كفيل بتغيير وتحقيق أحداث جديدة تؤثر على المصالح الاقتصادية للدول. حيث تسعى كل دولة لاكتساب تكنولوجيات جديدة ومتطورة ومعارف تمكنها من تحقيق الريادة في جميع المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية... الخ، حيث باحتكار هذه الموارد يولد لنا ما يعرف بالفجوة المعرفية والفجوة الرقمية والتي تعاني منها بالخصوص الدولة النامية التي تستطيع مواكبة التطور الحاصل بشكل سريع والذي يمكنها من تقليص هذه الفجوة على الأقل.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحرك الأساسي لمختلف النشاطات الاقتصادية والمعرفية في وقتنا الحالي، حيث أصبح توفر نظم لجمع المعلومات في المؤسسة أمر ضروري وحتمي، فبدونها لا يمكن للمؤسسة ممارسة نشاطها بالشكل المطلوب وتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، حيث أن توفير التكنولوجيات الجديدة والمتطورة من أجل التسيير والإنتاج يعتبر تحديا كبيرا أمام المؤسسات.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي.

مع التطور المتسارع في مجال نقل المعلومات والتكنولوجيات بين مختلف الاقتصاديات، أصبح من الضروري على المؤسسة الاقتصادية توفير الوسائل اللازمة من أجل مواكبة هذا التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك بهدف تحسين أداءها العام والمحافظة على بقاءها واستمرارها.

المطلب الأول: أساسيات حول اقتصاد الرقمي

إن تطورات اقتصادية أدت إلى تقلص اقتصاد المعتمد على موارد الطبيعة وظهور اقتصاد يقوم على المعرفة والتكنولوجيات الجديدة وبروز مصطلح الاقتصاد الرقمي.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم اقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي أصبح ضرورة حتمية في ظل التطورات الحاصلة وذلك لكل من يريد أن يواكب تطورات عصر الثروة.

أولاً: نشأة الاقتصاد الرقمي:

إن الانتشار السريع لوسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام هذه الوسائط الإلكترونية وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى ظهور نوع جديد في الاقتصاد وهو ما يطلق عليه بالاقتصاد الرقمي، أو اقتصاد المعلومات، أو عصر الإنترنت الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد. يعود ظهور هذا النوع من الاقتصاد إلى التطورات التي شهدتها الاقتصاد الجديد، وهو تعبير برز مؤخراً ليفسر الظاهرة التي دخلت بالاقتصاد الأمريكي إلى دائرة الإنتاجية العالمية والنمو المتواصل (اية حسن حسان، 2025، ص23)، باعتبار هذا الاقتصاد أكبر اقتصاد في العالم، وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي الجديد والذي أصبح يشكل بشكل كبير اقتصاد رقمي تحكمه الاتصالات وشبكة الإنترنت، وقد شكلت عاملاً أساساً في التحول الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة وحققت له عائدات ضخمة وساهمت في تحقيق زيادات معتبرة في الإنتاجية، وتجدر الإشارة هنا أن العوامل الهيكلية المصاحبة لظاهرة الاقتصاد الجديد والتي تأتي في قمتها الثورة التقنية المعلوماتية والتي رغم أنها بدأت كظاهرة أمريكية إلا

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

أنها انتقلت خلال فترة وجيزة وبدرجات متفاوتة إلى الدول المتقدمة الأخرى، ولكنها لم تتضح بعد في الاقتصاديات النامية والناشئة ومنها الاقتصاديات العربية (اية حسن حسان، 2025، ص23)

ثانيا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

من أجل الفهم الجيد لمصطلح الاقتصاد الرقمي وجب تسليط الضوء على بعض المصطلحات ذات العلاقة به ومنها:

1- علم الاقتصاد: يعرف علم الاقتصاد بكونه علم إدارة الموارد النادرة في مجتمع إنساني، ويدرس الأشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية وأنواع السلوك الاجتماعي التهيئة الوسط الخارجي عن طريق الإنفاق، ويدرس الأفعال التي ترمي إلى تخفيف التوتر الموجود بين الرغبات الاقتصادية غير المحدودة والوسائل الاقتصادية المحدودة (انسانة عبد السلام، 1992، ص22).

2- اقتصاد المعلومات: هو الاقتصاد الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات، وعلى قطاع المعلومات المتميز في سلعه وخدماته. وكذلك يعرف بأنه الاقتصاد الذي تزيد فيه نسبة قوة العمل المعلوماتية، عن قوة العمل العاملة في كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بالنسبة للدول المتقدمة، وتختلف نسبته بالنسبة للدول الأقل تقدما (الطاهر قانة، 2011، ص12).

3- اقتصاديات المعرفة: هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، واستخدامها، وتوظيفها، وإبداعها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من أجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي. كما يمكن تعريفه على أنه هو ذلك الاقتصاد الذي ينشأ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة، بالإضافة إلى تحسين التعلم والتطبيق واستخدام المعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية غير الملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة (محمد عبد الله، شاهين محمد، 2011، ص20).

4- الاقتصاد المعلوماتي: يعرف الاقتصاد المعلوماتي من قبل إدارة التجارة والصناعة البريطانية بأنه اقتصاد محكوم بالمعلومة والاستفادة من المعرفة وله دورا محوريا في خلق الثروة. وتعرفه منظمة التعاون والتنمية بأنه: الاقتصاد الذي يقوم بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعلومات والمعارف (جعفر حسين جاسم، 2012، 1992).

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

باتت واضحة أن محاولة تحديد المفاهيم والمصطلحات أعلاه جاءت من أجل فك حالة الالتباس والغموض التي تكتنف التسميات المتعددة والمختلفة المفهوم الاقتصاد الرقمي والتي تختلف وتتألف بعض عن بعضها البعض، أضف إلى ذلك فإن التسميات المتعددة والمتراكبة مثل: الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد القائم على الإنترنت والاقتصاد الإلكتروني(، وكذلك بعض التسميات التي وردت قبل مصطلح الاقتصاد الرقمي مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد المعرفة، فرضت على القارئ شيئاً من عدم الوضوح.

وقد تعددت الأنظار لإيجاد تعريف موحد، للاقتصاد الرقمي ومن أهمها نذكر ما يلي:

- يقصد بالاقتصاد الرقمي ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما(صوالح عبد المحيد، 2011، ص10)؛
- كما يعرف بأنه الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسة الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والابداع والتجديد دوراً رئيسياً ومنتامياً في أحداث النمو واستدامته، وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي بل انها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها، هذا وان اقتصاد المعرفة يمثل مرحلة النضوج والتطور لاقتصاد المعلومات الذي يركز على معالجة البيانات وسرعة الاتصال؛
- ويمكن تعريفه بأنه تلك المضامين والمعطيات الجديدة للاقتصاد التي ترتكز على التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وثورة المعلومات، وما أفرزته من تكنولوجيا متقدمة في الحاسوب والشبكات وبخاصة الانترنت، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية البيولوجية وتكنولوجيا الفضاء، وتكنولوجيا المواد، وتكنولوجيا الطاقة البديلة وغيرها، وما رافقته من استخدام مكثف لها وللمعرفة في الجوانب المختلفة لعمل الاقتصاد وأنشطته، بالشكل الذي يسهم في القيام بهذه الأنشطة وتوسيعها ونموها، وما يرتبط بها؛

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- ويمكن تعريف الاقتصاد الرقمي أيضا على أنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزة بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- **يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي:** بأنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات من خلال إيجاد روابط ما بين أطراف النشاط الاقتصادي. فالاقتصاد الرقمي أصبح عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية، والاستقرار الاقتصادي؛ لأنه يقوم على التجارة الإلكترونية التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات من النقود الرقمية بما لها من أثر كبير على السياسة النقدية، وارتفاع قيمة العملة المحلية، ولذلك فالاقتصاد الرقمي هو البديل الطبيعي عن الاقتصاد التقليدي. ومن خلال التعاريف السابقة نعرف الاقتصاد الرقمي على أنه: هو ذلك التفاعل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع الاقتصاد، ويكون قائما على مبدأ إنتاج ونشر المعرفة واستخدام واسع النطاق للمعلوماتية في مختلف أنشطة الاقتصادية، وهو الذي يعبر عن الاقتصاد الحديث الذي يركز على التطورات الحاصلة التي تدفع الاقتصاد نحو التقدم.
- **تعريف التحول الرقمي:** يعرف التحول الرقمي أو الرقمنة على أنه: هي عملية تحويل المصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب، الدوريات، والتسجيلات الصوتية و الصور، و الصور المتحركة) الى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الالية عبر نظام الثنائي (البايتات)، و الذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام المعلومات يستند الى الحاسبات الالية و تحويل المعلومات الى مجموعة من الارقام الثنائية، و يتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد الى مجموعة من التقنيات و الأجهزة المتخصصة (بن عزيز احمد، بن الحاج سفيان، ص2023، 02-2024)

الفرع الثاني: خصائص ومكونات الاقتصاد الرقمي.

يتميز اقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي الاقتصاديات إضافة الى مجموعة المكونات الداخلة في تكوينه.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

أولاً: خصائص الاقتصاد الرقمي.

يعمل الاقتصاد الرقمي على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، أو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة، أو المجتمع الشبكي. وفيما يلي أهم خصائص وسمات الاقتصاد الرقمي (شوايب اسلام، مزياني وائل عبد السلام، 2020، ص 15_16):

1- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية، مثل: شبكات الكهرباء، وشبكات الهواتف، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية مثل: بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة.

2- يلغي أهمية الموقع:

يسمح استخدام التقنية الملائمة خلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان، ومثال ذلك التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا، منها تخفيض التكلفة، رفع الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم. ونتيجة لذلك ينصب التركيز أولاً على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات.

3- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:

يمكن التحكم في المعلومات باستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المطلب الثاني: خطوات و فوائد التحول الرقمي

الفرع الأول: خطوات التحول الرقمي

يعتمد نجاح عملية التحول الرقمي في أي قطاع على ضرورة توفر مقومات ووضع خطط لتنفيذها وفي هذا الصدد نجد شركة أمازون ويب سيرفيسز الرائد في مجال الحوسبة السحابية بتقديم قائمة مرجعية لبناء استراتيجيات تنتج حرية الابتكار وتطوير طريقة العمل للوصول الى التحول الرقمي الناجح التي تركز على تحول الرؤية ،اعتماد ثقافة التغيير ،تغيير نموذج التكلفة ،بدء الأعمال في السحابة وتتبع عملية التقدم(جميلة سلايمي،يوسف يونشي،354،352،2019).

1- تحول الرؤية:

إن تقنية التحول الرقمي تتطلب رؤية واضحة لنقطة انطلاق نحو هذا التحول ان يتعلق الأمر بإعادة التفكير في المنهج وكيف يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تساعد على تحقيقه، وفي هذا الصدد نجد الجزائر أطلقت مشروع الجزائر الالكترونية 2013 الذي أعلنت فيه الجزائر عن رؤيتها للتحول الرقمي تجسدت رؤيتها في البداية إلى تطوير الخدمات الحكومية من خلال عصرنه مختلف القطاعات، ومؤخرا أصدرت مجموعة من القوانين التي تعزز من الناحية القانونية هذا التحول كقانون التجارة الالكترونية والقانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في مجال المعالجة الآلية للمعطيات وان كانت هذه القوانين جاءت كخطوة متأخرة مقارنة مع بعض الدول الجوار التي كانت السباقه في هذا الصددوكذا الدول العربية بصفة عامة

2- اعتماد ثقافة التغيير:

يقصد بها تحويل الهيكل التنظيمي من التسلسل الهرمي التقليدي إلى فرق أصغر تكون محولة لاتخاذ القرارات ،حيث يمكن ترجمة التعاون بين موظفي التطوير والتكنولوجيا المعلومات والوحدات الإستراتيجية إلى خدمات محسنة ،ومن ثم يعتبر التحول في ثقافة المؤسسة وبنية العمل في المرحلة الأولى من التحول كخطوة إيجابية تساهم في تنفيذ ونجاح التحول الرقمي.

3- العامل البشري يحدث الفرق:

تعتبر نظم المعلومات عاملا للتماسك والانتشار لهذه الثقافة الرقمية ،وباعتبارها بناء اجتماعي للشركة فان الثقافة تؤثر على الأفراد ومستوى أدائهم وابتكاراتهم، كما نرى أن المنظمات ذات الثقافة المؤسسية أكثر كفاءة نسبيا من غيرها خاصة في المجال الرقمي وعليه، أن العامل البشري عنصر مهم في عملية التحول الرقمي

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

ورفع معدل الذكاء الرقمي للمؤسسة، لذا يجب على القائمين بالإدارة تمكين الموظفين داخل المؤسسة التي تمر بمرحلة التحول الرقمي بتطوير مهاراتهم الفردية، ومن ثمة فإن نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة يعد من أهم العوائق التي تحول دون تنفيذ ناجح لبرنامج التحول وتحقيق أهدافه المرجوة (جميلة سلايمي، ص 354) من حيث أساليب التشغيل توجد إمكانيات

4- المؤسسة العضوية بدلا من التسلسل الهرمي:

عادية مع التطوير الميسر للاستقلالية على مستوى الجهات الفاعلة، وترغب في العمل أكثر في المشاريع العضوية من المؤسسات الهرمية، وبهذا فإن فكرة التسلسل الهرمي تعد بمثابة الروتين المعوق لعملية التحول الرقمي، خاصة أنها تؤدي إلى صعوبة تطبيق فكرة روح الفريق الواحد بالمعنى والقيم، يتطلب تعقيد المنظمات نماذج تنظيمية جديدة وقادة جدد لاسيما في أوقات الأزمات وفي مواجهة متطلبات الإنتاج المفرط ومتطلبات الأداء جميع المستويات، وتبرز أهمية الإدارة بالقيم في مجال التحول الرقمي في أنها تهتم بتوظيف الطاقات الكامنة العامل البشري للوصول إلى درجة عالية من جودة الأداء والتي أساسها العلم والضمير والأخلاق العالية مما يؤدي إلى تقليل الفساد كالاختلاس والرشوة والمحسوبية.... الخ

5- تغيير نموذج التكلفة: يمكن للميزانيات المصغرة دفع عجلة الابتكار لأن الفرق ستتخذ خطوات خلاقة

لابتكار عمليات جديدة تساعد على معالجة التحديات، ويمكن للخدمات السحابية أن تؤثر بشكل إيجابي في التكلفة بسبب قدرتها على تحديث البنى التحتية من دون استثمارات رأسمالية كبيرة.

6- بدء الأعمال في السحابة: هناك البعض من المؤسسات والشركات تفضل القيام بنقل التراخيص

والمشاريع الفردية إلى السحابة، وهناك من يفضل بدء الأعمال في السحابة مباشرة، حيث أن النظام يتيح للشركات تقديم تحديثات البرامج والأمن على الصعيد الداخلي وللعلماء بهدف تقديم تحديثات البرامج والأمن، بشكل أسرع وجعل العملية كلها أكثر موثوقية.

7- تتبع عملية التقدم: عندما تتم عملية التحول الرقمي الكامل للنشاط التجاري بشكل متقن وباحترام

خطوات التحول، يساهم بتحسين ورفع الأرباح للشركة التجارية، حيث تم انشاء مقاييس لتتبع وقياس عملية التقدم المحررة فعمليات التحول الرقمي للشركات التجارية والمؤسسات الحكومية تتم عبر خطوات عامة مقترحة لاستراتيجيات الخاصة بمشروع التحول الرقمي يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها. وبهذا يعتبر التحول الرقمي مشروع ضخم يجذب معظم الشركات التجارية والمؤسسات الحكومية في دول العالم والدول العربية منها الجزائر وخاصة في الآونة الأخيرة، وعليه إذا تم وفق خطوات صحيحة ومدرسة سيؤدي إلى نجاحه، إضافة إلى إنتاج أعمال تتماشى مع متطلبات العملاء والمواطنين في المستقبل الرقمي سريعة الحركة.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

وهناك من يحدد خطوات التحول الرقمي في المراحل الخمس التالي (صدوقي غريسي، علي عبيسي، 2021، ص103)

- صياغة إستراتيجية رقمية للمنظمة؛
- تغيير الهيكل التنظيمي بما يتوافق مع الإستراتيجية الرقمية لتحقيق المرونة اللازمة داخل المنظمة؛
- تحديد الإمكانيات الرقمية للمنظمة وقياسها؛
- إنشاء وحدة التحول الرقمي ضرورة حتمية لتتبع عملية التحول الرقمي وإدارتها بفعالية؛
- تحديد عوائق التكامل الرقمي والعمل على حلها.

الفرع الثاني: فوائد التحول الرقمي

للتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات الحكومية أيضا

نجد من بينها:

- أن التحول الرقمي يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين؛
- تخلص الحكومة من الضغوط المستمرة من المواطنين والمستفيدين بشكل عام من أجل تلبية لطلبات المتزايدة على الخدمات الحكومية، وذلك بسبب تزايد عدد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة، والرغبة في تحسين نوعية الخدمة والإسراع في انجاز المعاملات، والتخلص من الروتين والبيروقراطية؛
- مواكبة التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، مما يستلزم الاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة لما يحققه من مزايا لعدد كبير من التطبيقات العلمية؛
- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور؛
- يؤدي التحول الرقمي الى تقليل الفساد ان لم يكن القضاء عليه، فاذا كنا نتعامل مع الات صماء، وفي عصر رقمي وكون كل شيء متاحا ومعروف لدى الجميع فهذا معناه أنه لم يعد للفساد فرصة ليعثر لنفسه على موطن قدم .(عمار عبد الحفيظ أحمد عمر 2021، ص195)
- كما يمكن استخلاص مجموعة فوائد أخرى للتحول الرقمي وهي (زعزوعة فاطمة، 2022، ص679):
- إنشاء علاقات عبر الحدود مع العملاء باستخدام الأنترنت دون حاجة إلى منشأة دائمة في من الدول ودون وجود مادي وغيرها؛

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- خلق قيمة للبيانات مما يسمح بمشاركة العملاء والمستخدمين ، وهذا باستخدام شركات المنصات الرقمية للتفاعل مع عملائها مما يسمح لها بتحليل سلوكهم وزيادة عائداتهم مثل إعادة بيع البيانات ووضع إعلانات خاصة بالعمل على المنصات مقابل الرسوم؛
 - التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية كآلية جديدة لتسجيل وتخزين ونقل المعلومات مما يزيد من سرعة أداء الخدمات واتخاذ القرارات؛
 - الاعتماد على الأصول غير الملموسة التي تشمل الملكية الفكرية، استخدام البرمجيات والخوارزميات، التي تعمل على تحليل البيانات الناتجة على الأعمال التجارية على منصات الانترنت؛
 - استعمال وسائل دفع جديدة إذ أن التحول الرقمي في مجال التجارة الالكترونية يعمل على إيجاد وسائل دفع وتسوية المعاملات في مختلف أشكال الدفع الالكتروني؛
- كما نجد من يحدد فوائد التحول الرقمي كما يلي (مصطفى محمد علي الشديد، 2021، ص203):
- تقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات ورفع مستوى أدائها وإدخال خدمات جديد؛
 - بناء نماذج عمل جديدة تساعد على تبسيط الإجراءات وتقليل وقت تقديم الخدمة؛
 - زيادة سرعة ومرونة ودقة تلقي الخدمة العامة ،بالإضافة إلى قلة وانعدام الأخطاء.

ومن خلال اقتراح تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتحول الرقمي تناولت دراسة:

(Ebert & duarte 2018) أهداف التحول الرقمي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في النقاط الآتي (سناء محمد عبد الغني، 2022، ص56) :

- تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة عالية أكثر ابتكار وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع؛
 - تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع؛
 - إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها؛
 - تعزيز عملية البيانات الرقمية والشفافية وضمان متطلبات الاستقلالية وتعزيز الثقة؛
 - تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وإرساء ضوابط واليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع؛
 - تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتعيين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية؛
- بالإضافة إلى ذلك يهدف التحول الرقمي إلى تحقيق أهداف أخرى نوجزها فيما يلي (طلق عوض الله اسواط 2022، 654):

- أهداف تقترن بتدعيم مستوى الداء للتقليل من الأخطاء المترتبة على الإدخال اليدوي؛

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- نقل المعلومات بانسيابية بين الإدارات المختلفة؛
- اختصار الإجراءات الإدارية يقصد بها نقص الأعمال الورقية وعدم الحاجة إلى نسخ المستندات الورقية ما إذا كانت متوفرة إلكترونياً؛
- الاستخدام الأمثل للطاقة البشرية إذا تم اختزان المعلومات بنسخة رقمية، وأصبحت سهلة الاستخدام، توجه الطاقات البشرية للعمل في أشغال أكثر إنتاجية.

المطلب الثالث: العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي.

يشتمل الاقتصاد الرقمي كنظام جديد على مجموعة من العناصر المتفاعلة معا بشكل يجعل من هذا الأخير فعالاً، وفيما يلي توصيف للعناصر المكونة لهذا النظام (جلالي يوزكري، 2012، ص 21_24):

أولاً: المنتجات الرقمية

تعتبر المنتجات الرقمية من أهم ما يميز الاقتصاد الرقمي عن التقليدي حتى تستطيع أن تكون محل مبادلة في السوق الرقمي، ولا تعني رقمية المنتجات Connectivity and Digitalization تلك البرامج الإلكترونية والموسيقى والفيديو فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى العديد من المنتجات المادية الملموسة التي خضعت للرقمية. ومثال ذلك الكتب والمجلات والجرائد، وإمكانية طباعة الصور، حجز تذاكر السفر، إمكانية الدفع والسحب من خلال ظهور العملة الإلكترونية، ومن جهة أخرى نجد الخدمات الحكومية من خلال إمكانية الحصول على الوثائق الرسمية كالرخص وغيرها، ودفع الفواتير وغيرها من الالتزامات عن طريق الأنترنت، بالإضافة إلى إرسال واستقبال الرسائل و الفاكسات، وكذا المزادات العلنية عبر الأنترنت، والتسجيل بالجامعات والمعاهد وحتى الدراسة عن بعد من خلال الأنترنت، فضلاً عن إمكانية التواصل عبرها مما أدى إلى ظهور المجتمعات الافتراضية، كما أن من أهم ما يميز المنتجات الرقمية عن غير الرقمية إمكانية إنتاجها وفقاً لرغبات العملاء وبشكل تفصيلي كما أن منحى تكاليف المنتجات الرقمية يختلف عن غيرها من المنتجات إذ أن أكبر جزء من تكاليفها يكمن في التكاليف الثابتة ومساهمة التكاليف المتغيرة تعتبر ضئيلة جداً مما يفيد في رفع الأرباح بشكل كبير بمجرد رفع المبيعات.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

ثانيا: المستهلكون

إن ما يميز المستهلكين في عهد الاقتصاد الرقمي هو عددهم الكبير، إذ يعتبر كل من يدخل على شبكة الأنترنت عميلا محتملا للمؤسسات التي تنشط في السوق الإلكتروني. وبإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة نظرا للعدد الكبير من المعروض السلعي والخدمي في هذا السوق، وكذلك للحجم الكبير من المعلومات المتوفرة على المواقع الإلكترونية مما يسهل على المستهلكين عمليات التبادل.

ثالثا البائعون:

يتمثلون في كل المؤسسات الناشطة على الأنترنت سواء من خلال عرضها لمنتجاتها أو إعلانها عن منتجات مؤسسات أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن هنالك بعض المؤسسات التي تنشط على مستوى السوق الإلكتروني فقط دون السوق الملموس، ولقد ساعدتها خصائص ومميزات الاقتصاد الرقمي على التواجد بشكل كبير على مستوى العالم ككل نظرا لانتقاء وجود الحدود الجغرافية مثال ذلك مؤسسة ياهو وكذلك آمازون دوت كوم وإي باي ونظرا لقلّة حواجز الدخول فإن عدد البائعين الذين يعملون في نظام الاقتصاد الرقمي في تزايد مضطرد ومعرضهم المباع في تزايد أيضا (صدوقي غريسي، علي عبيسي، 2021، ص120) .

رابعا: المؤسسات المسؤولة على الهياكل القاعدية:

وتمثل في تلك المؤسسات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات الإلكترونية وكذلك الأجزاء المادية الأخرى المكونة لشبكات الاتصال من أجل ضمان الأداء الأمثل لنظام الاقتصاد الرقمي، كما تشمل أيضا على الهيئات الاستشارية التي تساعد كل من يرغب في الدخول إلى هذا النظام عن طريق اعطائه الاستشارات اللازمة لذلك.

خامسا: الوسطاء

أيا كان نوعهم، فإنهم يعتبرون من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي نظرا لكونهم هم المسؤولون عن جمع البيانات والمعلومات اللازمة وتوفيرها للعملاء والبائعين حتى يستطيعوا الجمع والمواءمة بينهم قصد إتمام المبادلات. وبهذا يمكن القول بأنهم هم المسؤولون عن خلق السوق الافتراضي، كما يقومون أحيانا بتقديم بعض الخدمات القاعدية لهذا السوق من خلال توفير المعلومات اللازمة لقيامه.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

سادسا: الخدمات الداعمة

تتعدد أشكالها من تقديم شهادات تضمن التعامل مع البائعين تعرف بشهادات الثقة والالتزام إلى توفير المعرفة اللازمة لأطراف هذا النظام، والتي تدعم قيامه واستمراره. كما يمكن أن يشمل هذا المكون على الجوانب التشريعية والقانونية التي تحكم التعامل في ظل الاقتصاد الرقمي.

سابعا: المطورون للمحتوى

هم تلك المؤسسات المسؤولة عن تطوير المواقع الإلكترونية ومحتوياتها، سواء من حيث تعلق الأمر بهم أو بالآخرين ويعتبر هذا المكون من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي (صدوقي غريسي، علي عبيسي، 2021، ص103) .

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثاني: مؤشرات التحول الرقمي

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً يعيد تشكيل القطاعات المختلفة، و يأتي القطاع المالي في الصدارة هذه التحولات بفضل التطورات التكنولوجية التي فرضت مفاهيم جديدة مثل التقارير المالية، المعاملات الإلكترونية، و أتممة العمليات المصرفية، اتممة الاستخدام للادوات المالية، و في هذا الاطار تعد مؤشر التحول الرقمي ادوات قياس اساسية لتقييم مدى تقدم المؤسسات في تبني الحلول الرقمية و قياس فعاليتها

المطلب الأول: دقة التقارير المالية الرقمية

1- تعريف التقارير المالية كوثيقة

الحامل هو السند المادي للتقارير وعليه في التقارير هي وثائق مكتوبة لوصف وتفسير معلومات وبيانات بعد التحقق منها وإقترح كيفية التعامل معهم أي أنها صيغ موثقة لنقل المعلومة بين المستويات أو التشكيلات الإدارية المختلفة في المؤسسة فهي تقدم معلومات عن المكاسب ومكوناتها وعن التدفقات النقدية حسب أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل، وكذا الوضع المالي للمؤسسة ، كما أنها من المتوقع أن تقدم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة وأيضاً عن كيفية القيام إدارة المؤسسة بمسؤوليتها إتجاه الملاك، فهي تعكس المعلومات بصورة واضحة وتبين الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل غير أن المعلومات التي تنتجها هذه التقارير غالباً ما تكون بصورة تقريبية وليست دقيقة في ظل التطور الراهن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أحدثت نقلة نوعية في مؤشر دقة التقارير المالية التي أصبحت تطلق عليها دقة التقارير المالية الرقمية و التي تعرف بأنها:

مدى توافق البيانات المالية المُعدة رقمياً مع المعايير المحاسبية والواقع الاقتصادي، مع ضمان خلوها من الأخطاء والتحريفات، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، نتيجة استخدام التقنيات الرقمية في جمعها ومعالجتها وإعدادها. (هبة ابراهيم عبد العزيز يوسف، هيثم محمد عبد الفتاح البسيوني، 2024، 953)

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

2- خصائص دقة التقارير المالية الرقمية

- **الوضوح:** يكون التقرير حائزاً على هذه الصفة إذا عرض أفكاره بسلالة دون تزوير حيث تمكن جدوى وضوح التقرير في سهولة فهمه واستيعابه وسرعة في تحقيق هدفه، أما في ظل التحول الرقمي يمكنك التركيز على كيفية تعزيز التقنيات الرقمية لهذه الخاصية عبر عدة محاور.

- البيانات المالية التفاعلية والمرئية؛
- استخدام لوحات التحكم (Dashboards) مثل Power BI أو Tableau لعرض البيانات المالية بطريقة رسومية تفاعلية؛
- تحويل الأرقام المعقدة إلى رسوم بيانية أو خرائط حرارية (Heatmaps) يسهل فهمها للمستخدمين غير المتخصصين (كالمساهمين أو الإدارة العليا)؛

- التقارير الآلية والذكاء الاصطناعي (AI & Automation)

- أنظمة مثل SAP ERP أو Oracle Financials المدعومة بالذكاء الاصطناعي؛
- تقليل الأخطاء اليدوية في إعداد التقارير؛
- إبراز التناقضات أو الانحرافات المالية تلقائياً (مثل اكتشاف العمليات المشبوهة).

- البلوك تشين لتعزيز الشفافية (Blockchain)

- تسجيل المعاملات المالية في سلسلة كتل (Blockchain) غير قابلة للتعديل؛
- تتبع كل حركة مالية بدقة (إثبات الملكية، تحويل الأموال)؛
- تقليل الغموض في سلسلة التوريد أو العمليات بين الأطراف.

- ضمان الامتثال للمعايير والرقابة :

- التقارير المالية المتوافقة مع المعايير (مثل IFRS و GAAP)؛
- البرامج المحاسبية الحديثة تُعد التقارير تلقائياً وفقاً للمعايير الدولية، مما يقلل مخاطر الأخطاء أو عدم الامتثال (هبة ابراهيم عبد العزيز يوسف، هيثم محمد عبد الفتاح البسيوني، 2024، 953)؛

- التدقيق الرقمي (Digital Auditing):

- التحليل الآلي تساعد المدققين في فحص البيانات المالية بكفاءة أعلى؛
- البيانات الضخمة تسمح بمراجعة شاملة للعمليات المالية بدلاً من العينات التقليدية.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

3- أهمية دقة التقارير المالية الرقمية:

تكتسب دقة التقارير المالية الرقمية أهمية بالغة في العصر الرقمي الحالي بسبب تزايد الاعتماد على البيانات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. فيما يلي أبرز الجوانب التي توضح أهميتها:

أ- تعزيز الشفافية والثقة:

- تضمن الدقة في التقارير المالية الرقمية موثوقية البيانات المقدمة للمستثمرين والجهات التنظيمية والجمهور؛
- تزيد من ثقة أصحاب المصلحة (مثل المساهمين والعملاء) في نزاهة المؤسسة.

ب- الامتثال للأنظمة والمعايير:

- تساعد التقارير الدقيقة في الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية (مثل IFRS أو GAAP) والقوانين المحلية (المنظمة كهيئة السوق المالية أو البلديات)؛
- تجنب المخالفات القانونية والغرامات المالية بسبب الأخطاء أو التلاعب.

ت- اتخاذ القرارات الاستراتيجية:

- تعتمد الإدارات العليا على البيانات المالية الدقيقة لوضع لاستراتيجيات وتقييم الأداء؛
- تساعد المستثمرين في تحليل الفرص والمخاطر بدقة.

ث- تحسين الكفاءة التشغيلية:

- تقلل التقارير الدقيقة من الأخطاء البشرية خاصة عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين؛
- تسرع عملية إعداد التقارير وإغلاق الحسابات الختامية.

المطلب ثاني: قمؤشر المعاملات الإلكترونية الرقمية

1- تعريف مؤشر المعاملات الإلكترونية الرقمية:

هي القدرة على اتمام كافة المعاملات المصرفية وكافة الاجراءات والعمليات المالية بشكل الكتروني(مجلة تقرير الاقتصاد الرقمي 2023)، عن طريق شبكة الانترنت وتهدف الخدمات المالية الرقمية الى تحقيق سرعة

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

الانجاز والاختصار الوقت من خلال توفير الوقت والجهود دون الحاجة للذهاب للبنوك، وتساهم بسرعة انجاز العمليات المصرفية واتمامها بكفاءة وفعالية دون الالتزام بالمواعيد الدوام الرسمي في البنوك والمصاريف (هاريش ناتارجان، 2020، ص19).

2- خصائص المعاملات الالكترونية الرقمية:

أ- المعاملات الفورية :

- التحويلات المالية تتم في ثوانٍ أو دقائق بدلاً من أيام؛
- الدفع الإلكتروني (مثل المحافظ الرقمية وخدمات PayTech) يتم بشكل لحظي؛
- التسويات المالية بين البنوك أصبحت أسرع بفضل أنظمة مثل (RTGS) (نظام التسوية الإجمالية اللحظية).

ب- فتح الحسابات والتمويل السريع:

- إتمام عمليات **فتح الحسابات البنكية** أو الاستثمارية رقمياً في دقائق؛
- منح القروض والتمويلات بسرعة عبر تحليل البيانات الكبيرة (Big Data) وتقييم الجدارة الائتمانية آلياً؛

ت- التداول والاستثمار الآني:

- منصات التداول عبر الإنترنت تتيح تنفيذ الصفقات في أجزاء من الثانية (High-Frequency Trading)؛
- خدمات الروبوتات المالية (Robo-Advisors) تقدم استثمارات آلية فورية بناءً على تحليل السوق.

ث- الدفع عبر الأجهزة المحمولة (Mobile Payments)

- عمليات الدفع عبر المحافظ الإلكترونية (مثل Apple Pay، Google Pay، M-Pesa) تتم بلمسة واحدة؛
- الدفع عبر QR Code أو NFC يقلل وقت الانتظار مقارنةً بالبطاقات التقليدية.

ج- الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)

- تبادل البيانات بين البنوك وطرف ثالث (مثل FinTech) يتم بسرعة عبر APIs؛
- تحويل الأموال بين حسابات بنكية مختلفة دون تأخير.

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

3- أهمية الخدمات المالية الرقمية: فيما يلي أبرز جوانب أهميتها:

أ- الشمول المالي (Financial Inclusion)

- تتيح الخدمات المالية الرقمية وصول الخدمات المصرفية والمالية لفئات كانت مُستبعدة سابقًا، مثل سكان المناطق النائية أو ذوي الدخل المحدود؛
- تسمح بفتح حسابات رقمية وإجراء المعاملات بدون الحاجة إلى فروع بنكية تقليدية؛
- السهولة والسرعة؛
- إجراء المعاملات في أي وقت ومن أي مكان (تحويلات، دفعات، مدفوعات، استثمارات)؛
- تقليل الوقت والجهد مقارنة بالطرق التقليدية (بد النور، ليلي، 2020، ص 40).

ب- خفض التكاليف:

- تقليل تكاليف المعاملات بالنسبة للعملاء والمؤسسات المالية؛
- الحد من الاعتماد على النقد المادي، مما يقلل تكاليف الطباعة والنقل والتأمين؛

ت- تعزيز الاقتصاد الرقمي:

- دعم نمو الشركات الناشئة (Startups) والشركات الصغيرة عبر تمكينها من قبول.

ث- المدفوعات الإلكترونية:

- تسهيل التجارة الإلكترونية والاقتصاد القائم على المنصات الرقمية.

المطلب الثالث: المؤشر نسبة الأتمتة في العمليات المالية الرقمية

1- تعريف نسبة الأتمتة في العمليات المالية الرقمية:

هي مقياس يُستخدم لتقييم مدى اعتماد المؤسسة على الحلول الآلية (مثل البرمجيات، الذكاء الاصطناعي، الروبوتات) في تنفيذ العمليات المالية، مقارنةً بالعمليات اليدوية التقليدية. (هاريش ناتارجان، 2020، ص 19)

2- خصائص نسبة الأتمتة في العمليات المالية الرقمية

أ- زيادة الكفاءة التشغيلية:

- تقليل الوقت المستغرق في المعالجة اليدوية (مثل الفواتير، المصروفات، التحويلات)؛
- تسريع إنجاز العمليات الروتينية (مثل المصادقة، التسوية، التقارير).

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

ب- تحسين الدقة وتقليل الأخطاء :

- الحد من التدخل البشري يقلل من أخطاء الإدخال أو الاحتيال؛
- استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (ML) للكشف عن التناقضات تلقائياً.

ت- خفض التكاليف

- تقليل الحاجة إلى موارد بشرية في المهام المتكررة؛
- توفير تكاليف التشغيل على المدى الطويل (مثل الورق، التخزين، العمليات اليدوية).

ث- التكامل مع التقنيات الحديثة

- دعم أنظمة Blockchain للمعاملات الآمنة والشفافة؛
- استخدام الروبوتات البرمجية (RPA) لأتمتة سير العمل؛
- الاستفادة من البيانات الضخمة والتحليلات لاتخاذ قرارات أسرع. (جورج تاورن، 2016، ص40).

ج- تعزيز الأمان والامتثال

- تطبيق معايير أمان تلقائية مثل التشفير والمصادقة متعددة العوامل؛
- أتمتة التقارير المالية للامتثال للأنظمة مثل (Basel III ، IFRS ، GAAP)

3- أهمية نسبة الأتمتة في العمليات المالية الرقمية

أ- تحسين الكفاءة التشغيلية:

- يقلل الأخطاء البشرية في المعاملات المالية (مثل الفواتير، المصروفات، والمحاسبة)؛
- يسرع إنجاز العمليات الروتينية (مثل التسويات المالية، التحويلات، وإعداد التقارير).

ب- خفض التكاليف:

- تقليل الاعتماد على العمالة اليدوية في المهام المتكررة؛
- تحسين استخدام الموارد عبر توظيف الحلول البرمجية (مثل RPA - الروبوتات البرمجية).

ت- تعزيز الشفافية والأمان

- تتبع دقيق للمعاملات عبر سجلات رقمية غير قابلة للتعديل (خاصة مع تقنيات مثل البلوك تشين)؛
- تقليل مخاطر الاحتيال عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنشطة المشبوهة.

ث- دعم اتخاذ القرار

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- تحليل البيانات في الوقت الفعلي لتوفير رؤى مالية دقيقة؛
- توقع التدفقات النقدية والمخاطر المحتملة باستخدام النمذجة التنبؤية. (جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، 2020 التحول الرقمي في الوظائف المالية، الرحلة نحو الاتمته).

المطلب الرابع: المؤشر نسبة الاستخدام الرقمي للأدوات المالية الرقمية

1- نسبة الاستخدام الرقمي للأدوات المالية الرقمية:

هي مقياس يُستخدم لتقييم مدى اعتماد الأفراد أو المؤسسات على الأدوات والتقنيات المالية الرقمية في إجراء المعاملات المالية وإدارة الشؤون المالية. تعكس هذه النسبة درجة انتشار وتوظيف الخدمات المالية الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية، التطبيقات المصرفية، العملات الرقمية، التمويل الرقمي، وغيرها في اقتصاد معين أو بين فئة محددة من المستخدمين. (جورج تاورن، 2016، ص47).

2- خصائص نسبة الاستخدام الرقمي للأدوات المالية الرقمية:

- أ- الديناميكية والتغير السريع
- تتأثر النسبة بالتطورات التكنولوجية السريعة، مثل ظهور تقنيات (البلوك تشين) والذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية؛
- قد تشهد تغيرات كبيرة في فترات زمنية قصيرة بسبب تبني حلول جديدة (مثل العملات الرقمية أو الدفع عبر الأجهزة الذكية).

ب- الارتباط بمستوى التطور التقني والاقتصادي

- ترتفع النسبة في الدول ذات البنية التحتية الرقمية المتطورة (مثل انتشار الإنترنت السريع والأجهزة الذكية)؛

- تتأثر بمدى توفر الشمول المالي ووصول الخدمات إلى الفئات غير المتعلمة مالياً.

ت- الاعتماد على سلوك المستهلك والثقة الرقمية

- كلما زادت الثقة في الأمن السيبراني، زادت نسبة الاستخدام؛
- تؤثر العادات الاجتماعية في تبني الأدوات الرقمية (مثل تفضيل الدفع النقدي في بعض المجتمعات).

ث- التباين بين القطاعات والفئات العمرية

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- الشباب أكثر استخداماً للحلول الرقمية مقارنةً بكبار السن؛
- القطاعات التجارية والخدمية تتبنى الأدوات المالية الرقمية أسرع من القطاعات التقليدية.
- ج- القابلية للقياس الكمي والنوعي:
 - يمكن قياسها كمياً بعدد المستخدمين أو حجم المعاملات؛
 - يمكن تقييمها نوعياً من خلال استطلاعات الرأي حول رضا المستخدمين وسهولة الاستخدام.
- 3- أهمية نسبة الاستخدام الرقمي للأدوات المالية الرقمية:
 - أ- قياس الشمول المالي:
 - يساعد في تقييم مدى نجاح الجهود الرامية إلى تضيق الفجوة المالية، خاصة في المناطق النائية أو بين الفئات غير المتعلمة مالياً؛
 - يُظهر مدى إتاحة الخدمات المالية الرقمية (مثل المحافظ الإلكترونية، التمويل الرقمي، التحويلات عبر الهاتف المحمول) للشريحة الأقل حظاً.
 - ب- تعزيز الكفاءة الاقتصادية
 - يقلل الاعتماد على النقد، مما يخفض تكاليف المعاملات ويزيد سرعة وسهولة التداول المالي؛
 - يدعم نمو الأعمال الصغيرة عبر تمكينها من الوصول إلى أدوات دفع وتمويل رقمية.
 - ت- تحفيز الابتكار المالي (FinTech)
 - يشجع البنوك والمؤسسات المالية على تطوير حلول رقمية جديدة (مثل التمويل الجماعي، التقسيمات الدفعية، التكنولوجيا المالية الإسلامية)؛
 - يجذب الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية.
 - ث- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد
 - المعاملات الرقمية تترك أثراً audit trail يُسهل تتبعها، مما يحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال؛
 - يُقلل الاقتصاد غير الرسمي عبر إدخال المعاملات إلى القنوات الرقمية نسبة الاستخدام الرقمي للأدوات المالية الرقمية (جورج تاورن، 2016، ص48-49).

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثالث: تحليل المتطلبات و نماذج التحول الرقمي

في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية للمؤسسات و الدول و المجتمعات التي تسعى الى مواكبة التطورات الحديثة و ضمان استدامتها التنافسية. يعد التحول الرقمي عملية شاملة تعيد هيكلة العمليات و الخدمات عبر تبني النماذج الرقمية، مما يؤدي الي تحسين الأداء، و رفع الكفاءة، و فتح افاق جديدة للابتكار.

المطلب الأول: متطلبات التحول الرقمي

يتطلب التحول الرقمي توفير مجموعة من الحاجيات الضرورية والبنية الأساسية المشكلة لهذا التحول، وتتمثل في الظروف الناشئة عن المزوجة بين الحسابات الآلية وشبكات الإتصال الرقمي، والتي يمكن إستعراضها من خلال الأدوار التي تقوم بها كالتالي: (عبد الرزاق مساعدي، 2015، ص39)

1- الحسابات الآلية:

هي عبارة عن مجموعة متكاملة من المعدات صممت لتعمل معا من خلال سلسلة من البرمجيات لتقوم بمعالجة البيانات وتخزينها وإخراجها على شكل معلومات أو النتائج يريدتها المستخدم النهائي، هذه الآلة الإلكترونية تساعد في تحليل البيانات وتفسيرها، وأداء الأوامر المطلوبة لتشغيل العمليات، يتكون من المكونات المادية وغير المادية، وتتمثل في لوحة المفاتيح، اجهزة المساحات الضوئية، لاقطات الصوت، وحدة تشغيل المركزية، وحدة الذاكرة الأولية، مشغلات الأقراص تتكون أنظمة الحاسبة من المكونات الحاسبة والبرامج، وتعتبر مكونات الحاسبة من المكونات المادية ومجموعة التعليمات التي تشغل الحاسبة هي البرامج، وللحاسبة خمس مكونات أساسية هي:

- وسائل إدخال البيانات من الخارج الحاسب حيث يتم تحويلها الى صورة إلكترونية يمكن للحاسب أن يفهمها؛
- وسائل الإخراج على عكسي تحول بيانات من صورة إلكترونية داخل الحاسب الى صورة يمكن إستخدامها خارجة وهي البيانات؛

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- ذاكرة الحاسب أو وحدة التخزين الابتدائي وحدة المعالجة المركزية وهي مجموعة من الدوائر الكهربائية تجري العمليات الحسابية والمنطقية؛
- وحدة التخزين الثانوية التي تخزن البيانات التي لا تعالج حالياً (بن قطيب علي، 2017، ص 99)
- ومن أهم القدرات الحاسوب نذكر ما يلي:
- يمتلك الحاسوب ذاكرة قوية إذ يخزن البيانات والمعلومات وإسترجاعها في وقت قصير مما يساعد والإدارة على إسترجاع البيانات عند إتخاذ القرارات الإدارية في المنظمة؛
- معالجة الحاسوب للبيانات بسرعة هائلة؛
- إجراء العمليات الحسابية والمنطقية وبدون أخطاء في حالة تغذيته في بالمعلومات الصحيحة؛
- تشغيل بيانات وتحليلها بإستخدام النماذج التحليل الإحصائية؛
- تمثيل المعلومات وتقديمها في أشكال متنوعة مثل الرسوم البيانية والجداول؛
- الإتصال من خلال وسائل الإتصال المتاحة وذلك من موقع لآخر ومن عملية لأخرى وكذلك الإتصال بين المستخدمين عن طريق البريد الإلكتروني والفاكس وشبكة الانترنت.

2- الشبكات الرقمية

إن الشبكة عموماً تعني مجموعة من الأماكن أو العلاقات بين عدة وحدات سواء كانت تلك الوحدات الإجتماعية أو تكنولوجية....الخ، إما الشبكة الرقمية فتتمثل في شبكات الإتصال بين الأجهزة الرقمية وعلى رأسها الكمبيوتر، وتعني الربط بين الأجهزة وبعضها كما لو كانت جهازاً واحداً، وهناك نوعان من الشبكات الإتصال هما:

- **الشبكة المحلية:** وهي شبكة التي تربط بين مجموعة من الحواسيب في نطاق جغرافي ضيق ومحدود مما يتيح للمستخدمين إمكانية مشاركة استخدام الموارد المتاحة للأجهزة الطباعة والماسح الضوئي وغيرها.
- **شبكة واسعة النطاق:** وهي الشبكة التي توفر إمكانية التعامل والإتصال بين مختلف محطات العمل المتباعدة جغرافياً فهي يمكن أن تغطي مدينة أو دولة أو مواقع منتشرة في جميع أنحاء العالم .

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

ومن أبرز المعدات المستخدمة في التحول الرقمي ما يلي: (نجلاء يس، 2015، ص37)

- الحاسبات الآليات المواصفات الملائمة لعملية الرقمنة؛
- المساحات الضوئية المراقبة لفحص أنواع المعلومات المكتوبة، المطبوعة، المصورة؛
- الكاميرات الرقمية للرقمنة المواد التالفة التي لا يمكن نقلها؛
- أجهزة الحماية من الزيادة المفاجئة في الكهرباء؛
- أجهزة النسخ الاحتياطي، وتضمن هذه الأجهزة تخزين وحفظ الملفات الرقمية في أمان في حالة حدود خطر ويفضل حفظها خارج المؤسسة؛
- الطابعات التي تساعد في طباعة المعلومات المرقمنة في حاملات ورقية؛
- البرمجيات: تحتاج عملية الرقمنة لبعض البرمجيات المعقدة التي ينبغي توفرها إستخدامها حيث تتم عملية الرقمنة.

ومن أهم هذه البرمجيات ما يلي (نجلاء يس، نفس. المرجع)

- البرمجيات الخاصة بمعالجة النصوص والكلمات: وهي البرمجيات تسمح بإنشاء النص وصياغته وتحريره؛
- برمجيات التي تقوم وتساعد بانتاج الصور وتحريرها لاغراض الحفظ والعرض على الأنترنت؛
- برمجيات التعرف الضوئي للحروف؛
- برمجيات نقل الملفات pdf؛
- برمجيات تخطيط الصفحات وتصميمها؛
- برمجيات الضغط الصور؛
- برمجيات الإسترجاع؛
- برمجيات نسخ الوثائق المرقمنة على الوسائط؛
- برمجيات pdf (مسفرة بن داخيل الله الحثمي، 2011، ص28، 27).

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي

نتناول في هذا المطلب أبعاد التحول الرقمية التي من خلالها ناقص مدى تواجد التحول الرقمي في المؤسسات، وبعدها نذكر نماذج إستراتيجيات التحول الرقمية التي يقوم عليها:

1- **إستخدام التقنيات الرقمية:** أي ماذا قدرة الانظمة على استغلال تكنولوجيا المعلومات وطموحها التكنولوجيا في المستقبل.

2- **الاستراتيجية الرقمية:** التحول الرقمي هو مهمة معقدة مستمرة يمكن أن تشكل عرقلة إذ لم يكن الشخص المسؤول من الناحية التشغيلية عن إستراتيجية التحول الرقمي لديه خبرة كافية في مشاريع التحولية بشكل مباشر لذلك من المهم بتحديد مسؤوليات كافية و واضحة لتحديد وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي.

3- **القدرة التنبؤية والتحليلية:** يجب على المؤسسة لكي تكون ناضجة بشكل رقمي أن يكون لها القدرة على التنبؤ بالظروف البيئية والتكيف معها بسرعة.

4- **رقمنة العملاء وعلاقاتهم:** يتمحور هذا البعد حول جميع النواحي المتعلقة بعلاقات العملاء ومدى تأثير التحول الرقمي على هذه العلاقات.

5- **ثقافة المنظمة والأفراد:** لا ينجح التحول الرقمي الى اذاعه ما هو الناس والعاملين في المنظمة ،لذلك تعمل القيادة على توفير وخلق ظروف أمنة وصحية لقوة العمل،لتشجيع جميع الموظفين على النمو والإبتكار وتحقيق نتائج مرضية.

6- **العلاقات الشبكية:** يجب على المنظمة التفاعل بشكل كبير على مستوى عالي من السرعة والثقة وتكون جزء من العناصر الشبكة التي تشمل كل من الموردين، وشركات الناشئة والحكومات والمستثمرين والجامعات (مسفرة بن داخيل الله الحثمي، 2011، ص30).

كما يمكن ابراز أبعاد التحول الرقمي في العناصر التالية:

1- **البعد التقني:** تشير الادبيات الى أن المقومات التقنية للتحول الرقمي للجامعة هي أجهزة مادية مثل أجهزة الكمبيوتر والملحقاتها المختلفة والبرامج التعليمية والبنية الأدبيات والشبكات اللازمة لإستخدام التعلم والإلكتروني والتطبيقات المختلفة ،يتم التركيز على الرقمنة المؤسسات العمومية وإعادة تأهيل

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

البنية التحتية المادية لها والمباني المرافق وسلامة وأمن الفصول الدراسية، ويتحقق ذلك بتوفير مقومات التالية:

- أجهزة التقنية أي أجهزة الكمبيوتر شاشات التفاعلية الكاميرات معدات البث، فصول دراسية ذكية مع تطبيقات حديثة للتعامل مع البيانات المتزايدة، الأمن الإلكتروني، نظام التدريب الرقمي، إنترنت عالية سرعة المعامل و المختبرات الافتراضية المناسبة.

2- **البعد البشري:** تعود الموارد البشرية من أهم مقومات التحول الرقمي للمؤسسات لأنها من أهم الوسائل لمواجهة الضغوط والتحديات التي تواجه المؤسسات، كما أنها تعد من أبرز العناصر التي تقود المجتمعات إلى تحقيق التقدم الرقي في مختلف المجالات، إلى أن النقص عند الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية من الأمور التي تعاني منه أغلب الدول وبالأخص الدول النامية، حيث بعد النقص في الموارد البشرية للتعامل مع العصر الرقمي معوق للتكنولوجيا الحديثة، لتنفيذ برامج التحول الرقمي لابد من خطة لتطوير الكفاءات والقدرات البشرية داخل المؤسسات وتمييزها، ويكون ذلك بتوظيف كفاءات وقدرات جديدة ذات خبرة ببرامج التحول والاستفادة من الوسائل التكنولوجية.

3- **البعد التنظيمي:** تتطلب عملية الرقمنة تغيرات شاملة في المؤسسة، وهذا لا يقتصر على المعدات التقنية وتعيين مسؤول عن التكنولوجيا المعلومات فقط بل يتعدى ذلك إلى تغيرات عميقة وقرارات استراتيجية مستدامة وثقافة تنظيمية تخدم التحول الرقمي، ويعتبر الإنفتاح وشفافية في صنع القرار أمر ضروري (مصطفى عبد الله احمد القضاة 2019 ص34).

المطلب الثالث: مبررات و مزايا التحول

1- المبررات التحول الرقمي:

انتشرت تقنية استخدام شبكات الأنترنت وزيادة مستخدميها، من خلال تطور الهائل لتقنيات الحاسوب والاتصال التي ساعدت في تحقيق تبادل المعلومات بصورة سريعة وشاملة. وكذلك أصبح للتكنولوجيا الأنترنت ضروري ملحة في تطور الخدمات المصرفية وينبغي على كافة الدول العربية السعي وراء تطور من العمل وإعداد الإستراتيجيات الملائمة التي يتم تطبيقها وتأقلم مع المتغيرات للعمليات المصرفية العالمية، وتتيح شبكة الأنترنت للمصارف فرصة إنتشار وسائل تسويق الخدمات المصرفية للبلدان العربية وتمويلها محليا ودوليا

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

للأفراد، من أجل قدرتها على تحقيق المزايا تنافسية في مجالات لا تقدمها المصارف الأخرى، فكرة تبني المصارف التقليدية للأعمال الإلكترونية في البلدان العربية حيث تلعب دور الوسيط بين المشتري والبائع من أجل تسهيل إنجاز مهمة العمليات المصرفية الإلكترونية والوفاء والالتزامات الناتجة عن التقاعدات الإلكترونية، إنما أصبحت مواقع مالية وتجارية واستثمارية، والحصول على مختلف تلك الخدمات من خلال شبكه يربط بها جهاز الحاسوب الخاص به ويمكن للعمل الدخول عليها في أي وقت، إن عملية التحويل نحو المصارف الرقمية أو الإلكترونية نظرا للتغيرات في الخدمات المصرفية حيث تستجيب البنوك للوسائل الرقمية باستخدام مناهج مختلفة للتحول الرقمي وينطبق مفهوم الخدمات المصرفية الرقمية أو الإلكترونية على كل الخدمات التي تخص الأفراد، ويعتمد عملية التحول هذه على ظروف التي تبدأ بها المؤسسة (شروق هادي عبد العلي، 2020، ص3).

2- مزايا التحول الرقمي:

التحول الرقمي له مزايا عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن المؤسسات والشركات أيضا و منها:

- يوفر التحول الرقمي التكلفة والجهد بشكل كبير؛
- يحسن كفاءة التشغيلية وينظمها؛
- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين؛
- يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وابداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات؛
- يساعد التحول الرقمي المؤسسات والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور (عندنان مصطفى البار، ص2).

الفصل الثاني: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

خلاصة الفصل:

يوفر التحول الرقمي فرصا ضخمة للشركات على مختلف الجوانب، ومن أهمها فرص الاستثمار في تطوير التقنيات والبنى الأساسية الداعمة لمشروعات التحول، والمعزز لشبكات الاتصال والمطورة لها، فالتحول الرقمي سيساعد المؤسسات على تحسين مسارها الصناعي والترفيه من تافسها وخاصة المساهمة في الاقتصاد في الماء والطاقة والمواد الأولية، كما أن التحول الرقمي يتضمن فتح حوار بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما بالتعاون مع كل الوزارات مشيرا الى ضرورة تعميم الوعي بحتمية هذه النقلة و العمل بصفة جماعية. ويفرض التحول الرقمي على المؤسسات الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون اكثر ادراكا ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

للصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي لغير الأجراء -

وكالة ميلة-

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

يتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويعترف بطابعها التجاري في علاقاتها مع الغير وتتمثل مهماتها في:

- تسير الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء؛
- ضمان التحصيل، مراقبة الاشتراك ونزاعات التحصيل؛
- تنظيم وتنسيق وممارسة المراقبة الطبية؛
- الشروع في تسجيل المؤمنين الاجتماعيين.

ويعد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء من أقدم الصناديق الموجودة في نظام التأمينات الجزائري، وهو مؤسسة عمومية ذات تسير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01، لهذا سنحاول في هذا الفصل تقديم توضيحات حول ما سبق مسطرين الضوء على حالة وكالة ميلة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء وكالة ميلة

المبحث الثاني: دراسة تطور إيرادات ونفقات الوكالة

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: تقديم عام لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء وكالة ميلة

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن صندوق الوطني للعمال غير الأجراء

تعود نشأة النظام الخاص لغير الأجراء في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية، من خلال المرسوم الوزاري المؤرخ في 1975/12/30 لتنظيم فئة العمال الغير أجراء، طبقاً له أنشأ صندوق تقاعد (الشيخوخة) لصالح أصحاب المهن الحرة والتجار لتغطية تأمين الشيخوخة مقابل اشتراكات.

هذا المنشور حدد الأهداف والخطوط العريضة التي جاء بها المرسوم، رقم 56-192 الصادر في 24 نوفمبر 1956 الذي أسس للحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

وقد تم تحديد فئة غير الأجراء والأنشطة التي تدخل في التأمين الاجتماعي عن الشيخوخة (التقاعد).

تنص المادة 19 على أنه ينشأ في الجزائر قبل 31 ديسمبر 1957 نظام علاوة الشيخوخة لفائدة الأشخاص الغير الأجراء التابعين إلى الفئات المهنية التالية:

- المهن الصناعية؛
- المهن التجارية؛
- المهن الحرة؛
- الفلاحون؛
- الحرفيون.

ويتم تمويل هذه الأنشطة بواسطة دفع الاشتراكات حيث تحسب نسبة مبلغ الاشتراك على أساس أن مبلغ المداخل المدفوعة من طرف المؤمن يمكنه تغطية كل الأعباء أو التكاليف في حالة وقوع الخطر (الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015).

إن صندوق الضمان الاجتماعي CNAS هو عبارة عن مؤسسة خدمتية، تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين والمؤسسات، وذلك من خلال تحقيق الأمن والطمأنينة للنفس، لما ينتج من الحوادث والأخطار التي تصيب

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

الشخص أثناء العمل أو خارجه، ويتم ذلك من خلال دفع الاشتراكات COTISATION إلى خزينة صندوق من طرف أرباب العمل، حيث تعمل وكالة ميلة بمختلف القوانين التي تخول لها بممارسة هذه المهمة وتطبيقها على أصحاب الأعمال الحرة.

حسب هذا فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي تتميز بتسيير ذاتي عن غيرها من المؤسسات الخدمية، وباعتبار الوحدة هي عمومية فهي تقوم على فكرة تعاونية مقتضاها أنه من الصعب أن يتحمل الشخص وحده الآثار (الأضرار)، التي لحقت به فإنه من السهل أن يتحمل تلك الآثار إذا ساهم معه غيره فيها.

المطلب الثاني: تعريف صندوق الشمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء وكالة ميلة

إن صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ميلة هي مؤسسة إدارية تنظيمية عمومية ذات طابع إقتصادي، تعمل على تأمين الفئة غير المأجورة للولاية، أي كل الذين يزاولون نشاط حر في إطارها القانوني مثل (الحرفيين، التجار، الفلاحين، المحامون، المحاسبون العموميون، الصناعيين، أصحاب المؤسسات الخاصة ... الخ).

وتعود نشأة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء إلى تاريخ استقلاله عن صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء إلى سنة 1995 وبداية نشاطه كجهاز مستقل مكون من وحدة مركزية مقرها الاجتماعي بنهج فيكتور هيجوا بالعاصمة ووكالاتها الجهوية لاثني عشر الموزعة عبر التراب الوطني (تيزي وزو - باتنة- بشار - البليدة- قسنطينة - سيدي بلعباس - عنابة - سطيف - وهران - ورقلة - مستغانم - الشلف). وتغير التنظيم الهيكلي للصندوق بالقرار المؤرخ في 24 ربيع الأول الموافق ل 15 يناير 2015، الذي يحدد التنظيم الداخلي للصندوق والذي بموجبه في فصله الثالث المتضمن الهياكل المحلية فيه. وهو ما سيتم توضيحه من خلال المواد التالية(الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015):

- المادة 14: تضم الهياكل المحلية الوكالات الولائية التي تلحق بها فروع وشبابيك جوارية(الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015، ص16).
- المادة 15: تتولى الوكالات الولائية تنظيم وتنسيق ومراقبة النشاطات المرتبطة بالأداءات الاجتماعية وتحصيل الاشتراكات وكذا المهام الادارية والمالية(الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015، ص17).

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- المادة 17: تصنف الوكالات الولائية في ثلاث أصناف على أساس المعايير التالية:

- عدد المكلفين والمنتسبين للضمان الاجتماعي.
- عدد المؤسمن لهم اجتماعيا.
- اشتراكات الضمان الاجتماعي ونفقات الأداءات.

تصنف وكالة ميلا ضمن الصنف الثالث وتضم حسب المادة 21 الهياكل التالية:

- المديرية الفرعية للأداءات.
- المديرية الفرعية للتحصيل والمراقبة والمنازعات.
- مصلحة المالية والمحاسبة.
- مصلحة الموارد البشرية والوسائل.
- مصلحة المراقبة الطبية.
- مصلحة المعالجة المعلوماتية.
- مصلحة تسيير المؤمن له اجتماعيا.
- خلية الاستقبال والاصغاء وتوجيه المواطن.

المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي والاداري لوكالة ميلا

- المديرية الفرعية للتحصيل والمنازعات والمراقبة: تضم هاته المديرية ثلاث مصالح هي:

- مصلحة الترقيم (service matriculation):

الترقيم أو التسجيل: وتهدف هذه المصلحة إلى إعطاء كل مشترك رقم تسجيل انضمامه إلى الشبكة ويكون إما بتبليغ شخصا، أو عن طريق عملية المراقبة الميدانية، أو عن طريق التسجيل عبر القوائم الالكترونية ومن مهامها كذلك (الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015):

- 1- التشطيب: يكون في حالة التوقف عن النشاط نهائيا.
- 2- التعديل: يكون في حالة تعديل المنخرط لعنوانه أو نشاطه.
- 3- تجديد الترقيم: ويعني إعادة تفعيل رقم المنخرط عند عودته للنشاط.
- 4- إلغاء الترقيم: في حالة حدوث خطأ في ترقيم شخص غير معني بالانخراط.

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

5- منح شهادة عدم الانتساب.

• مصلحة التحصيل والمنازعات:

التحصيل (service recouvrement): وهي مصلحة مكلفة بتحصيل مبالغ الاشتراك بالطرق التنظيمية والقانونية وتتميز بحسن الاستقبال وتوجيه المواطنين ومن أبرز مهامها وضعية الاشتراك لكل المشاركين بدراسة وضعيتهم وتحديد ما يلي:

- القيام بعملية التصريح بأساس الاشتراك للمشاركين والتي تكون خلال شهر يناير 14 (الجريدة الرسمية، 18 نوفمبر 2015، ص8).
- تحصيل الاشتراكات وذلك خلال ستة أشهر الأولى من السنة المدنية المادة 15 (الجريدة الرسمية، 18 نوفمبر 2015، ص8).
- التأكد من استيفاء كل المشاركين لاشتراكاتهم (زيادات وغرامات التأخير الناتجة عن تأخير دفع الاشتراكات في موعدها، أو بعدم التصريح ببداية النشاط في الأجل القانونية (pénalisation de retard/ majoration de retard).
- وفي حالة وجود امتناع عن الدفع، يقوم قسم التحصيل بإصدار الانذارات الموجهة للمعنيين التي تقدم إلى مصلحة المراقبة للتبليغ.
- إصدار وثائق الانتساب واستيفاء الاشتراكات (attestation de affiliation et mise a jour).
- إصدار وثيقة توقيف سريان مفعول رقم التأمين.
- إصدار وثيقة كشف سنوات العمل قصد طلب منحة التقاعد (attestation de situation de cotisation).
- يوجد صندوق الوكالة لدى شباك التخليص (caissier) والذي يقوم باستقبال لاشتراكات المؤمنين ومنحهم وصل إيداع الاشتراك.

المنازعات: منازعات الضمان الاجتماعي كما عرفها المشرع الجزائري في المادة 3 هي الخلافات التي تنشأ بين هيئة الضمان الاجتماعي من جهة والمؤمن لهم اجتماعيا أو المكلفين من جهة أخرى وتعد من أهم مصالح صندوق حيث تستعمل كل ما يخوله القانون من مواد ونصوص قانونية تسمح باسترجاع الديون المترتبة عن دفع المنخرطين لاشتراكاتهم وذلك عن طريق التحصيل بالجدول، أو التحصيل الجبري تعتبر واجهة صندوق

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

في المحكمة كطرف نزاع، ويتمثل عملها وفق القانون رقم 08-08 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لل 23 فبراير 2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي:

- تقوم بعملية إعداد جدول التقسيط للمشاركين الراغبين في دفع اشتراكاتهم عن طريق التقسيط وافق المادة 16-17؛

- متابعة عمل المحضر القضائي مع صندوق تبليغ الاذارات؛

- إعداد وثائق التحصيل الجبري والمتمثلة في الملاحقة.

- وكذلك العرائض على الحسابات البنكية والبريدية، الحجز التحفظي على الممتلكات (الجريدة الرسمية، 02 مارس 2008، ص07)؛

- في حالة شيك بدون رصيد تقوم المصلحة بإيداع طلب لدى وكيل الجمهورية؛

- متابعة أعمال لجنة الطعن المسبق (crp) وهي لجنة التني تتكفل بمتابعة لطعون التي يقدمها مشتركو صندوق عند عدم رضاهم على تطبيق بعض القوانين.

• **مصلحة المراقبة:** تضم هذه المصلحة عدد من مراقبي الصندوق والذين يستندون في مهامهم إلى المرسوم التنفيذي رقم 05-130 المؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 24 أبريل 2005 الذي يحدد شروط ممارسة أعوان المراقبة لأعوان الضمان الاجتماعي وتتمثل مهامهم فيما يلي:

- القيام بزيارات المراقبة في أماكن العمل التابعة لدائرة اختصاصه الاقليمي؛

- القيام بأعداد تقارير مراقبة عن جميع المنخرطين الذين تشملهم الزيارة الميدانية؛

- القيام بعملية تبليغ جميع الوثائق الواجب تبليغها مثل الأعذار، قرارا لجنة الطعن المحلية أو الوطنية، إشعار بالانتساب، إشعار الامتثال أمام المراقبة الطبية...؛

- القيام بعملية إعادة التقييم بالنسبة لأساس الاشتراك.

- **المديرية الفرعية للأداءات:** تشمل هاته المديرية على عدة مصالح وهي:

• **مصلحة التعويضات والأداءات:** تشرف هذه المصلحة على تقديم مختلف التعويضات والأداءات العينية للمنخرطين وذلك باستلام الوثائق التي تسمح لهم بالحقوق ومعالجتها وتحديد مبالغ

التعويضات وتقوم بما يلي(الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015):

- أداء تعويضات المرضى المشار إليها سابقا؛

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

تشمل الأداءات العينية للتأمين على المرض المصاريف التالية:

- العلاج؛
- الجراحة؛
- الأدوية؛
- الإقامة بالمستشفى؛
- الفحوص البيولوجية والكهروديوغرافية والمجافية والنظرية؛
- علاج الأسنان واستخلافها الاصطناعي؛
- النظارات الطبية؛
- العلاج بمياه الحمامات المعدنية والمتخصصة؛
- الأجهزة والأعضاء الاصطناعية؛
- الجبارة الفكية والوجيهة؛
- إعادة التدريب الوظيفي للأعضاء؛
- إعادة التأهيل المهني؛
- النقل بسيارة الاسعاف أو غيرها من وسائل النقل عندما تستلزم حالة المريض ذلك؛
- الأداءات المتعلقة بتحديد النسل.

كما نشير في الأخير بالتكفل بمصاريف تنقل المؤمن أو ذوي الحقوق أو عند الاقتضاء مرافقه حسب الشروط المحددة بموجب التنظيم في حالة استدعاء من المراقبة الطبية لهيئة الضمان الاجتماعي أو الطبيب الخبير أو عندما لا يمكن تقديم العلاج في مؤسسة صحية المتواجدة في مقر إقامته (الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015):

- القيام بإعداد وثائق تعويض أصحاب الصيدليات الذين قاموا بإعطاء الدواء للمؤمن ببطاقة الشفاء؛
- استقبال ملفات طالبي منحة العجز ومستوفيين الشروط الواجب توفرها حسب المواد 3-4-5-6-7 من المرسوم التنفيذي 15-189 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015 هذا التأمين يضمن للعامل غير الأجير معاشا للعجز لا يعطى إلا للمنخرط الذي تعذر عليه القيام بأي نشاط بصفة نهائية ومطلقة؛

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- وأما المنخرط العاجز الذي يحتاج إلى مساعدة من الغير يمكنه الاستفادة من زيادة للغير عند وفاة المستفيد من معاش العجز، يحول معاش العجز إلى معاش لفائدة ذوي الحقوق في سن التقاعد يحول معاش العجز إلى معاش للتقاعد؛
- استقبال ملفات طالي منحة الوفاة ومستوفيين الشروط الواجب توفرها حسب المادة 08 من المرسوم التنفيذي 15-289 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015.
- **مصلحة التقاعد:** تتكفل بشريحة المتقاعدين أو ذوي حقوقهم، حيث يقوم المكلف بالمصلحة باستقبال ملفات المنخرطين الذين يريدون الاستفادة من منحة التقاعد ومستوفيين الشروط الواجب توفرها حسب المواد 9-10-11-12-13 من المرسوم التنفيذي 15-289 المؤرخ في 14 نوفمبر كما تقوم هذه المصلحة سنويا بالتأكد من أن المنخرط مستوفي للشروط.
- يستفيد العامل غير الأجير البالغ السن الشرعية للتقاعد والذي لم يوفي شرط مدة لا للعمل الفعلي من منحة التقاعد ومن شروط الاستفادة:
- شرط السن: 65 سنة للرجل وللمرأة 60 سنة؛
- التصديق على 05 سنوات على الأقل (العمل لمدة لا تقل عن 5 سنوات).
- **مصلحة المراقبة الطبية:** يقوم هذا المكتب الذي يتكون من طبيب مستشار وسكرتيرة مكملًا لمصلحة التعويضات والأداءات وجوهره يكمن فيما يلي:
- ابرام اتفاقيات مع المرافق الصحية؛
- التأكد من قائمة الأدوية القابلة للتعويض وغير قابلة؛
- قائمة الأجهزة والأعضاء الاصطناعية القابلة للتعويض؛
- إدارة الملفات الطبية؛
- منح نسبة 80% أو 100% لاقتناء الدواء عبر بطاقة الشفاء؛
- التأشير على الأداءات الواجب الدفع.
- **مصلحة المحاسبة والمالية:** تؤدي هذه المصلحة دورا هاما وأساسيا في نشاط المؤسسة فهو بمثابة شريان الصندوق إلى القلب النابض له وتكمن مهامه الأساسية:
- إعداد مختلف الإحصائيات المتعلقة بالوكالة فيما يخص:
- إحصائيات المداخل (الاشتراكات) (les encasement)؛

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- احصائيات تحويلات رؤوس الأموال (les virements)؛
- احصائيات الشيكات غي قابلة للدفع (les cheques impayes)؛
- احصائيات حالة الخزينة (etat de tresorerie)؛
- ضبط حالة صندوق ورصيده (les p.v caisses)؛
- جدول كشوف المراقبة (les etat de rapprochement)؛
- حالات التعويضات والأداءات (les etats de prestation).

كما يعمل على تسجيل كل العمليات المحاسبية والمالية بالوكالة.

- مصلحة خلية الاستقبال والإصغاء وتوجيه المواطن

نبذة تاريخية: أنشئت أول خلية مكلفة باستقبال المواطن، والاتصال والاصغاء الاجتماعي بصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، سنة 2001 في شكل مراسل اجتماعي يتوسط وينسق العلاقات ما بين المواطنين وإدارة صندوق والوزارة الوصية.

بعدها وبسنة 2003، ارتبط هذا الجهاز بمختلف مديريات صندوق، حيث كلف عامل بكل مديرية سواء التحصيل والمنازعات أو مديرية والأداءات، لاستقبال المواطنين وتوجيههم.

وفي 26 نوفمبر 2006، تقرر في المادة 3 من القرار الوزاري المعدل والمتمم للقرار المؤرخ ب 18 يناير 1997، المتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء: "تنشأ لدى المدير العام ومديري الوكالات الجهوية ومسؤولي الفروع الولائية والشبابيك المختصة، خلايا استقبال المواطن، والاتصال والاصغاء الاجتماعي.

مهام الخلية: طبقا لأحكام المادة 10 مكك 1 من القرار الوزاري المؤرخ في 18 يناير 1997، المتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، المعدل والمتمم تكلف خلية استقبال المواطن والاتصال والاصغاء الاجتماعي، بما يأتي(الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015):

- استقبال المواطنين، مستعملي قطاع الضمان الاجتماعي، والاصغاء اليهم وتوجيههم ومراقبتهم بغرض تسوية عرائضهم؛

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- تلخيص المعلومات المجمعة؛
- تحليل موضوع العرائض لكشف الاختلالات المحتملة قصد اقتراح التدابير الضرورية لتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى مستعملي قطاع الضمان الاجتماعي.

دراسة العرائض:

ماهي العريضة؟

العريضة: هي كل شكوى أو استفسار سواء كان شفهي أو كتابي، يتقدم به المواطن للاعتراض عن قرارات الصندوق(الجريدة الرسمية، 05 افريل 2015).

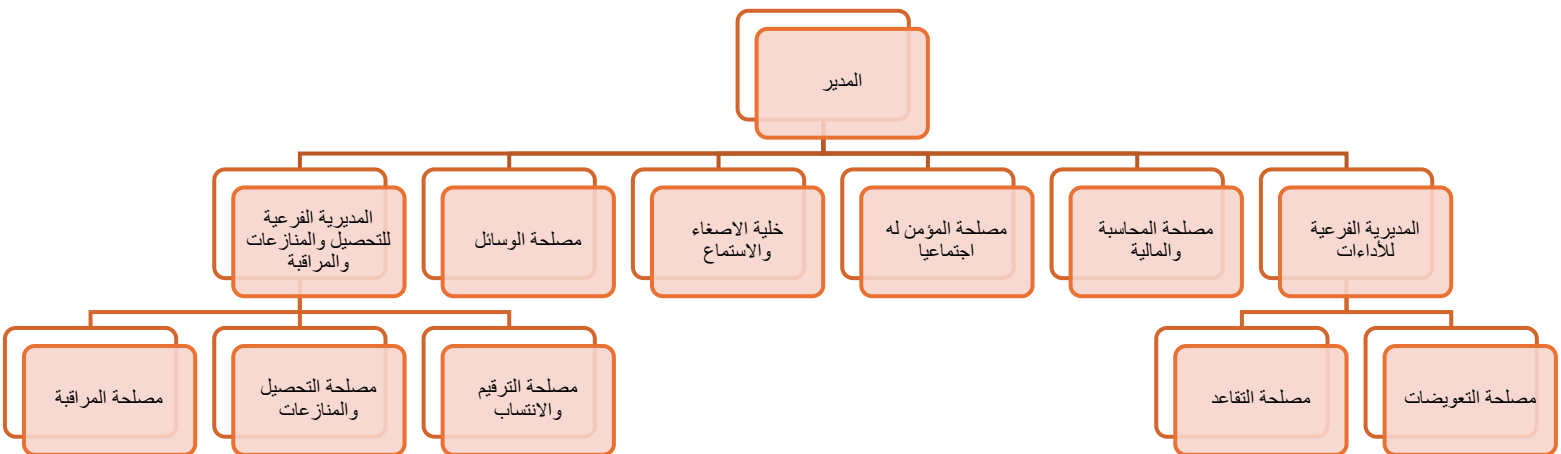
التكفل بالعرائض: عند تلقي العريضة من الطرف العون المكلف بخلية الاصغاء، يقوم ب:

- تسجيل العريضة بسجل العرائض المنشأ بالخلية للتبع العرائض؛
- التمعن في فهم العريضة وموضوعها؛
- التحري أمام المصلحة المصدرة للقرار المشتكي منه؛
- جمع المعلومات، والأطر القانونية المتعلقة بالعريضة؛
- التكفل بالعريضة، حل الاشكال المطروح، الرد على العريضة تقديم التفسيرات والتوجيهات اللازمة؛
- ارسال الرد للعارض، الحفاظ على نسخة من الرد مع العريضة، إرسال نسخة لمصلحة صندوق.

والشكل الموالي يلخص لنا مجمل مكونات الهيكل التنظيمي والاداري للوكالة:

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وأدوات تحليل البيانات

تتمحور الدراسة بشكل أساسي في هذا المبحث على دراسة و تحليل تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادي، حيث تم تحديد الطريقة و الأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، من خلال وصف فقرات الاستبيان و الصدق البنائي له و الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قامت الطالبتين بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الطلبة في وصف عينة الدراسة؛
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة؛
- معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات؛
- اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتأكد من اعتيادية البيانات، بمعنى الوقوف على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛
- اختبار F T لمعرفة الفروق الموجودة بين المتوسطات.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

أولاً: تحديد عينة الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة محدود لأن الدراسة تهدف إلى معرفة تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادي ، ويرجع اختيار العينة على مساهمة التحول الرقمي على الكفاءة المالية على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة، تم توزيع 52 استبيان على عينة اختيارية من العاملين في المؤسسة محل الدراسة، وقد أعيد منها 40 استبيان بنسبة الاسترجاع 87.5% والعينة ممثلة أساساً من الموظفين العاملين

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

في المؤسسة وكذلك من لديهم خبرة في العمل، مما يعكس درجة النضج لدى أفراد العينة، وما لهذا الأثر على فهم فقرات استبيان.

ثانيا: أساليب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الطالبين في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والوثائق والنشرات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم استخدام تقنية الاستبيان من أجل جمع البيانات، وفيما يلي شرح موجز لمحاور وأبعاد استبيان الدراسة:
يتكون الاستبيان من ثلاث محاور:

المحور الأول: خاص بالمعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد العينة.

المحور الثاني: وهو خاص بعبارات مؤشرات التحول الرقمي في مؤسسة هو يتكون من اربع مجالات هم:

- **المجال الأول:** بعد دقة التقارير المالية ويتكون من سبع فقرات؛
- **المجال الثاني:** بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية ويتكون من سبع فقرات؛
- **المجال الثالث:** بعد نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية ويتكون من سبع فقرات
- **المجال الرابع:** بعد نسبة اتمتة العمليات المالية الرقمية ويتكون من سبع فقرات

المحور الثالث: وهو خاص بعبارات الكفاءة المالية و يتكون من سبع فقرات

المطلب الثالث: اختبار صلاحية الدراسة.

بعد عرض أداة الدراسة على مجموعة من الأساتذة لغرض تقييمها، وإجراء التصحيحات المطلوبة، تم القيام بقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، ويعني معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، وإما

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

الثبات يعني إستقرار المقياس وعدم تناقض مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتيجة إذا أعيد تطبيقه، والجدول التالي يوضح معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور والمجالات.

جدول رقم 01: نتائج اختبار الصدق والثبات الاستبيان

الرقم	المحاور والمجالات	عدد الفقرات	معامل الصدق	معامل الثبات
	كل فقرات الاستبيان	35	0.885	0.7835

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج spss

ونلاحظ من الجدول المقابل أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور والأبعاد وفقرات الاستبيان كانت أكبر بكثير من النسبة 60% وهذه النسبة تعتبر مقبولة إحصائياً، مما يدل على أن فقرات الاستبيان لها معدلات ثبات عالية.

إن زيادة قيمة معامل ألفا تعني زيادة مصداقية وثبات البيانات مما يعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان المقياس وهو استبيان الدراسة يقيس فعلاً ما وضع لقياسه، ويلاحظ من الجدول السابق أن كل النسب كانت عالية الأمر الذي يدل على صدق أداة الدراسة.

أيضاً للتأكد صدق أداة الدراسة يمكن حساب معاملات الارتباط بين معدل كل المجال والمحور الكلي لكل محور فإذا كان معامل الارتباط، معنوياً وكبيراً، يمكننا القول بأن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي والثبات، وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي:

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

جدول رقم 02: معاملات ارتباط بين كل محور ومجاليه الكلي

المتغير	دقة التقارير المالية	سرعة الخدمات المالية الرقمية	نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية	نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية
مؤشرات التحول الرقمي	معامل ارتباط بيرسون	0.508	0.516	0.633
	مستوى المعنوية	0.000	0.008	0.006
	عدد العينة	40	40	40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ ان جميع القيم معاملات ارتباط هي أكبر من 0.5 مما يشير الى أن درجة قوة العلاقة مقبولة جدا هذا عند مستوى الدلالة 0.05

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثالث: تفسير وتحليل مجالات ومحاور الدراسة

من خلال هذا المبحث نقوم بالتطرق للنتائج المتحصل عليها و تحليلها سواء لخصائص العينة أو المتوسطات الحسابية و من خلالها نحاول الوصول الى الهدف المنشود من هذه الدراسة و ذلك بمعالجة البيانات التي تضمنها الاستبيان، بإعداد جدول توزيعي تكراري لمتغيرات الدراسة بالإضافة الى اختبار الفرضية الرئيسية و الفرضيات الفرعية .

المطلب الأول: خصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول التالي يوضح خصائص المتعلقة بأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم 03: توزيع خصائص أفراد

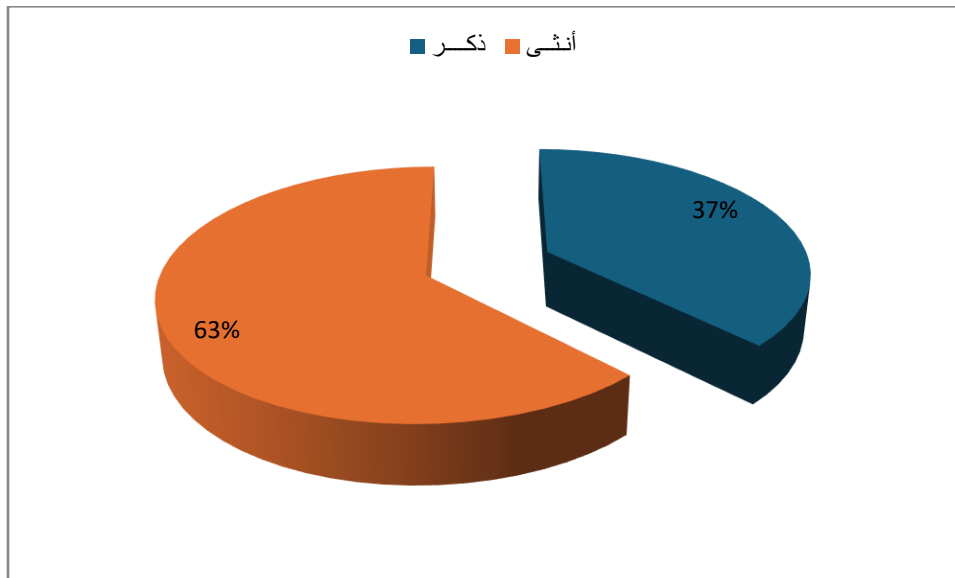
المتغير	الفئات والسمات	العدد	النسب المئوية
الجنس	ذكر	15	37.5%
	أنثى	25	62.5%
العمر	أقل من 30 سنة	16	40%
	من 31 الى 40 سنة	15	37.5%
	40سنة فأكثر	09	22.5%
المستوى التعليمي	ثانوي	10	25%
	ليسانس	24	60%
	ماستر	06	15%
مدة الخبرة	اقل من 5 سنوات	05	12.5%
	من 6 الى 10 سنوات	19	47.5%
	أكثر من 10 سنوات	16	40%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج spss

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

أولاً: حسب متغير الجنس.

شكل رقم 02: توزيع متغير الجنس

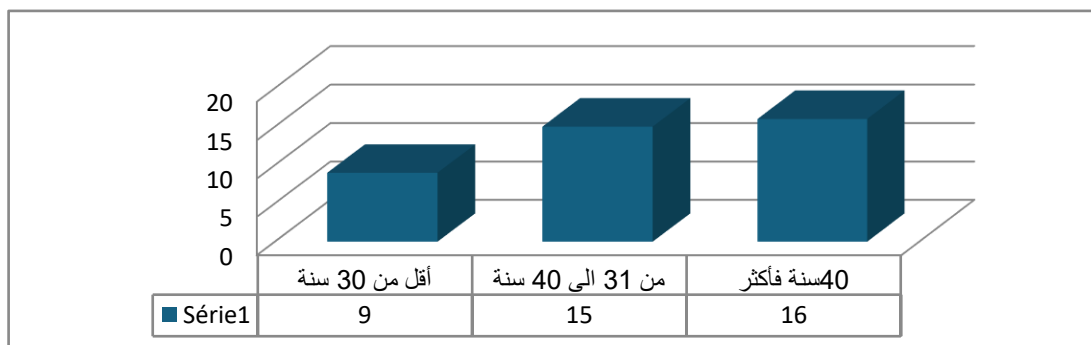


المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج EXCEL

يتضح من رسم بياني أن معظم الأفراد المبحوثين اناث بنسبة 62.5% في مقابل 37.5% من أفراد العينة ذكور ، ومن ذلك يغلب على أفراد العينة والعاملين في مؤسسة عموما الطابع الأنثوي ، نظرا لطبيعة العمل الذي يفضل عنصر الاناث لقيادة مثل هذا نشاط

ثانيا: حسب متغير العمر.

شكل رقم 03: توزيع متغير العمر



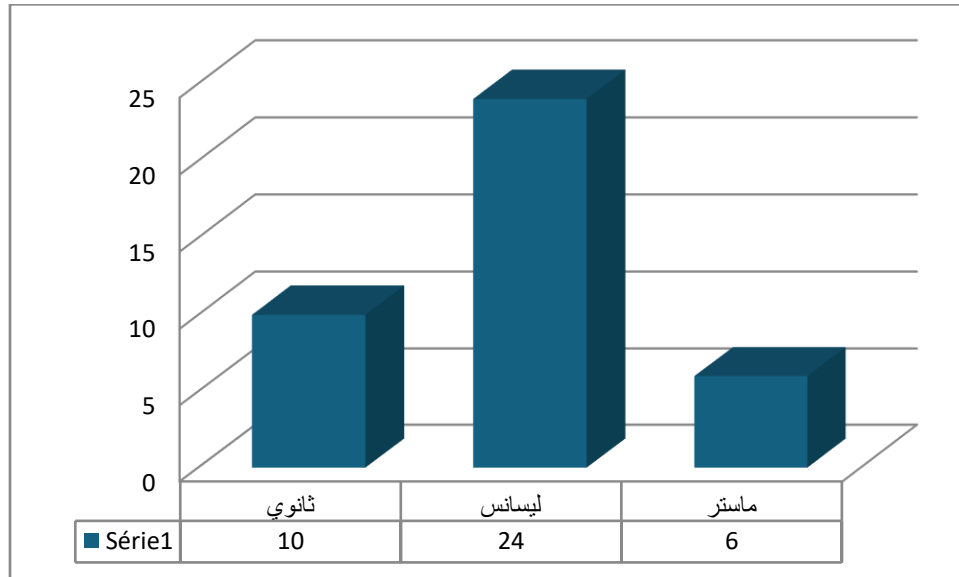
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج EXCEL

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

يلاحظ توزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات الثلاث، حيث كانت النسبة في الفئة الأولى أقل من 30 سنة 65.9% وهي اكبر نسبة اما الفئة الثانية من 31 الى 40 سنة جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 37.5 %، اما الفئة الثالثة في المرتبة الاخيرة بنسبة 22.5% ، كل هذه الأرقام تشير إلى أن معظم العاملين في مؤسسة محل الدراسة هم من الفئات الشبابية القادرة على العمل مما تعكس على إمكانية التطور المهني والتكويني والإداري لهذه العينة مستقبلا.

ثالثا: حسب متغير المستوى التعليمي:

شكل رقم 04: توزيع المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج EXCEL

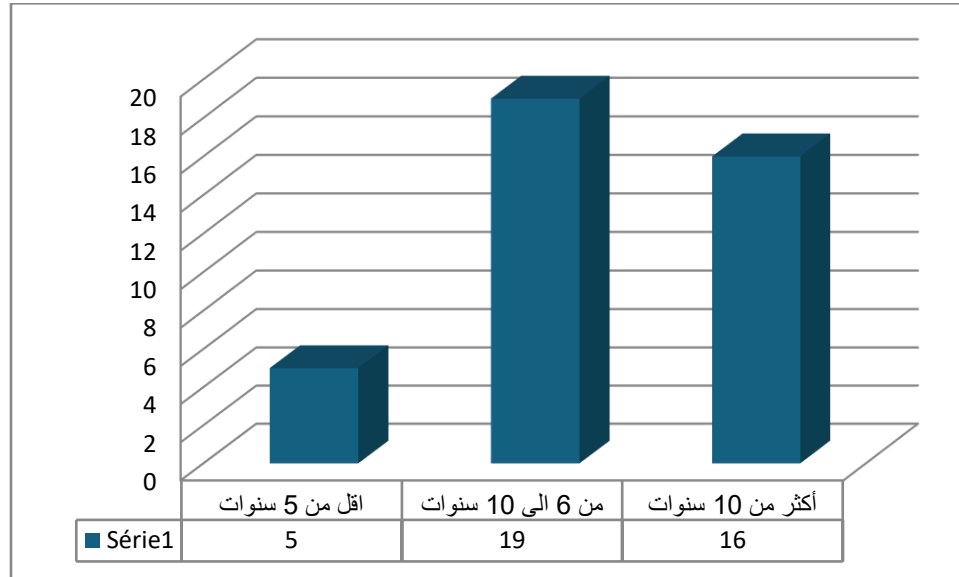
يلاحظ من التمثيل البياني أن غالبية أفراد العينة ذو مستوى جامعي، ويعود ذلك من جهة لوجود حاملي الشهادات بنسبة معتبرة داخل المؤسسة نتيجة شروط التوظيف التي يتطلبها العمل فيها خصوصا خلال السنوات الأخيرة، ومن جهة أخرى إلى التركيز على هذه الفئة في توزيع الاستبيان، لضمان فهم عبارات الاستبيان مما يؤثر على مصداقيته. هناك بعض لمبجوثين مستواهم مادون ليسانس بنسبة 10% فرغم أن هؤلاء لا يحملون شهادات عالية إلا أن اختيارهم كان باعتبار أنهم يملكون الخبرة سنوات طويلة في العمل وبعضهم لديهم مركز وظيفي عالي، ثم تأتي في المراتب الأخيرة الأفراد حاملي الشهادات العليا بنسبة

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

15%، كل ذلك مؤشر على أن المؤسسة تستقطب الكوادر البشرية ذات المستويات العلمية العالية، مما ينعكس ايجابيا عليها.

رابعاً: حسب متغير الخبرة الوظيفية

شكل رقم 05: توزيع الخبرة الوظيفية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج EXCEL

من حيث مدة الخدمة أو الخبرة الوظيفية في العمل المؤسسة فإن الفئة الثانية (من 6-10 سنوات) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 47.5% ثم الفئة الثالثة أكثر من 10 سنوات جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 40% ثم تلتها الفئة الأولى في المرتبة الثالثة أقل من 5 سنوات بنسبة 12.5%، كل هذه الأرقام تؤشر على تراكم الخبرة المعرفية في العمل المؤسسة لأفراد العينة.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور القيادة الاستراتيجية

أولاً: مقياس ليكارت الخماسي.

قبل التطرق الى تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور القيادة الاستراتيجية في مؤسسة سيتم التتطرق الى مقياس ليكارت الخماسي حسب الجدول التالي:

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

جدول رقم 04: مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
الإستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق	موافق تماما

وقد تم اختيار الدرجة 1 للاستجابة "غير موافق بشدة" وهو يتناسب مع هذه الاستجابة وهي أفضل وتعطي نتائج أدق، ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى $(4=1-5)$ ثم تقسيمه على عدد الخلايا $(0.8=5/4)$ ، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك من أجل تحديد مجال الخلية وهكذا مع جميع الخلايا الأخرى حسب الجدول التالي

جدول رقم 05: درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1	من 1 الى أقل من 1.80
غير موافق	2	من 1.80 الى أقل من 2.60
موافق الى حد ما	3	من 2.6 الى أقل من 3.40
موافق	4	من 3.4 الى أقل من 4.20
موافق تماما	5	من 4.20 الى 5.00

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، اصدار 24، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 540.

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

ثانيا: تحليل فقرات المجال الأول المتعلق بدقة التقارير المالية :

والجدول التالي يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات دقة التقارير

المالية

جدول رقم 06: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد دقة التقارير المالية

الرقم	الفقرات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	إتجاه العبارة
			01	02	03	04	05				
01	تعد دقة التقارير المالية من العوامل الأساسية التي تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات سليمة	العدد	03	04	11	14	08	3.50	1.155	02	موافق
		النسبة	7.5%	10	27.5%	35%	20%				
02	تعمل هذه التقارير على توفير معلومات مالية واضحة و شاملة.	العدد	01	05	04	24	06	3.73	0.960	01	موافق
		النسبة	2.5%	12.5%	10%	60%	15%				
03	تعكس التقارير المالية الصورة الحقيقية للوضع المالي داخل المؤسسة.	العدد	05	06	05	18	06	3.35	1.272	05	موافق
		النسبة	12.5%	15%	12.5%	45%	15%				
04	غالبا ما يتم اعداد التقارير المالية في شكل نسب مالية دقيقة.	العدد	04	07	06	13	10	3.45	1.319	03	موافق
		النسبة	10%	17.5%	15%	32.5%	25%				
05	تعبر هذه التقارير عن مستوى الكفاءة و الشفافية و الوضوح داخل المؤسسة .	العدد	07	04	06	20	03	3.20	1.265	07	موافق
		النسبة	17.5%	10	15	50	7.5				
06	تتيح دقة التقارير المالية القدرة على تحليل البيانات و استخلاص المؤشرات المالية اللازمة	العدد	04	06	08	18	04	3.30	1.159	06	موافق
		النسبة	10	15	20	45	10				
07	تعد دقة التقارير المالية أداة فعالة في عمليات الرقابة و المتابعة	العدد	04	07	13	13	03	3.43	1.130	04	موافق
		النسبة	10	17.5%	32.5%	32.5%	7.5				

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

إجمالي المجال الأول المتعلق بمستوى بعد دقة التقارير المالية	3.4214	0.8929	موافق
---	--------	--------	-------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

يبين الجدول رقم 7 أن إجابات عينة الدراسة ذات المتوسط الحسابي قدر بـ 3.4214 يعني موافقة أفراد العينة على بعد دقة التقارير المالية ، ويبين كذلك الانحراف المعياري المقدر بـ 0.8929، وتمت معالجة هذا عن طريق سبع عبارات، حيث جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.73 وانحراف معياري يقدر بـ 0.960 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس عمل هذه التقارير على توفير معلومات مالية واضحة و شاملة.، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.50 وانحراف معياري يقدر بـ 1.155 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس دقة التقارير المالية من العوامل الأساسية التي تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات سليمة ، وأما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة رقم (4) بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.45 وانحراف معياري يقدر بـ 1.319 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على ان غالبا ما يتم اعداد التقارير المالية في شكل نسب مالية دقيقة. ، وذلك ما تؤكد الفقرة رقم (7) التي جاءت في المرتبة الرابعة بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.43 وانحراف معياري يقدر بـ 1.130 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة التي أكدت أن دقة التقارير المالية أداة فعالة في عمليات الرقابة و المتابعة، أما في المرتبة الخامسة فقد جاءت الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي قدر بـ 3.35 وانحراف معياري قدر بـ 1.272 وهذا يعني أن الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أن التقارير المالية تعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي داخل المؤسسة.و جاءت الفقرة (6) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.30 وانحراف معياري قدره 1.159 وهذا يعني أن الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أن تتيح دقة التقارير المالية القدرة على تحليل البيانات و استخلاص المؤشرات المالية اللازمة و جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.20 وانحراف معياري قدره 1.265 وهذا يعني أن الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أن تعبر هذه التقارير عن مستوى الكفاءة و الشفافية و الوضوح داخل المؤسسة.

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

ثالثاً: تحليل فقرات المجال الثاني المتعلق بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية

وجداول التالي يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية

جدول رقم 07: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية

الرقم	الفقرات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	إتجاه العبارة
			01	02	03	04	05				
01	تعد سرعة تقديم الخدمات المالية الرقمية مؤشراً على كفاءة الأنظمة الالكترونية المعتمدة.	العدد	04	07	13	13	03	3.10	1.105	07	موافق
		النسبة	10%	17% 5.	32.5	32% 5.	7.5%				
02	تسهم الخدمات المالية الرقمية في تسهيل العمليات و تقليل الوقت والجهد.	العدد	04	02	04	20	10	3.75	1.193	02	موافق
		النسبة	1% 0	5%	10%	50	25%				
03	توفر هذه الخدمات بيئة موحدة تسرع من تنفيذ المعاملات و تحسن تجربة المستخدم.	العدد	01	01	02	20	16	4.23	0.862	01	موافق تماماً
		النسبة	2% 5	2% 5	5%	50%	40%				
04	تحقق سرعة الأداء في الخدمات المالية الرقمية استجابة فاعلة لتحديات و تقلل من المخاطر.	العدد	05	05	07	15	08	3.40	1.297	06	موافق
		النسبة	12% 5.	12% 5.	17% 5.	37% 5.	20%				
05	يعزز تسريع الخدمات الرقمية قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات و تلبية الاحتياجات الفورية .	العدد	05	04	06	18	07	3.45	1.260	04	موافق
		النسبة	12.5	10	15	45	17.5				
		العدد	02	05	15	11	07	3.40	1.081	05	

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

06	يتيح دمج الخدمات المالية الرقمية الوصول السلس الى البيانات و الموارد المالية.	النسبة	5	12.5	37.5	27.5	17.5			
07	يظهر التقدم في سرعة الخدمات المالية الرقمية داخل مؤسستنا مستوى عاليا من الاحترافية و يعكس رضا المستخدمين.	العدد	03%	03	15	10%	09%	3.48	1.154	03
		النسبة	7.5	7.5	37.5	25	22.5			
إجمالي المجال الثاني المتعلق بمستوى سرعة الخدمات المالية الرقمية										
								3.5429	0.7772	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

يبين الجدول رقم 09 أن إجابات عينة الدراسة ذات المتوسط الحسابي قدر بـ 3.5429 ، يعني موافقة أفراد العينة على بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية ، ويبين كذلك إنحراف معياري المقدّر بـ 0.7772 على أن العينة متشابهين في إجاباتهم تقريبا بالنسبة لمجال سرعة الخدمات المالية الرقمية ، وتمت معالجة هذا عن طريق سبع عبارات، حيث جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 4.23 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.862 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة تماما مما يعكس أن توفر هذه الخدمات بيئة موحدة تسرع من تنفيذ المعاملات و تحسن تجربة المستخدم ، وجاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثانية بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.75 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.193 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أن تسهم الخدمات المالية الرقمية في تسهيل العمليات و تقليل الوقت والجهد، وأما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة رقم (7) بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.48 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.154 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أن تظهر التقدم في سرعة الخدمات المالية الرقمية داخل مؤسستنا مستوى عاليا من الاحترافية و يعكس رضا المستخدمين .، وهذا ما أكدته الفقرة رقم (5) التي جاءت في المرتبة الرابعة بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.45 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.260 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة التي أكدت على أن تعزز تسريع الخدمات الرقمية قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات و تلبية الاحتياجات الفورية اما في المرتبة الخامسة جاءت الفقرة (6) بمتوسط حسابي قدره 3.40 و انحراف معياري قدره 1.081 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس دمج الخدمات المالية الرقمية الوصول السلس الى البيانات و الموارد المالية.و جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.40 و

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

انحراف معياري قدره 1.297 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس تحقق سرعة الأداء في الخدمات المالية الرقمية استجابة فاعلة لتحديات و تقلل من المخاطر في الأخير جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.10 و انحراف معياري قدره 1.105 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس سرعة تقديم الخدمات المالية الرقمية مؤشرا على كفاءة الأنظمة الالكترونية المعتمدة.

رابعاً: تحليل فقرات المجال الثالث المتعلق بعد نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية

وجداول التالي يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية

جدول رقم 08: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية

الرقم	الفقرات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	إتجاه العبارة
			01	02	03	04	05				
01	تظهر نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية مدى اعتماد المؤسسة على الحلول الرقمية في تنفيذ معاملاتها المالية .	العدد	03	02	12	14	09	3.60	1.128	07	موافق
		النسبة	7.5 %	5%	30%	35%	22% 5.				
02	تعكس هذه النسبة كفاءة استخدام الأنظمة الرقمية في تلبية احتياجات المؤسسة.	العدد	01	04	05	15	15	3.98	1.074	01	موافق
		النسبة	2. % 5	10%	12% 5.	37% 5.	37% 5.				
03	يشير ارتفاع نسبة الاستخدام الى وعي المؤسسات بأهمية التحول الرقمي في الجانب المالي.	العدد	02	01	08	15	14	3.95	1.061	02	موافق
		النسبة	5%	2. % 5	20%	37% 5.	35				
04	تمكن الأدوات الرقمية من تقليص الجهد و الوقت و تحسين الكفاءة التشغيلية .	العدد	00	05	09	17	09	3.75	0.954	05	موافق
		النسبة	0%	12% 5.	22% 5.	42% 5.	22% 5.				
		العدد	00	05	06	21	08	3.80	0.911	03	موافق

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

05	يعد الاستخدام المنتظم للأدوات المالية الرقمية دليلا على النضج الرقمي للمؤسسة.	النسبة	00	12.5	15	52.5	20			
06	كلما زادت نسبة الاستخدام زادت قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التكامل الرقمي	العدد	00	08	08	15	09	3.63	1.055	06 موافق
		النسبة	0	20	20	37.5	22.5			
07	يسهم الاستخدام الرقمي الفعال في تعزيز الشفافية و سرعة الوصول الى البيانات المالية.	العدد	01	07	06	11	15	3.80	1.203	04 موافق
		النسبة	2.5	17.5	15	27.5	37.5			
إجمالي المجال الثالث المتعلق بمستوى نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية										
								3.7857	0.6478	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

يبين الجدول رقم 09 أن إجابات عينة الدراسة ذات المتوسط الحسابي قدر بـ 3.3785 ، يعني موافقة أفراد العينة على بعد نسبة استخدام الادوات المالية الرقمية، ويبين كذلك إنحراف معياري المقدّر بـ 0.6478 على أن العينة متشابهين في إجاباتهم تقريبا بالنسبة لمجال استخدام الأدوات المالية الرقمية ، وتمت معالجة هذا عن طريق سبع عبارات، حيث جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.98 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.074 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما تعكس هذه النسبة كفاءة استخدام الأنظمة الرقمية في تلبية احتياجات المؤسسة. اما في المرتبة الثانية فقد جاءت الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي قدره 3.95 وإنحراف معياري قدره 1.061 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يشير ارتفاع نسبة الاستخدام الى وعي المؤسسات بأهمية التحول الرقمي في الجانب المالي. و قد جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.80 و انحراف معياري قدره 0.911 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس الاستخدام المنتظم للأدوات المالية الرقمية دليلا على النضج الرقمي للمؤسسة. اما في المرتبة الرابعة فقد جاءت الفقرة رقم (7) بمتوسط حسابي قدره 3.80 وإنحراف معياري قدره 1.203 و هذا ان فقره لها درجة

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

الموافقة مما يعكس اساهم الاستخدام الرقمي الفعال في تعزيز الشفافية و سرعة الوصول الى البيانات المالية. اما الفقرة رقم (4) فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.75 وانحراف معياري قدره 0.594 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس تمكن الأدوات الرقمية من تقليص الجهد و الوقت و تحسين الكفاءة التشغيلية . اما في المرتبة السادسة فقد جاءت الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي قدره 3.63 و انحراف معياري قدره 1.055 يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أنه كلما زادت نسبة الاستخدام زادت قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات المستقبلية و تحقيق التكامل الرقمي وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي قدره 3.60 و انحراف معياري قدره 1.128 و هذا يعني أن الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية مدى اعتماد المؤسسة على الحلول الرقمية في تنفيذ معاملاتها المالية.

خامسا: تحليل فقرات المجال الأول المتعلق بنسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية:

والجدول التالي يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات نسبة أتمتة

العمليات المالية الرقمية

جدول رقم 09: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات بعد نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية

الرقم	الفقرات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	إتجاه العبارة
			01	02	03	04	05				
01	تعكس نسبة الأتمتة مدى اعتماد المؤسسة على الأنظمة المؤتمتة في تنفيذ المعاملات المالية.	العدد	01	06	03	19	11	3.83	1.083	01	موافق
		النسبة	2.5%	15%	7.5%	47.5%	27.5%				
02	تساهم الأتمتة في تسريع الاجراءات وتقليل التكاليف المستقبلية.	العدد	02	05	06	13	14	3.80	1.203	02	موافق
		النسبة	5%	12.5%	15%	32.5%	35%				
03	تشير النسبة المرتفعة الى تكامل الأنظمة الرقمية و قدرتها على أداء المهام دوت تدخل بشري مباشر.	العدد	01	06	11	14	08	3.55	1.061	05	موافق
		النسبة	2.5%	15%	27.5%	35%	20				
04		العدد	00	10	03	20	07	3.60	1.057	04	موافق

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

				17.5 5	50%	7.5%	%25	0%	النسبة	تدعم أتمتة العمليات تحقيق الأمان و الدقة و تقليل الأخطاء البشرية.	
موافق	03	1.095	3.68	10	15	08	06	01	العدد	تساعد في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي و استمرارية العمل دون انقطاع .	05
				25	37.5	20	15	2.5	النسبة		
موافق	07	1.196	3.18	07	08	13	09	03	العدد	كلما زادت درجة الأتمتة أصبحت المؤسسة أكثر استعدادا لمواجهة التحديات و تحقيق الاستجابة السريعة.	06
				17.5	20	32.5	22.5	7.5	النسبة		
موافق	06	1.176	3.53	08	17	05	08	02	العدد	تعدأتمتة العمليات المالية أحد المؤشرات التحول الرقمي الفعال.	07
				20	42.5	12.5	20	5	النسبة		
موافق		0.8225	3.5929	إجمالي المجال الأول المتعلق بمستوى بعد نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

يبين الجدول رقم 7 أن إجابات عينة الدراسة ذات المتوسط الحسابي قدر بـ 3.5929 يعني موافقة أفراد العينة على نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية، ويبين كذلك الانحراف المعياري المقدر بـ 0.8225 على أن العينة متشابهين في إجاباتهم تقريبا بالنسبة لمجال أتمتة العمليات المالية الرقمية ، وتمت معالجة هذا عن طريق سبع عبارات، حيث جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.83 وانحراف معياري يقدر بـ 1.083 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما تعكس نسبة الأتمتة مدى اعتماد المؤسسة على الأنظمة المؤتمتة في تنفيذ المعاملات المالية.، وجاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثانية بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.80 وانحراف معياري يقدر بـ 1.203 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس مساهمة الأتمتة في تسريع الاجراءات وتقليل التكاليف المستقبلية.، وأما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة رقم (5) بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.68 وانحراف معياري يقدر بـ 1.095 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أنه تساعد في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي و استمرارية العمل دون انقطاع .، وذلك ما تؤكدته الفقرة رقم (4) التي جاءت في المرتبة الرابعة بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.60 وانحراف معياري يقدر بـ 1.057 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة التي أكدت على دعم أتمتة العمليات تحقيق الأمان و الدقة و تقليل الأخطاء البشرية.، أما في المرتبة الخامسة فقد جاءت الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي قدر بـ 3.55 وانحراف

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

معياري قدر ب 1.061 وهذا يعني أن الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على مساعدة في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي واستمرارية العمل دون انقطاع و جاءت الفقرة رقم (7) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.53 و انحراف معياري قدره 1.176 وهذا يعني أن الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أن أتمتة العمليات المالية تعد أحد المؤشرات التحول الرقمي الفعال. و في الأخير جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.18 و انحراف معياري قدره 1.196 وهذا يعني أن الفقرة لها درجة الموافقة مما يعكس على أنه كلما زادت درجة الأتمتة أصبحت المؤسسة أكثر استعدادا لمواجهة التحديات و تحقيق الاستجابة السريعة.

ويمكن تلخيص نتائج أبعاد المحور الأول الخاصة بالقيادة الاستراتيجية للمؤسسة كالآتي:

جدول رقم 10: ملخص نتائج المحور الأول الخاصة بالقيادة الاستراتيجية للمؤسسة

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	إتجاه العبارة
دقة التقارير المالية	3.4214	0.8929	04	موافق
سرعة الخدمات المالية الرقمية	3.5429	0.7772	03	موافق
نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية	3.7857	0.6478	01	موافق
نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية	3.5959	0.8225	02	موافق
إجمالي المحور	3.5647	0.7851		موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

نلاحظ من الجدول إن إجمالي المحور الخاص بمؤشرات التحول الرقمي حقق المتوسط الحسابي قدره 3.5647 وانحراف المعياري قدره 0.7851 يعني موافقة أفراد العينة حيث جاءت نسبة استخدام الأدوات المالية

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

الرقمية في المرتبة الأولى وفي المرتبة الثانية مستوى نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية وفي المرتبة الثالثة سرعة الخدمات المالية الرقمية و جاءت في المرتبة الرابعة دقة التقارير المالية.

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور الكفاءة المالية

أولاً: تحليل فقرات الاداء المالي والجدول التالي يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات الكفاءة المالية:

جدول رقم 11: التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة حول عبارات الكفاءة المالية

الرقم	الفقرات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	إتجاه العبارة
			01	02	03	04	05				
01	يظهر التزام المؤسسة بتطبيق أنظمة رقمية و متقدمة لإدارة العمليات المالية	العدد	03	10	05	16	06	3.30	1.224	06	موافق
		النسبة	7.5%	25	12.5%	4%	1%				
02	يتم اعتماد التحول الرقمي لتقليل الهدر المالي و تحسين توجيه الموارد	العدد	04	13	07	11	05	3.00	1.240	07	موافق
		النسبة	1%	3%	17.5%	2%	1%				
03	تسهم الحلول الرقمية في رفع جودة الأداء المالي و تقليل الأخطاء البشرية	العدد	02	06	08	17	7	3.53	1.109	04	موافق
		النسبة	5%	1%	20%	4%	1%				
04	تؤدي التقنيات الحديثة الى تحسين المعاملات المالية و زيادة دقتها و سرعتها	العدد	02	07	06	19	06	3.50	1.109	05	موافق
		النسبة	5%	1%	15%	4%	1%				
05	يتم تحليل البيانات المالية بشكل ألي لتوفير مؤشرات فورية لصناع القرار	العدد	02	03	07	21	07	3.70	1.018	03	موافق
		النسبة	5%	7.5%	17.5%	5%	17.5%				

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

موافق تماما	01	0.883	4.13	14	21	01	04	00	العدد	تمكن الكفاءة المالية المؤسسة من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة و حديثة	06
				35	5% 2.5	2.% 5	1% 0	0% 0	النسبة		
موافق	02	1.230	3.78	12	18	02	05	03	العدد	تحقق العمليات الرقمية الشفافية وتدعم الامتثا للمعايير المحاسبية و الضريبية	07
				3% 0	4% 5	5%	1% 2	7.% 5	النسبة		
موافق		0.772 6	3.5607	إجمالي المجال الأول المتعلق بمستوى الكفاءة المالية.							

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

يبين الجدول رقم 11 أن إجابات عينة الدراسة ذات المتوسط الحسابي قدر بـ 3.5607 يعني موافقة أفراد العينة على محور الكفاءة المالية ، ويبين كذلك إنحراف معياري المقدّر بـ 0.7726 على أن العينة متشابهين في إجاباتهم تقريبا بالنسبة لمجال نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية، وتمت معالجة هذا عن طريق سبع عبارة، حيث جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الأولى بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 4.13 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.883 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة تماما مما يعكس تمكن الكفاءة المالية المؤسسة من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة و حديثة، وهذا ما تعززه الفقرة (7) التي جاءت في المرتبة الثانية بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.78 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.230 يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة والتي تحقق العمليات الرقمية الشفافية وتدعم الامتثال للمعايير المحاسبية و الضريبية ، وأما في المرتبة الثالثة فقد جاءت الفقرة رقم (5) بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.70 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.018 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يتم تحليل البيانات المالية بشكل ألي لتوفير مؤشرات فورية لصناع القرار، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (3) بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.53 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.109 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة حيث تسهم الحلول الرقمية في رفع جودة الأداء المالي و تقليل الأخطاء البشرية ، وجاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (4) بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.50 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.109 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يدل على أنها تؤدي التقنيات الحديثة الى تحسين المعاملات المالية و زيادة دقتها و سرعتها، وجاءت في المرتبة السادسة الفقرة رقم (1) بالمتوسط الحسابي يقدر بـ 3.30 وإنحراف معياري يقدر بـ 1.224 و هذا يعني ان الفقرة لها درجة الموافقة مما يدل على التزام المؤسسة بتطبيق أنظمة

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

رقمية و متقدمة لادارة العمليات المالية، في المرتبة السابعة الفقرة رقم(2) بالمتوسط الحسابي يقدر ب 3.00 وانحراف معياري يقدر ب 1.240 وهذا يعني ان الفقرة لها درجة موافقة مما يدل على انه يتم اعتماد التحول الرقمي لتقليل الهدر المالي و تحسين توجيه الموارد.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات.

سيتم اختبار الفرضيات الفرعية لدراسة والفرضية الرئيسية، وذلك بإجراء بعض الاختبارات الإحصائية قبل استخدام الاختبارات المعلمية في إثبات أو نفي تلك الفرضيات.

من أجل تطبيق تحليل الإنحدار لإختبار الفرضيات، يجب التحقق من بعض الشروط وذلك من أجل سلامة وملائمة البيانات لإفترضات تحليل الإنحدار، وسوف يتم توضيحها كالآتي:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

من أجل التحقق من أن البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، قمنا بإختيار إختبار (Kolmogorov-Smirnov) S.K، لأن الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي، وضعنا فرضيتين:

- H_0 : تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

- H_1 : لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

ومن أجل التحقق من الفرضيتين قمنا من خلال برنامج SPSS بإجراء الإختبار جودة المطابقة K-S، فكانت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم 12: إختبار K-S لتوزيع البيانات

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

عدد العينة	دقة التقارير المالية	سرعة الخدمات المالية الرقمية	نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية	نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية	الكفاءة المالية
عدد العينة	40	40	40	40	40
مطلق	0.167	0.140	0.095	0.140	
ايجابي	0.067	0.072	0.091	0.097	
سلبي	0.167-	0.140-	0.095-	0.140-	
قيمة اختبار K-S	0.167	0.140	0.095	0.140	
مستوى المعنوية	0.127	0.248	0.200	0.448	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

من خلال الجدول رقم 12 يتبين أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من خلال ما يلي:

- البعد الأول دقة التقارير المالية بلغت قيمة الاختبار 0.167 بمستوى دلالة بلغ 0.127 وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 : تتبع بيانات البعد الأول دقة التقارير المالية للتوزيع الطبيعي.
- البعد الثاني سرعة الخدمات المالية الرقمية بلغت قيمة الاختبار 0.140 بمستوى دلالة بلغ 0.248 وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 : تتبع بيانات البعد الثاني سرعة الخدمات المالية الرقمية للتوزيع الطبيعي.
- البعد الثالث نسب استخدام الأدوات المالية الرقمية بلغت قيمة الاختبار 0.095 بمستوى دلالة بلغ 0.200 و هو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 : تتبع بيانات البعد الثالث نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية لتوزيع الطبيعي.
- البعد الرابع نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية بلغت قيمة الاختبار 0.140 بمستوى دلالة بلغ 0.448 و هو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 : تتبع بيانات البعد الرابع نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية لتوزيع الطبيعي.

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

- المتغير التابع الكفاءة المالية بلغت قيمة الاختبار 0.110 بمستوى دلالة بلغ 0.200 وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 : تتبع لبيانات المتغير المستقل للكفاءة المالية التوزيع الطبيعي.

نلاحظ من خلال الجدول أن المستوى المعنوية لكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0.05، مما يدعونا إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تقول بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي بإمكاننا استخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب الانحدار البسيط على طريقة المربعات الصغرى وتحليل التباين.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

حيث يتم استخدام معاملات الارتباط لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغيرات التي تمثل المتغير التابع وكذلك أسلوب تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية ككل التي تنص على أنه: توجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين البعد الأول مؤشرات التحول الرقمي و الكفاءة المالية في المؤسسة.

من خلال برنامج SPSS نتحصل على النتائج التالية:

جدول رقم 13: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط بين البعد الأول دقة التقارير المالية والكفاءة المالية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R ²	T	Sig
دقة التقارير المالية	الكفاءة المالية	0.508	0.258	7.131	*0.00
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$					

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

يظهر من الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين بعد دقة التقارير المالية و الكفاءة المالية بلغت 50% وهي قيمة عالية وتدل على درجة ارتباط بين المتغيرين ونوعية العلاقة التي بينهما هي طردية، وبلغ معامل التحديد 25% والذي يبين لنا أن المتغير التابع تفسرها علاقة الانحدار، وأن الباقي 75% لا يدخل في النموذج وذلك بسبب مجموعة من عوامل أخرى، وأما قيمة $T=7.131$ إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المستوى $0.05 \leq \alpha$ في العلاقة بين البعد الأول دقة التقارير المالية و الكفاءة المالية، ونجد كذلك ان Sig=000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المستقل دقة التقارير المالية و الكفاءة المالية.

ثالثا: إختبار الفرضية الفرعية الثانية.

من خلال برنامج SPSS نتحصل على النتائج التالية

جدول رقم 14: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية والكفاءة المالية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R ²	T	Sig
سرعة الخدمات المالية الرقمية	الكفاءة المالية	0.516	0.266	6.833	*0.00
* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

يظهر من الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين مستوى بعد سرعة الخدمات المالية الرقمية و الكفاءة المالية بلغت 51% وهي قيمة متوسطة وتدل على درجة إرتباط بين المتغيرين ونوعية العلاقة التي بينهما هي طردية، وبلغ معامل التحديد 26% والذي يبين لنا أن المتغير التابع تفسرها علاقة الانحدار، وأن الباقي 74% لا يدخل في النموذج وذلك بسبب مجموعة من عوامل أخرى، وأما قيمة $T=6.833$ إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \leq \alpha$ في العلاقة بين بعد سرعة الخدمات المالية و الكفاءة المالية ، ونجد كذلك ان Sig=000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المستقل سرعة الخدمات المالية الرقمية و الكفاءة المالية.

رابعا: إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

من خلال برنامج SPSS نتحصل على النتائج التالية

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

جدول رقم 15: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد المحافظة على ثقافة تنظيمية فعالة وأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R ²	T	Sig
نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية	الكفاءة المالية	0.633	0.400	2.937	*0.00
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS إصدار 24

يظهر من الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية و الكفاءة المالية المالي بلغت 63% وهي قيمة قوية وتدل على درجة ارتباط بين المتغيرين ونوعية العلاقة التي بينهما هي طردية، وبلغ معامل التحديد 40% والذي يبين لنا أن المتغير التابع تفسرها علاقة الانحدار، وأن الباقي 60% لا يدخل في النموذج وذلك بسبب مجموعة من عوامل أخرى، وأما قيمة $T=2.937$ إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في العلاقة بين نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية و الكفاءة المالية ، ونجد كذلك ان $Sig=0.00$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المستقل نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية والمتغير التابع الكفاءة المالية.

خامساً: إختبار الفرضية الفرعية الرابعة

من خلال برنامج spss نتحصل على النتائج التالية

جدول رقم 16: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط بين بعد نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R ²	T	Sig
نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية	الكفاءة المالية	0.578	0.335	3.514	0.00*
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS إصدار 24

يظهر من الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية و الكفاءة المالية بلغت 57% وهي قيمة قوية وتدل على درجة ارتباط بين المتغيرين ونوعية العلاقة التي بينهما هي طردية، وبلغ معامل التحديد 33% والذي يبين لنا أن المتغير التابع تفسرها علاقة الانحدار، وأن الباقي 67% لا يدخل في النموذج وذلك بسبب مجموعة من عوامل أخرى، وأما قيمة $T=3.514$ إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في العلاقة بين نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية و الكفاءة المالية ، ونجد كذلك ان $Sig=0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المستقل نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية والمتغير التابع الكفاءة المالية.

سادساً: اختبار الفرضية الرئيسية

جدول رقم 17: ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R ²	T	Sig
الكفاءة المالية	دقة التقارير المالية	0.508	0.258	7.131	*0.00
	سرعة الخدمات المالية الرقمية	0.516	0.266	6.833	
	نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية	0.633	0.400	2.937	
	نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية	0.578	0.335	3.514	

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

الإجمالي	0.5587	0.3147	* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$
----------	--------	--------	---

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS اصدار 24

يظهر من الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشرات التحول الرقمي و الكفاءة المالية بلغت 55% وهي قيمة متوسطة وتدل على درجة ارتباط بين المتغيرين ونوعية العلاقة التي بينهما هي طردية، وبلغ معامل التحديد 31% والذي يبين لنا أن المتغير التابع تفسرها علاقة الانحدار، وأن الباقي 69% لا يدخل في النموذج وذلك بسبب مجموعة من عوامل أخرى، وأما قيمة $T=5.1037$ إلى عدم وجود فوق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في العلاقة بين مؤشرات التحول الرقمي و الكفاءة المالية، ونجد كذلك ان $Sig=000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المستقل مؤشرات التحول الرقمي والمتغيرات التابعة للكفاءة المالية.

إن كل ما سبق يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على:

توجد هناك علاقة ارتباط عند مستوى الدلالة 0.05 بين مؤشرات التحول الرقمي و الكفاءة المالية في مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكالة ميلة.

الفصل الثالث: التحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية

خلاصة الفصل:

خصصنا هذا الفصل للدراسة الميدانية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير الأجراء وكالة ميلة من حيث التنظيم الهيكلي الذي هو أساس ولبنة أداء وظيفتها حيث أنها قد أصبحت وكالة ولائية، وبهذه الاستقلالية كان التحدي لبذل جهد مضاعف لتحقيق النتائج المسطرة على مستوى إيرادات المؤسسة والمتمثلة في تحصيل الاشتراكات باستعمال جميع الطرق القانونية المحكمة بتنظيم تشريعي.

ويعتبر الانتساب للصندوق هو المرحلة الأولى والمهمة لجميع الممارسين للأعمال الحرة وفقا للقانون (سجل تجاري، بطاقة حرفية، بطاقة فلاح، شهادة ممارسة نشاط، اعتماد) الناشطين في الولاية، فالواجب على كلش مشترك إن يقوم بالتصريح بوعاء الاشتراك لكل سنة خلال شهر يناير وإن يدفع هذا الاشتراك خلال الستة أشهر والمخالفين تطبق عليهم عقوبات على التأخير كما تقوم الوكالة بتحصيل هاته الاشتراكات عن طريق التحصيل الجبري (ملاحقات، معارضات على الحساب البريدي والبنكي، التحصيل عن طريق الجدول، ...) وهذا بعد تبليغ باعذار يحمل قيمة الدين.

إن دفع الاشتراكات واجب من أجل ضمان حق وهو تكافل اجتماعي، وحق فردي متمثل في تعويضات للمؤمن وكذا ذوي الحقوق (أصول، فروع، مكفولين) وذلك حق في التقاعد للمؤمن فلهذا يعتبر الانتساب ودفع الاشتراكات واجب من أجل الحماية والعدالة الاجتماعية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع اتضح ان التحول الرقمي يعتبر من اهم الركاز التي يركز عليها نظامها المالي، كما انه يساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فضلا عن ذلك، فان تبني تقنيات تتحول الرقمي لا يقتصر فقط على تحسين ادوات العمل بل يمتد ليشمل تغييرا جذريا في نماذج التشغيل واثاره الموارد المالية. حيث انا المؤسسات التي سارعت على اعتماد الحلول الرقمية استطاعت تحقيق مستويات اعلى من الكفاءة مع تعزيز الشفافية وسرعه الاداء المالي مما منحها ميزة تنافسيه في بيئة اقتصاديه متغيره وكسب رضا الزبائن.

بشكل عام يؤثر التحول الرقمي على الكفاءة المالية حيث انه يقوم بتعزيز الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي مما يؤدي الى تطوير الاقتصاد وخلق فرص العمل وزياده الإنتاجية الاقتصادية.

1- نتائج الدراسة:

- كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية ،حيث ساهمه تحول الرقمي في تحسين جوده البيانات وتقليل الازخام البشرية؛
- عزه التحول الرقمي مستوى الشفافية والرقابة المالية من خلال نظم التتبع والتحليل المتقدمة مما ادى الى رفعه مستوى الكفاءة المالية؛
- ادى التحول الرقمي الى تسريع عمليات الماليه والإدارية التي سمح باتخاذ قرارات اكثر فاعليه والذي رفع نسبه الكفاءة المالية؛
- تتحقق الكفاءة المالية حاليا بوجود التحول الرقمي الذي اصبح احد استراتيجيات المؤسسة الاقتصادية.

ومن خلال الدراسة الميدانية تم الخروج بمجموعه من النتائج وهي:

- هناك تأثير لدقه التقارير المالية على الكفاءة المالية في المؤسسة؛
- هناك تأثير لسرعه الخدمات المالية على الكفاءة المالية في المؤسسة؛
- هناك تأثير لنسبه ائتمه العمليات المالية الرقمية على الكفاءة المالية في المؤسسة؛
- هناك تأثير لنسبه استخدام الادوات المالية الرقمية على الكفاءة المالية في المؤسسة.

2- توصيات الدراسة

في ظل هذه النتائج المتوصل اليها ، يمكن تقديم جملة من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة تبني استراتيجية رقميه واضحه ضمن الخطط المالية للمؤسسات؛
- توفير برامج تدريب وتأهيل للموارد البشرية لتعزيز كفاءتهم في استخدام الادوات الرقمية؛
- الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتحديد الأنظمة المالية والمحاسبية؛
- العمل على تغيير الثقافة التنظيمية لتسهيل القبول التحول الرقمي داخل المؤسسة.

3- آفاق الدراسة

ركزت هذه الدراسة على موضوع تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية. وبينت مدى مساهمته وتأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية، لذا يمكن اقتراح المواضيع التالية على الباحثين المهتمين بهذا المجال:

- دراسة الاثر الاجتماعي والتنظيمي للتحول الرقمي داخل بيئة العمل.
- استكشاف دور الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية في تطوير الاداء المالي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. آل آدم، حسن. (2005). الكفاءة المالية في الإدارة الحكومية (الطبعة 1). دار الخلود للنشر، السعودية.
2. البار، ع. م. (2019). دور التحول الرقمي في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات المالية (الطبعة الأولى، ص. 2). جدة، المملكة العربية السعودية: مركز المعرفة للنشر الأكاديمي.
3. البار، عدنان مصطفى. (السنة غير مذكورة). تكنولوجيا المعلومات والتكامل الاقتصادي (الطبعة الأولى، ص. 2). دمشق، سوريا: دار المعارف الحديث.
4. بن-كتيب، علي. (2017). التحول التكنولوجي وأثره على الاقتصاد (الطبعة الأولى، ص. 99). الجزائر العاصمة، الجزائر: آفاق المستقبل للنشر.
5. تارون، جورج. (2016). التحولات الاقتصادية في الأسواق الناشئة (الطبعة الأولى، ص. 74). باريس، فرنسا: منشورات الاقتصاد العالمي.
6. جاسم، جعفر حسين. (2012). الرقابة المالية وتحسين كفاءة الأداء (الطبعة 1). دار الرشاد العلمية، العراق.
7. الجعدي، ش. (2020). التحول الرقمي في الأسواق المالية: رؤية حديثة (، ص. 40). صنعاء، اليمن: دار النهضة للطباعة والنشر.
8. جلال، يوزركي. (2012). كفاءة الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية (الطبعة 1). دار ابن خلدون، الجزائر.
9. حدّ، الرئيس. (2009). تحليل الأداء المالي في القطاع الحكومي (الطبعة 1). دار المعرفة الجامعية، مصر.
10. الحزامي، مصفرة بنت دخيل الله. (2011). التمويل الرقمي وبنية الاقتصادات الخليجية (الطبعة الأولى، ص. 27-28). الرياض، السعودية: جامعة الملك سعود للنشر.
11. الحسن، أحمد. (2017). سياسات الكفاءة المالية في القطاع العام. المجلة الاجتماعية القومية، (3)، 45-58. دار النشر القومي، مصر.

قائمة المصادر والمراجع

12. حمد، عبد الله، & شاهين، محمد. (2011). تحليل الكفاءة المالية في المؤسسات العامة (الطبعة 1). دار الفكر الجامعي، مصر.
13. ساعد، عبد القادر. (2009). تحليل كفاءة الأداء المالي في المؤسسات العامة (الطبعة 1). دار الفكر الجامعي، الجزائر.
14. سعيد، مصطفى حمدي، & جمعة. (2011). إدارة المال العام في ظل التغيرات الاقتصادية (الطبعة 1). دار الصفوة، مصر.
15. شوايب، إسلام، & مزياني، وائل عبد السلام. (2020). قياس الكفاءة المالية في الاقتصاد الجزائري (الطبعة 1). دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر.
16. صوالح، عبد المجيد. (2011). محددات الكفاءة المالية في البنوك التجارية (الطبعة 1). دار الجامعة الجديدة، الجزائر.
17. العارف، فائزة. (2015). الكفاءة المالية وأثرها على اتخاذ القرار الإداري (الطبعة 1). دار العلوم للنشر والتوزيع، تونس.
18. عبد العالي، شروق هادي. (2020). التحول الرقمي وتأثيره على المؤسسات المالية (الطبعة الأولى، ص. 3). بغداد، العراق: دار النخبة للنشر.
19. عبد العالي، شروق هادي. (2020). التحول الرقمي وتأثيره على المؤسسات المالية (الطبعة الأولى، ص. 3). بغداد، العراق: دار النخبة للنشر.
20. عبد المولى، محمد. (2011). الكفاءة المالية في المؤسسات العمومية (الطبعة 1). دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر.
21. العوني، خ. (2018). الاقتصاد السلوكي والنظرية الاقتصادية الحديثة (الطبعة الثانية، ص. 36). القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
22. قانة، الطاهر. (2011). الكفاءة الاقتصادية والإصلاح المالي في الدول النامية (الطبعة 1). دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.
23. القحطاني، ن. م. (2023). التحول الرقمي ودوره في تطوير الاقتصاد الوطني (الطبعة الأولى، ص. 64). الرياض، السعودية: مكتبة الرشد.

قائمة المصادر والمراجع

24. قريشي، فؤاد. (2006). التحليل المالي وكفاءة المؤسسات (الطبعة 1). دار الهدى للطباعة والنشر، المغرب.
25. القضاخر، مصطفى عبد الله أحمد. (2019). الشمول المالي والتنمية المستدامة (الطبعة الأولى، ص. 34). صنعاء، اليمن: دار النشر الاقتصادي العربي.
26. الكافي، مصطفى يوسف. (2014). اقتصاديات البيئة (الطبعة 1). دار المعرفة الجامعية، مصر.
27. موسادي، عبد الرزاق. (2015). ديناميكيات السلوك المالي في شمال إفريقيا (الطبعة الأولى، ص. 39). الدار البيضاء، المغرب: دار المغرب للنشر الأكاديمي.
28. ميلر، و. (1958). نظم الاقتصاد الصناعي وتفاعلات الأسواق (الطبعة الأولى، ص. 216-293). نيويورك، الولايات المتحدة: McGraw-Hill.
29. نوفل، ر. (2019). التوثيق المؤسسي والتحول الاقتصادي الرقمي (الطبعة الأولى، ص. 147). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
30. نوي، رشيد. (2010). مبادئ الكفاءة المالية في المنظمات الاقتصادية (الطبعة 1). دار الرشاد الحديثة، الجزائر.
31. ياس، نجلاء. (2015). السياسات العامة والتغير الاقتصادي في العالم العربي (الطبعة الأولى، ص. 37). تونس، تونس: منشورات العرب العلمية.
32. اليبيل، سامي. (2013). الكفاءة المالية في الاقتصاد المعاصر (الطبعة 1). دار الصفاء، الأردن.
33. يوسف، ه. إ. س. (2015). تأثير البرمجيات الذكية على تفاعل الأنظمة الاقتصادية (الطبعة الأولى، ص. 63). الخرطوم، السودان: المركز القومي للنشر الأكاديمي.

قائمة المصادر والمراجع

المجلات:

1. جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين. (2021). رحلة نحو الأتمتة: ملامح رقمنة الوظائف المالية لندن، المملكة المتحدة: ACCA
2. الزبيدي، سامر. (2018). تحليل كفاءة الأداء المالي في المصارف الحكومية. مجلة المصارف والتمويل، (20)، 33-50. دار التمويل والنشر، العراق.
3. عبد النور، ليلي. (2020). مؤشرات الكفاءة المالية في القطاع المصرفي العربي. مجلة التمويل والمصارف، (12)، 22-40. دار الجامعات، الأردن.
4. ايه حسن حسان، 2025، التحويل الى الاقتصاد الرقمي: تحديات وفرص، مجلة الدولية للاقتصاد الرقمي، (80)، ص23، ايريك لاين.
5. هاريس ناتارجان ،ماثيو سال ،(2020) ،التكنولوجيا الماليه مستقبل التمويل، مجلة مجموعة البنك الدولي ،19، واشنطن العاصمة،الولايات المتحدة :البنك الدولي.

مراجع أجنبية:

1. Allen, J., & Liu, Y. (2005). Efficiency in Financial Institutions: A Canadian Perspective (1st ed.). Bank of Canada Press, Canada.
2. Coelli, T. (1998). An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis (1st ed.). Springer, USA.
3. Thaler, R. H. (2005). Misbehaving: The making of behavioral economics (1st ed., pp. 20–26). New York, NY: W. W. Norton & Company
4. Measuring Financial Efficiency in Public Sectors (1st ed.). (2008). مورييس. دايفيد، Oxford University Press, UK.

ملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

استبيان حول :

تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكالة ميلة.

اشراف البروفيسور:

حريز هشام

فول لينة

بوكلاب هديل

تم اعداد هذا الاستبيان في اطار دراسة تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث نامل منكم التكرم بتخصيص جزء من وقتكم لملء الاستمارة بالإجابة على العبارات من خلال وضع العلامة (X) في الخانات التي تعبر عن آرائكم، علما ان المعلومات التي سيتم تجميعها سنستخدمها بسرية تامة ولن نستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

المتغير المستقل: التحول الرقمي: دمج التكنولوجيا الرقمية في كل مجالات العمل.

المتغير التابع: الكفاءة المالية: القدرة على فهم واداره الشؤون المالية للمؤسسة.

ملاحظة: يرجى منكم وضع علامة (x) امام الإجابة الصحيحة.

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجنس:	☐ أنثى	☐ ذكر	
العمر:	☐ أقل من 30 سنة	☐ من 30 الى 40 سنة	☐ أكثر من 40 سنة
	☐	☐	☐

المستوى التعليمي: ثانوي ليسانس ماستر

عدد سنوات الخبرة: من سنة إلى 5 سنوات من 6 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: مؤشرات التحول الرقمي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
البعد الأول: دقة التقارير المالية						
01	تعدّ دقة التقارير المالية من العوامل الأساسية التي تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات سليمة					
02	تعمل هذه التقارير على توفير معلومات مالية واضحة وشاملة					
03	تعكس التقارير المالية الصورة الحقيقية للوضع المالي داخل المؤسسة					
04	غالبا ما يتم إعداد التقارير المالية في شكل نسب مالية دقيقة					
05	تعبر هذه التقارير عن مستوى الكفاءة والشفافية والوضوح داخل المؤسسة					
06	تتيح دقة التقارير المالية القدرة على تحليل البيانات واستخلاص المؤشرات المالية اللازمة					
07	تعدّ دقة التقارير المالية أداة فعالة في عمليات الرقابة والمتابعة					
البعد الثاني: سرعة الخدمات المالية الرقمية						
08	تعد سرعة تقديم الخدمات المالية الرقمية مؤشراً على كفاءة الأنظمة الإلكترونية المعتمدة					
09	تسهم الخدمات المالية الرقمية في تسهيل العمليات وتقليل الوقت والجهد					
10	توفر هذه الخدمات بيئة موحدة تُسرّع من تنفيذ المعاملات وتحسن تجربة المستخدم					
11	تحقق سرعة الأداء في الخدمات المالية الرقمية استجابة فاعلة للتحديات وتُقلل من المخاطر					

					يعزز تسريع الخدمات الرقمية قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات وتلبية الاحتياجات الفورية	12
					يتيح دمج الخدمات المالية الرقمية الوصول السلس إلى البيانات والموارد المالية	13
					يظهر التقدّم في سرعة الخدمات المالية الرقمية داخل مؤسستنا مستوى عالياً من الاحترافية ويعكس رضا المستخدمين	14
البعد الثالث: نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية						
					تظهر نسبة استخدام الأدوات المالية الرقمية مدى اعتماد المؤسسة على الحلول الرقمية في تنفيذ معاملاتها المالية.	15
					تعكس هذه النسبة كفاءة استخدام الأنظمة الرقمية في تلبية احتياجات المؤسسة	16
					يشير ارتفاع نسبة الاستخدام إلى وعي المؤسسات بأهمية التحول الرقمي في الجانب المالي	17
					تمكن الأدوات الرقمية من تقليص الجهد والوقت وتحسين الكفاءة التشغيلية	18
					يعد الاستخدام المنتظم للأدوات المالية الرقمية دليلاً على النضج الرقمي للمؤسسة	19
					كلما زادت نسبة الاستخدام، زادت قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التكامل الرقمي	20
					يسهم الاستخدام الرقمي الفعال في تعزيز الشفافية وسرعة الوصول إلى البيانات المالية	21
البعد الرابع: نسبة أتمتة العمليات المالية الرقمية						
					تعكس نسبة الأتمتة مدى اعتماد المؤسسة على الأنظمة المؤتمتة في تنفيذ المعاملات المالية	22
					تساهم الأتمتة في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف التشغيلية	23
					تشير النسبة المرتفعة إلى تكامل الأنظمة الرقمية وقدرتها على أداء المهام دون تدخل بشري مباشر	24
					تدعم أتمتة العمليات تحقيق الأمان والدقة وتقليل الأخطاء البشرية	25

26	تساعد في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي واستمرارية العمل دون انقطاع				
27	كلما زادت درجة الأتمتة، أصبحت المؤسسة أكثر استعداداً لمواجهة التحديات وتحقيق الاستجابة السريعة				
28	تعد أتمتة العمليات المالية أحد مؤشرات التحول الرقمي الفعال				

المحور الثالث: الكفاءة المالية

الرقم	متغير الكفاءة المالية	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
29	يظهر التزام المؤسسة بتطبيق أنظمة رقمية متقدمة لإدارة العمليات المالية					
30	يتم اعتماد التحول الرقمي لتقليل الهدر المالي وتحسين توجيه الموارد					
31	تسهم الحلول الرقمية في رفع جودة الأداء المالي وتقليل الأخطاء البشرية					
32	تؤدي التقنيات الحديثة إلى تحسين المعاملات المالية وزيادة دقتها وسرعتها					
33	يتم تحليل البيانات المالية بشكل آلي لتوفير مؤشرات فورية لصناع القرار					
34	تمكن الكفاءة المالية المؤسسة من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وحديثة					
35	تحقق العمليات الرقمية الشفافية وتدعم الامتثال للمعايير المحاسبية والضريبية					

